كنت وزيرا مع عبد الناصر

عبد الوهاب البرلسي

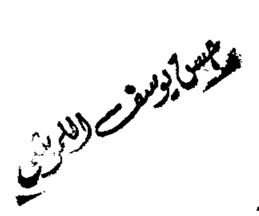


كنت وزيرا مع عبدالناصر

عبد الوهاب البرلسي

قوة الوطن فى قوة الفرد .. فلنبدأ بأنفسنا ..

« جماعة الرواد »





كنت وزيراً مع عبد الناصر ، د . عبد الوهاب البرلسي

الغلاف : الفنان : **هشام بهجت**
الرسم : **بهجت عثمان**

الناشر : **دار المستقبل العربي**
٤١ شارع بيروت – مصر الجديدة – القاهرة
ج . م . ع ، ت : ٢٩٠٤٧٢٧

رقم الإيداع بدار الكتب المصرية : ٢٧٢٧ / ١٩٩٢
الترقيم الدولي : ٠ – ٠٢٨ – ٢٣٩ – ٩٧٧ ISBN

محمد يوسف اللموشي

إهـــداء ..

إلـــى

- ثورة يوليو ١٩٥٢ ..
- إلى الأساتذة الرواد الذين علمونا الطب وأشياء أخرى ..
- إلى الأصدقاء الذين إستمرت صداقتهم أكثر من خمسين عاماً
- إلى كل من يهتم بالعمل التطوعي لخدمة المجتمع .
- إلى جامعة عين شمس التي تميزت بروح إجتماعية فذة ..
- إلى جامعة أسيوط التي علمتني الكثير ..
- إلى الجامعة الأردنية التي قضيت في خدمتها سنوات ..
- إلى زملائي وأصدقائي الذين شاركوني العمل والمسئولية خلال فترات حياتي العملية ..
- إلى أسرتي الصغيرة وأسرتي الكبيرة ..

عبد الوهاب البرلسي

مقدمة

... حينما شرعت في تدوين هذه المذكرات .. لم يكن في نيتي التأريخ لثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ التي قامت بعد واحد وثلاثين عاماً من مولدي ..

فالتأريخ لحدث كبير مثل الثورة مسئولية لا أدعي القدرة على القيام بها ، رغم إيماني الذي لم يتزعزع بفكرها ومبادئها وأهدافها ، ورغم مشاركتي العملية في حكوماتها ..

ولكنني كشاهد على فترة من تاريخ مصر تسبق الثورة بأكثر من ربع قرن ، وتمتد إلى مابعدها بحوالي نصف قرن ... لاحت في ذهني فكرة تدوين سيرتي الذاتية بما فيها من مواقف وتجارب ، عساها تلقي بعضاً من الضوء على درب الخدمة الصحية والتعليم العالي ... أو أن تفيد في مسيرة العمل للنهوض بهذين المجالين الهامين والحيويين ، اللذين شهدا كثيراً من التحولات والمنعطفات والإخفاقات والنجاحات خلال الأعوام السبعين الماضية على تاريخ كتابتي لهذه السيرة الذاتية ..

عبد الوهاب البرلسى

الفصل الأول

سنـوات التكويــن

سنوات التكوين

مازلت أذكر المنزل رقم « ٥ » بحارة السنان المتفرعة من شارع المغربلين بالقاهرة القديمة .. ذلك المنزل الذي كانت تسكنه أسرتي في نهاية العشرينات من القرن الحالي ، والذي شهد سنوات تكويني الأولى بين أحضان أم صابرة مكافحة ، ورعاية أب تقي ورع هو الشيخ « علي البرلسي » . الذي تشرب منه أخي « إبراهيم » صلاحه وتقواه ، وورث عنه أخي « جمال » الكثير من إنفعالاته كالغضب السريع والهدوء الأسرع .. كان أبي مهيب الطلعة شديد الحزم ، كنت أحرص على مرافقته حتى أثناء خروجه لشراء إحتياجات البيت .. كنت أذهب معه لأحمل مايشتري من لحم الضأن الذي لم يكن الرطل منه يزيد على الثلاثة قروش ، وأذهب معه إلى الطرابيشي بشارع المغربلين لأختار الطربوش الذي أريد بما لايزيد على العشرين قرشاً ، وأستمتع بمشاهدة حية بعد تركيب « الخوصة » على القالب النحاسي ، وأرافقه في المواسم المعتادة إلى صانع الأحذية « وكان سوري الجنسية » لأتابع تصنيع حذائي خطوة بخطوة ، وأترقب تنبيهات أبي للصانع على متانة الحذاء ليتحمل الشقاوة واللعب بالحجارة عوضاً عن الكرة .

حتى عام ١٩٢٦ كنت قد قضيت فترة في كتاب الشيخ رضوان أتعلم

القرآن والقراءة والكتابة ، ولم أكن قد استعددت بعد لدخول المدرسة ، حيث أنني لم أكن قد بلغت السن القانونية بعد .. غير أن إبن خالي رسب في ذلك العام في بعض مواده الدراسية وكان بالسنة الأولى في المرحلة الابتدائية ، مما كان يحتم عليه دخول الإمتحان مرة ثانية في دورة صيفية ، فقرر أخي إبراهيم أن أستذكر مع إبن خالي دروسه وأتقدم معه للإمتحان ، وقد كان الأمر شاقاً بالنسبة لطفل لم يتعد الخامسة من عمره ، ولكنه عاد عليّ فيما بعد بالنفع الكثير .. فقد مكنني ذلك من إختصار سنة كاملة من سنوات الدراسة الابتدائية الأربع ، فتأهلت لدخول الجامعة فيما بعد ولم يكن سني قد تجاوز الخامسة عشرة ، فلم يكن يصغرني بكلية الطب غير صديقي الحميم « عثمان سرور » ، الذي كان يصغرني بخمسة وثلاثين يوماً بالتمام والكمال ..

إنتظمت في مدرسة السلحدار الابتدائية بالقرب من باب الفتوح بالقاهرة القديمة ، وكان الطريق من البيت إلى المدرسة يمتد حوالي كيلو ونصف الكيلو متر في خط مستقيم يخترق شارع المغربلين ، ثم الخيامية فبوابة المتولي ، ثم الغورية والصاغة ، ثم النحاسين وصولاً إلى المدرسة بعد سوق الليمون مباشرة ، وبالطبع لم تكن هنالك أنذاك من وسيلة للذهاب والإياب من المدرسة سوى السير على الأقدام ... وبقدر ما كنت وأقراني نسرع الخطى إلى المدرسة في الصباح .. كنا نتمهل أثناء العودة .. ولامانع من لعب كرة القدم بالحجارة أو بطربوش أحدنا ..

كنا كأطفال صغار مؤهلين لأن نحب كل ما حولنا دون تعقيدات أو أحقاد ، على الرغم من أن أموراً كثيرة كانت تحدث من حولنا فتجبرنا على التوقف عندها دون أن نعيها .. فمصر كانت في هذه الأثناء ترزح تحت الاحتلال البريطاني الذي دخلها عام ١٨٨٢ ليخضعها ويستغلها لأكثر من سبعين عاماً ، ولم يكن إدراكي وأقراني من حدثاء السن لذلك الإستعمار وخطورته يزيد على مجموعة التساؤلات التي تدور كل ساعة في خلدنا .. فمن هم هؤلاء الجنود الذين يتحدثون بالإنجليزية المفروضة علينا في المدرسة كمادة أساسية من الصف الأول

الإبتدائي .. ؟ وما معنى هذه المظاهرات التي تندلع بإستمرار مطالبة هؤلاء الجنود بالرحيل عن مصر .. ؟ وكلما كبر جيلنا كبرت معه التساؤلات التي أصبح الكثير منها مجاباً عليه في أذهاننا بتقدم السن وإتساع الإدراك ، والإنتقال من مرحلة إلى أخرى . كانت المجانية آنذاك لاتمنح إلا إلى الطلبة المتفوقين أو المتعثرين مادياً بعد أن يثبتوا ذلك بشهادة « شيخ الحارة » ، أو شخص آخر موثوق به ، حيث أن أنظمة البحث الإجتماعي لم تكن معروفة آنذاك .. ومع ذلك فقياساً على الوضع الحالي الذي تفشت فيه ظواهر الدروس الخصوصية والكتب الخارجية ، يكون العبء على أيامنا أقل بكثير من الأعباء المرهقة التي أثقلتها حالياً تلك الظواهر المعيبة ، والتي لم تكن معروفة على أيامنا .. ومن هنا كانت معظم الأزمات المادية ــ التي كان البعض يعاني منها ــ بعيدة عن الدراسة ، فهي إما موجودة أصلاً قبل البدء في تعليم الأبناء .. أو لاحقة على دراسة الأبناء لأسباب أخرى .. أما التعليم في حد ذاته في المراحل التي تسبق الجامعة فلم يكن كما ذكرت يمثل عبئاً على متوسطي الحال .. وعلى ذكر « الأزمات المادية » .. أذكر أنني سمعت هذه العبارة في بيتنا لأول مرة ، حينما حدثت مشادة بين أخوي « إبراهيم » والشيخ « حسن » ، وكان أخاً لى غير شقيق .. فقد كان « إبراهيم » حريصاً أشد الحرص على مكتبة والدي التي كانت تحوي كتباً قيمة مثل الأغانى « للأصفهانى » ولسان العرب وكتب الغزالي وغيرها من النفائس اللغوية التي كان والدي يحرص على إقتنائها كقاض شرعي .. وكان الشيخ « حسن » يمر بأزمة مالية ، ففكر في بيع المكتبة غير مقدر ــ على ما أظن ــ لقيمتها الأدبية .. غير أن أخي إبراهيم حال دون ذلك ..

حدث ذلك عام ١٩٣٢ بعد أشهر قليلة من وفاة والدي عقب أزمة صحية أودت بحياته خلال أيام قليلة ، نتيجة نزيف في المخ نتج عن إرتفاع في ضغط الدم .. وأذكر أن الطبيب النابغة « محمد سليمان » وكان نجلاً لابن عم لأمي قد أشرف على علاجه ، وقد أحببت هذا الطبيب الشاب الذي كان يعد نفسه ليكون إختصاصياً في الأمراض الباطنية ، وأعجبت به منذ صغري إعجاباً كبيراً ..

فآلمتني وفاته قبل أن يبلغ سن الأربعين أثناء جراحة لإستئصال الزائدة الدودية .

وإلى اليوم لا أعرف إن كان حزني على وفاة أبي متأثراً بمرضه ، أم حبي للدكتور « محمد سليمان » ، أم الأمرين معاً أو شيء آخر هو الدافع وراء الفكرة التي تسلطت على ذهني عام ١٩٣٤ ، ولم أكن قد بلغت الرابعة عشرة من عمري وجعلتني أقدم على كتابة لافتة أنعت نفسي فيها بلقب الطبيب « الدكتور عبد الوهاب البرلسي » .

٢ ـ طالب الطب

بعد عامين إثنين على كتابتي لتلك اللافتة تحققت نبوءتي والتحقت بكلية الطب بجامعة القاهرة .. وإذا كانت مصروفات الدراسة خلال مراحل ما قبل الجامعة لم تمثل لأغلب الأسر المتوسطة عبئاً مرهقاً .. فإن الأمر كان مختلفاً بالنسبة لمصروفات الجامعة التي لم تكن في إستطاعة الجميع قبل الثورة . وأذكر أن الطالب منا كان يدفع في العام الواحد خمسة وأربعين جنيها على أقساط . وبعد قيام الثورة إقتصرت المصروفات على ثلاثة جنيهات فقط لاغير ، وعممت المجانية على جميع مراحل الدراسة تمشياً مع فلسفة الثورة بأن العلم حق يجب أن يكفل مجاناً للجميع دون تفرقة أو تمييز .. غير أن هذه الفلسفة قد شوهت مع الأسف الشديد ، نتيجة لسوء التخطيط ، وبدلاً من البحث عن الأمراض الخبيثة التي أدت إلى تشويه المجانية وغيرها من مكتسبات الثورة .. راح البعض يبقي على الخبائث ويجتهد لبتر الأعضاء السليمة .

إلتحقت بكلية الطب عام ١٩٣٦ . وكانت السنة الإعدادية وهي السنة الأولى في الدراسة الطبية تتم في كلية العلوم ، حيث كنا ندرس العلوم الطبيعية التي لا غنى عنها كتأهيل لدراسة الطب .

ولما كان أخي « إبراهيم » قد درس في كلية العلوم فقد كان له فيها زملاء وأصدقاء من المدرسين أبدوا إهتماماً كبيراً بدراستي .. أذكر من بينهم الدكتور « حسين سعيد » الذي تولى وزارة التعليم العالي عام ١٩٦٥ والدكتور « حسين فهيم »

أستاذ الكيمياء الذي زاملته فيما بعد في مجلس جامعة أسيوط ، حيث كان العميد المؤسس لكلية العلوم ، وكنت العميد المؤسس لكلية الطب في تلك الجامعة ، كذلك أذكر الدكتور « محمود مختار » عالم الفيزياء الفذ ، والدكتور « محمود حافظ » عالم الحشرات المعروف .

أما صداقتي فقد توطدت خلال سنوات الدراسة الجامعية بمن جمعتني بهم مجموعة درس التشريح ، حيث كان الطلبة يقسمون إلى مجموعات ، تضم الواحدة أربعة طلاب يتم تحديدهم حسب الحروف الأبجدية .. فضمتني مجموعة مع « عبد المنعم أبو ذكري » أخصائي أمراض النساء والتوليد ، و« عبد الرحمن حجازي » أستاذ الأمراض الباطنية و « عبد الحميد عطا » أستاذ الأمراض المتوطنة فيما تلا ذلك من سنين .. وخارج هذه المجموعة توطدت صداقتي مع « عثمان سرور » ، الذي أنشأ تخصص جراحة المخ والأعصاب بكلية الطب جامعة القاهرة ، والدكتور « أحمد كامل مازن » الذي عين في السبعينات خبيراً بمنظمة الصحة العالمية والدكتور « عبد العزيز الشريف » أستاذ أمراض القلب المعروف .. صاحب الصوت الرخيم ، الذي طالما أمتعنا بروائع الموسيقار محمد عبد الوهاب ، والدكتور « زهير محمد مصطفى » أخصائى الجراحة بمستشفى الجمهورية فيما بعد .

ولقد كانت كلية العلوم في تلك الآونة متأثرة في جوها العام بأسلوب المشاركة الجماعية الذي أشاعه فيها الأساتذة الإنجليز عند إنشائها ، فميزتها الحياة الاجتماعية عن غيرها من كليات الجامعة ، وتأثرنا نحن بالتالي بهذه الحياة ، فامتدت صداقاتنا وإتسع نطاق مجموعتنا خارج إطار طلبة الطب ، لتشمل المجموعة أخي « جمال » من كلية التجارة ، و« محمد إبراهيم فهمي » من الحقوق و« زكريا فؤاد » من الصيدلة ..

ولقد دعمت هذه الحياة أواصر الصداقة والمحبة بين أفراد مجموعتنا التي لم ينفرط عقدها بذهاب طلبة الطب إلى كليتهم بعد إنتهاء السنة الإعدادية ، فعددنا

في كلية الطب لم يكن يتجاوز التسعين طالباً وطالبة ، ورغم القلة النسبية في عدد الطالبات الذي لم يتجاوز الست عشرة طالبة ، فإن ذلك لم يحل دون بروز بعضهن مثل د. « زهيرة عابدين » التي كانت قد حصلت على الترتيب الأول على مستوى القطر المصري في شهادة البكالوريا عام ١٩٣٦ ، ثم واصلت تفوقها بعد ذلك ، وإشتهرت بجهودها في ميادين الخدمة الإجتماعية ، وخاصة بين الطلبة المرضى بروماتيزم القلب ، وإستمر عملها الاجتماعي التطوعي هذا حتى بعد تقاعدها عن عملها كأستاذ لطب الأطفال .. وتميزت أيضاً « تحية فهمي » التي أصبحت فيما بعد أستاذ « الباثالوجيا الإكلينكية » . وإن كانت شهرتها كطالبة متميزة وأستاذة ناجحة قد جاءت تالية لشهرتها المبكرة فيما بيننا كطالبة رياضية ، علاوة على أنها كانت الوحيدة التي تأتي إلى الكلية بسيارة فورد يقودها سائق خاص .

وإذا كان من الصعب إغفال علاقاتنا الطلابية التي كان يسودها التأخي والتعاون .. فإن من المستحيل نسيان علاقاتنا كطلاب بأساتذتنا الأجلاء .. فقد كانوا يبدون إهتماماً بشئوننا العامة بما لايقل عن إهتمامهم بدراستنا الطبية ، ومن هنا كانت نقطة الإنطلاق بالنسبة لي ولغيري للإهتمام بالحياة العامة والخدمة التطوعية ..

في السنة الدراسية الثانية أعجبت إعجاباً كبيراً بأستاذ علم الأنسجة الدكتور « أمين طرخان » ، فطلبت منه أن يضمني إلى الجمعية العلمية التي كان هو رائدها .. فاستجاب إلى طلبي ، وأصبحت فيما بعد سكرتيراً للجمعية ، وإمتدت علاقتي بالدكتور طرخان طوال مدة دراستي ومابعدها .. ولقد أسهمت ريادته في تشكيل حياتي العملية ، وأذكر أنني كنت أعاني صعوبة في نطق بعض الأحرف الهجائية .. حيث كنت أدغم هذه الأحرف في غيرها مما يعد عيباً في النطق .. فكان الدكتور « طرخان » ينصحني بالتريث في النطق وكان يقول لي : « أو ليس من الجائز أن تصبح في يوم ما مدرساً بالكلية » واستمر في نصائحه

لي حتى أصلحت هذا العيب وأصبحت كما توقع لي ..

وكما أنني لايمكن أن أنسى د. طرخان .. فلا يمكنني نسيان أساتذة أخرين ، أذكر منهم الدكتور « عبد الواحد الوكيل » أستاذ الصحة العامة ، الذي كان إلى جانب تدريسه بالكلية يشغل منصب مفتش صحة القاهرة .. ولقد ساعده جمعه لهذين المنصبين على تطبيق مفاهيم ونظريات الصحة العامة تطبيقاً عملياً .. وأذكر أن د. الوكيل قد طبق نظاماً صحياً صارماً في القاهرة ، حيث ألزم « على سبيل المثال » كافة الباعة الجائلين بإرتداء زي أبيض ، وبالحصول على شهادة صحية تفيد خلوهم من الأمراض ، وقد كان التفتيش دورياً على هؤلاء الباعة للتأكد من مراعاتهم للشروط الصحية الواجبة ، وأذكر أنه رصد جائزة دورية لأنظف بائع متجول ... الأمر الذي منح القاهرة آنذاك حماية من كثير من الأوبئة والأمراض التي يكون الباعة الجائلون مصدر تفشيها .. كذلك كان الدكتور الوكيل أول من أوْلىٰ الصحة الريفية إهتماماً خاصاً بعد أن ظل الريف المصري محروماً من الرعاية الصحية لسنوات طويلة قبل توليه لهذه المهمة ..

وفي معرض الحديث عن واقع الطلبة والأساتذة لايمكنني أن أنكر أننا كنا أوفر حظاً من الأجيال التالية ، وعلى الأخص الأجيال الحالية .. فغاياتنا كطلاب كانت تنحصر في الحرص على التفوق ، وكانت إهتمامات أساتذتنا تنصب على نقل كل خبراتهم وعلومهم إلينا .. وقد ساعدنا في ذلك وساعد أساتذتنا خلو حقبتنا التعليمية من كثير من الظواهر المعطلة والمثبطة الموجودة حالياً ، مثل تكدس الطلاب بالآلاف ، وإنتشار ظاهرة الدروس الخصوصية التي تسربت إلى الجامعات ، والارتفاع المخيف لتكاليف الدراسة رغم وجود المجانية ، وغير ذلك من الأمور التي لم تعقنا ، فتفرغنا لدراسة الطب بدافع العشق البحت للطب كمهنة إنسانية .. لذلك لم يكن مستغرباً أن يبلغ الإهتمام بالأنشطة الإجتماعية والتطوعية ذروته بين طلبة كلية الطب ، ومع ذلك لم تنحصر أنشطة طلبة الطب في الدراسة أو الأنشطة الإجتماعية فقط بل شملت إهتمامات رياضية وفنية وثقافية كثيرة ، برز

من خلالها العديد من الأطباء كأبطال دوليين في الكثير من الألعاب الرياضية ، وشعراء وأدباء ورسامين ، كما أن الإهتمام بالأنشطة السياسية كان واضحاً وأذكر في هذا المجال اليوم الذي تعرفت فيه لأول مرة على الدكتور « نور الدين طراف » .. كان ذلك أثناء تقدمي لإمتحان السنة الثانية بالكلية ، حيث فوجئت بأن بعض الطلبة قد حضر إلى الكلية وسط حراسة مشددة ، ولما إستفسرنا عن الأمر ، علمنا أنهم قادمون من المعتقل لتأدية الإمتحان .. ولاحظنا أن واحداً من هؤلاء الطلبة يعامل من قبل حراسه بقدر أكبر من الحرص والحذر ، وقد علمت فيما بعد أن هذا الطالب هو « نور الدين طراف » الطالب بالسنة النهائية ، والذي إشتهر فيما بعد على نطاق جماهيري كبير من خلال مقالاته التي كان يكتبها في العديد من صحف المعارضة آنذاك .

٣ ـ جماعة الرواد

لفت إهتمامنا بالخدمة العامة إبان الدراسة بكلية الطب نظر القائمين على « جماعة الرواد » ، وكانوا من المثقفين المتصدين للخدمة العامة والعمل التطوعي ، فدعوننا عقب التخرج إلى حفل متواضع في نادي المعلمين وكان في شارع عماد الدين بوسط القاهرة ، وشرح لنا أعضاء الجماعة أهدافهم ووسائلهم في تحقيق هذه الأهداف ، وأن شعار الجماعة هو « قوة الوطن في قوة الفرد .. فلنبدأ بأنفسنا » وكان للجماعة أندية في الأحياء الشعبية تسمى « محلات الرواد » ، تقدم لأبنائها ـــ وهم من أبناء الطبقة العاملة ـــ خدمات رياضية وتثقيفية وإجتماعية يشرف عليها أعضاء الجماعة بأنفسهم ، وكان أسلوب الإنضمام إلى هذه الجماعة هو التطوع للخدمة في إحدى محلاتها ، ويتم الحكم على صلاحية المتطوع لعضوية الجماعة بمدى إلتزامه بأداء تلك الخدمة وإستمراره في العطاء .

وكان أن تطوعت للعمل في إحدى هذه المحلات وهي محلة الطيبي ، وتطوع صديقي « عثمان سرور » للعمل في محلة القللي .. وقد أصبحنا « عثمان سرور » وأنا عضوين في جماعة الرواد ، وتعلمنا الكثير من خلال تلك العضوية ، حتى بعد أن قل عملنا في الأندية الشعبية بعد شيوع فكرتها وإنتشارها في أحياء كثيرة ، وإعتمادها أساساً على موظفين فنيين من خريجي كليات ومعاهد الخدمة الإجتماعية .. ثم إنتقلت أنشطة جماعة الرواد إلى شباب الجامعات مع الإحتفاظ بأنشطة المحلات ، فأقامت الجماعة معسكرات صيفية لهؤلاء الشباب تحت إرشاد

وإشراف أعضاء الجماعة ضمن برنامج ثقافي وترفيهي محدد .. وكانت تلك المعسكرات تقام بمنطقة « سيدي بشر » بالاسكندرية قبالة البحر مباشرة ، وكانت هذه المنطقة آية في الجمال والروعة قبل أن تتحول إلى غابة من الأسمنت المسلح تحت مسميات الأبراج . كان ذلك في الخمسينات ، وقد سعدت بإشرافي على أحد هذه الأفواج ، وأقمت وأسرتي الصغيرة مع الطلاب وكان ولداى « هشام » و« خالد » يسعدان بالانتظام معنا في طابور الصباح لتحية العلم وكانا آنذاك في مرحلة الطفولة .

وحدث مع معسكرات الشباب ماسبق وحدث مع محلات الرواد ، فالفكرة إنتشرت إنتشاراً سريعاً ، وتولت هيئات حكومية متعددة مهمة الإشراف عليها .. فكان علينا أن نمارس عملاً تطوعياً آخر . فنشأت فكرة الدراسات الفنية المتخصصة ، وشرعنا في تكوين « لجنة أطباء الرواد » ، وإتفقنا على أن نعقد إجتماعاتنا بشكل دوري في منازلنا لنتباحث في الأمور والموضوعات التي تملي علينا أهميتها الاجتماعية ، وكنا ننشر نتائج تلك الدراسات والمناقشات في كتيبات حملت إسم « جماعة الرواد » وكانت الأمور التي تركزت عليها تلك الدراسات بطبيعة الحال أموراً طبية أو طبية إجتماعية مثل « التعليم الطبي في مصر » و « مشكلة الأدوية » وما إلى ذلك ، وقد تزاملنا في هذه اللجنة مع نخبة من الأطباء الذين تطوعوا عن إقتناع للخدمة العامة لتحقيق أهداف الجماعة . ومن هؤلاء الزملاء كان الدكاترة « أحمد زكي الحكيم » و « طه جمعة » و« عبد العظيم أبو النجا » و « عثمان سرور » و « محمد التنير » و« على المفتي » و« محمد محمود الصدر » و« ناجي المحلاوي » و« عبده سلام » و« عبد العزيز سامي » و « نبيل علوبة » و « عبد الواحد بصيلة » و « محمد كامل » و« أحمد كامل مازن » وغيرهم .

وبعد عدة سنوات من ممارسة اللجنة لنشاطها أبدى البعض من غير الأطباء رغبتهم في الاشتراك في أنشطتها ، حيث أن موضوعات البحث كانت قد

أخذت في التطرق إلى أمور عامة تهم الأطباء وغير الأطباء .. وإنضم إلينا المهندس « عبد السلام عثمان » والسيدة « بثينة عثمان » و د. « على المرسي » وغيرهم ، وكان من أهم الموضوعات التي بحثتها اللجنة أسباب قصور برامج تنظيم الأسرة .. ذلك الموضوع الذي لايزال قيد الدراسة والتجارب حتى وقتنا هذا .. ولقد كانت وجهة نظري ولاتزال ترى أن أسباب قصور برامج تنظيم الأسرة تنحصر في إنخفاض نسبة التعليم ، وتدني مستوى الوعي الصحي بشكل عام .. فالوعي الصحي جزء لايتجزأ من الدائرة التعليمية ، وعلى ذلك أجد نفسي متسائلاً وبإلحاح عن معنى حجم الإنفاق المادي الضخم على وسائل وأساليب وقنوات إقناع الناس بتنظيم الأسرة في وقت تشكل الأمية فيه نسبة لايستهان بها في المجتمع .. ؟

فالأمي بشكل عام لايمكنه تقدير العواقب الوخيمة التي تخلفها بعض العادات والتقاليد .. فإذا أضفنا إلى ذلك أننا نعيش في مجتمع تحكمه القيم الدينية التي يتصور البعض خطأً أنها تتعارض مع سياسات تنظيم الأسرة .. لأدركنا أهمية التعليم كضمانة لا بديل عنها في إنجاح مثل هذه السياسات .. لذلك أتساءل .. أو لم يكن من الأنفع والأجدى لو أن الملايين التي ضاعت في سياسات قاصرة كانت قد انفقت في مجال التعليم .. ؟ سؤال أعتقد أنه لايزال مطروحاً إلى الآن ...

٤ ـ الطبيب الشاب

كنت قد بدأت حياتي العملية في شهر يناير ١٩٤٤ بأمر تكليف للعمل في القسم الطبي لمصلحة « السكة الحديد » ، وكان هذا القسم مختصاً بمنح الإجازات المرضية للعاملين في هذه المصلحة .. فكان المريض أو المتمارض يذهب في الصباح إلى عيادة « المصلحة » حيث يمنحه الطبيب الأجازة المرضية ، ثم يتوجه في المساء إلى عيادة ذلك الطبيب للفحص والعلاج ، وكان ذلك الوضع وهذا الحال مؤلمين ومحبطين لي بشكل كبير ، فأنا لم أدرس الطب ولم أشترك في أنشطة الجمعية العلمية لكي تكون في النهاية هذه هي مهمتي في الحياة العملية .

كنت في هذه الأثناء أسكن في حي الحلمية الجديدة وكان للإخوان المسلمين مقر بجوار سكني ، وكان الطابق الأرضي لهذا المقر مخصصاً لمستوصف للخدمة الطبية ـــ فتطوعت للعمل فيه وكان مديره هو الدكتور « محمد أحمد سليمان » ، وكان منتمياً لجماعة الإخوان .

وفي هذه الأثناء تقابلت مع « حسن البنا » المرشد العام للإخوان وكانت له شخصية آسرة ، ويتمتع بهدوء شديد وكان اقتناعه بما يؤمن به لا يقبل الشك أو المجادلة ، ورغم تطوعي للعمل في مستوصف تابع للإخوان ، ورغم إعجابي بشخصية حسن البنا .. إلا أن فكر الإخوان لم يجد طريقه إلى عقلي الرافض مبدئياً لمسألة الربط فيما بين الدين والدولة ، غير أن عدم الإقتناع بالإخوان كتنظيم لم

يحل دون مشاركتي لهم في دورهم التطوعي ، شأني في ذلك شأن أطباء غيري شاركوني العمل في ذات المستوصف ، مثل الدكتور « على المفتي » والدكتور « لطفي أبو النصر » وغيرهما .

كانت الحرب العالمية الثانية في هذه الآونة قد وضعت أوزارها وبدأت عدوىٰ الاستقلال في السريان بين الدول المستعَمرة ، غير أن المستعمرين المنتصرين في الحرب أبوا أن يرحلوا عن البلاد التي إحتلوها ، فاشتعلت الثورات والمقاومة في عدة بلدان وأقطار ، كان من بينها سوريا التى أبى الاستعمار الفرنسي أن يخرج منها طواعية ، مما حتم عليه مواجهة المقاومة الشعبية السورية بأقصى درجات ووسائل العنف ، مما أوقع أعداداً كبيرة من الإصابات في صفوف السوريين ، فقرر الجيش المصري وجمعية الهلال الأحمر إيفاد بعثات طبية للإسهام والمشاركة في رعاية المصابين من الأشقاء السوريين .

وإلى جانب الجيش والهلال الأحمر قررت جماعة الإخوان المسلمين إرسال بعثة طبية إلى سوريا ، وعرض الأمر عليَّ فوافقت على الفور ، وتشكلت بعثتنا الطبية التي ترأسها الدكتور « محمد سليمان » . ولم تكن تلك المناسبة هى الأولى التي أسافر فيها في مهمة بعد تخرجى فى كلية الطب فحسب ، ولكنها أيضاً كانت بداية حب جارف جمعني بهذا البلد الحبيب الذي خصه الله بطبيعة خلابة ساحرة ، وشعب لا يضل الطريق إلى القلب أبداً .

سافرنا بالقطار الذي كان يصل القاهرة بالشام .. فممرنا على القدس ويافا وعمّان قبل توجهنا إلى دمشق ، وقد كانت رحلة رائعة لا إمكانية لتكرارها الآن بعدما حال العدو الصهيوني بين مشرق الوطن وغربه .

وفي دمشق بدأنا العمل في إحدى العيادات الطبية التى كانت قد خصصت لإ ستقبال الجرحى .. وقامت المتطوعات من فتيات الأسر السورية بأعمال التمريض خير قيام ، وكانت التجربة قصيرة المدة ولكنها كانت عظيمة الفائدة .

ولم يمض وقت طويل بعد عودتنا إلى مصر حتى تقرر إنشاء كلية جديدة للطب بجوار مستشفى الدمرداش بالقاهرة ، وتقرر أن يكون إسمها كلية طب العباسية التي أصبحت فيما بعد كلية طب عين شمس ، وقد تطلب أمر إنشاء الكلية الجديدة إيفاد بعض الخريجين الجدد في بعثات دراسية إلى الخارج ليكونوا نواة لهيئة التدريس ، وقد وِفِقّتْ في الحصول على بعثة للتخصص في علوم الأدوية « الفارماكولوجيا » وتقرر أن يكون سفري في سبتمبر من عام ١٩٤٦ إلى إنجلترا .

كنت في هذه الآونة شاباً في الخامسة والعشرين ، وكنت مرتبطاً بشابة صغيرة جميلة ، وتواعدنا على الزواج . وكانت متفوقة في دراستها التي كانت قد أتمتها في معهد التربية « الذي أصبح فيما بعد كلية التربية بجامعة عين شمس » وتصادف أنها حصلت هى الأخرىٰ على بعثة دراسية في انجلترا ولم يكن ذلك بالأمر الشائع في تلك الآونة ، حيث كانت نسبة تعليم الفتيات مازالت قليلة .

ولقد كانت حياتنا في انجلترا هادئة وجميلة ، رغم التقشف الذي تميزت به سنوات مابعد الحرب العالمية الثانية ، إلا أنه كان تقشفاً مصحوباً بنظام عادل لا يشكو منه أحد ، ولا يستثنىٰ منه أحد . فقد عمم على الجميع نظام البطاقات التموينية التي كنا نحصل بها على إحتياجاتنا من الغذاء ومع ذلك فقد إستمرت الحياة وفق معدلها الطبيعي ونظمها المعتادة دون أن يتأفف أحد أو يتذمر . وأذكر هنا أن تشرشل ــ بطل الحرب ــ سقط في إنتخابات مابعد الحرب العالمية في إنجلترا ، وتولى الحكم حكومة من حزب العمال ، كان من أهم إنجازاتها تأميم الخدمات الصحية في عام ١٩٤٨ ، وقد احتفلت بريطانيا في عام ١٩٨٨ بمرور أربعين عاماً على ذلك الحدث ..



الفصل الثاني

كلية الطب بجامعة عين شمس

١ ـ مدرس الطب

ـــ « أنا وصلت إمبارح من إنجلترا بالباخرة يا أفندم » .

☐ « حمداً لله على السلامة .. ده الطلبة في القاعات وماعنديش حد يعلمهم فارماكولوجي » ..

ـــ « حاضر يا أفندم .. هوه قسم الفارماكولوجي فين .. ؟

☐ فين .. ؟! أنا معنديش قسم فارماكولوجي .. أُمَّال إنت جاي تعمل إيه .. ؟ »

★ ★ ★

ذلك هو الحوار الطريف الذي دار بيني وبين الدكتور « محمود عزمي القطان » عميد كلية طب العباسية وأستاذ طب العيون » في اليوم التالي لوصولي من إنجلترا في نوفمبر ١٩٤٩ ، بعد حصولي على درجة الدكتوراه في علوم الأدوية « الفارماكولوجي » ، وتعييني مدرساً بكلية طب العباسية التي أصبحت بعد عام تقريباً من ذلك التاريخ كلية الطب بجامعة عين شمس التي تم إنشاؤها في عام ١٩٥٠ .

كان الفوج الأول من الطلب بالسنة الثالثة دون هيئة تدريس أصيلة مما حتم علينا سرعة التصرف والعمل .. فخصص العميد أحد الممرضين ليكون حاجباً ومساعداً لي ، وإتصل بقسم الفسيولوجيا لإعداد مكان أتدبر فيه شؤوني ، وبدأنا

العمل بهذه الإمكانات المتواضعة ، غير أنه في السنوات التالية كان لدينا قسم علمي من أفضل أقسام الفارماكولوجيا في كليات الطب المصرية والتي كانت آنذاك ثلاث كليات .. إثنتان في القاهرة وواحدة في الاسكندرية .

كنا نفراً قليلاً في كلية الطب بجامعة عين شمس ، وكانت علاقاتنا وثيقة وحميمة ، ولما كان مكتبي بالقسم جديداً .. فقد كان ملتقى الزملاء بالأقسام الإكلينيكية بعد إنتهاء عملهم بالمستشفىٰ ، وقد توثقت علاقتنا بعد أن أنشأنا « الجمعية الإكلينيكية العلمية » وأصدرنا لها مجلة علمية دورية . وكان من هؤلاء الزملاء الأصدقاء الأساتذة الدكتور « بول غليونجي » ، والدكتور « ناجي المحلاوي » رحمهما الله ، والدكتور « منير المهيري » الذي زاملني الدراسة في لندن . وكانت علاقاتي متميزة مع جميع أعضاء هيئة التدريس ومع العمداء المتعاقبين . وكان قانون الجامعات خلال فترة عملي بجامعة عين شمس يدعو الى تكوين الأسر الجامعية ، حيث يتولىٰ أحد الأساتذة رعاية مجموعة من الطلبة يختارونه ويختارهم ليكوّنوا معاً أسرة إجتماعية ، يكون لهم فيها بمثابة الأب أو الأخ الأكبر ، فإختارني وإخترت عشرين طالباً وطالبة وكونا أسرة جامعية إستطعت أن أدمجها في أسرتي الصغيرة ، فكانوا يأتون إلى منزلي بضاحية المعادي — التي كانت من أجمل ضواحي القاهرة — في ذلك الوقت — وكانت أسرتي الصغيرة تشاركهم حفلاتهم ورحلاتهم خارج الكلية ، وإستمرت علاقتي مع أفراد هذه الأسرة الجامعية حتى بعد أن تخرجوا وأصبحوا أطباء ، وحتى بعد أن تركت جامعة عين شمس إلى جامعة أسيوط ثم إلى غيرها من المناصب ، ولايمكنني وصف سعادتي حين أتتني إحدىٰ عضوات هذه الأسرة إلى منزلي بعد عشرين عاما من تخرجها لتستشيرني في أمر إلحاق إبنها بإحدىٰ الجامعات .

وفي كلية الطب كان من عادتي أن أوزع على الطلبة ورقة تحتوي على العناصر الرئيسية لكل محاضرة ، حتى أضمن تعود الطالب على تسلسل الأفكار وعلى أسلوب تناول الموضوعات العلمية بالبحث ، علاوة على تفادي الأخطاء

اللغوية والهجائية خاصة وأننا ندرس الطب باللغة الانجليزية ــ ولاأدري لماذا .. ؟ فكل بلد في العالم يُدرس العلوم المختلفة لأبنائه بلغته . وذلك لايتعارض إطلاقاً مع إتقان لغة علمية عالمية لمتابعة التطورات والمكتشفات الجديدة ، ومتابعة المؤتمرات والندوات العلمية .

اليوم أنا أستمع إلى المدسين الجدد في كليات الطب يتحدثون الانجليزية بأخطاء فادحة لاأرىٰ مبرراً لاستمرارها ، خاصة وأن تجربة التعريب قد نفذت بنجاح في أكثر من دولة عربية ، وإن كان ذلك قد تم دون تنسيق مع بقية الدول العربية ، الأمر الذي أدىٰ إلى إعتماد كل دولة لمصطلحات مختلفة عن الدول الأخرىٰ ، وهنا أذكر أنه في زمن الوحدة مع سوريا جاء الدكتور « عزت مريدن » عميد كلية طب دمشق وتحدث عن « الحَبَن » وعرفنا أن ذلك يعني وجود المياة في البطن ، ونحن في مصر نسمي هذه الحالة « إستسقاء » ... أيضاً حدث بعد إستقلال الجزائر بعام أو عامين أن عقدنا مؤتمراً بدار الحكمة عن الطب العربي ، وتحدثت بالانجليزية فإذا بأحد الحاضرين يرفع يده وقال إنهم في الجزائر يتحدثون بالفرنسية . فأكملت محاضرتي باللغة العربية . ولقد بُذلت جهود عديدة للتغلب على عقبة تعدد الترجمات العربية للمصطلح الغربي الواحد .. فإجتمعت منظمة الصحة العالمية بمندوبين عن الدول العربية ، وتم وضع فهرست للمصطلحات الطبية وقد كان ذلك عملاً جيداً ولكن غير كاف .

تأتي بعد ذلك مسألة التأليف التي يجب أن نركز عليها في قضية التعريب ، خاصة وأن بعض مؤلفينا يكتبون بالانجليزية وهم غير متمكنين أساساً منها .. لذلك يجب أن نبدأ بمحاولات التأليف وتدريس بعض المواد مبدئياً بالعربية ، مثل الصحة العامة والطب الشرعي .. فما معنى أن أدرس الصحة العامة للطلبة بالانجليزية وأنا أعلم أنهم سيستخدمونها مع الناس فيما بعد بالعربية ، ومامعنى أن أدرس الطب الشرعي بالانجليزية وكل تقارير الطبيب الشرعي تكتب بالعربية .. ؟ فإذا إتفقنا على كل ماسبق ... تبقى بعد ذلك القضية الجوهرية والحيوية وهي

التمكن من اللغة العربية .. فلا يجوز إطلاقاً من الناحية العقلانية أو الوطنية أن أكون ـــ كمتعلم ـــ جاهلاً بلغة وطني .. أو أن أتباهى بقدرتي في لغة أجنبية في وقت تنعدم فيه هذه القدرة مع لغتي الأصلية .. فإتقان العربية أساس عملية التعريب ، ويجب أن تصل درجة الإتقان ليس فقط في النطق والتخاطب والكتابة ، وإنما أيضاً في الترجمة منها وإليها .

على أية حال فقد واظبت على توزيع أوراق الأفكار على الطلبة ، حتى جاءني أحد الناشرين يقترح إدماج مجموعة الأوراق في كتيب صغير يكون مرشداً ودليلاً لعلم الأدوية فوافقت على ذلك متأثراً بكتاب مشابه لأحد أساطين علم الأدوية بجامعة اكسفورد وهو الأستاذ بين **Burn** .. وظهرت الطبعة الأولىٰ من كتابي عام ١٩٥٩ ، وإستمر تداوله بين الدارسين ، كما إستمر التجديد في الطبعات التالية طبقاً للتطور في علم الأدوية ، حتى صدرت الطبعة الخامسة منه عام ١٩٨٦ مع الاحتفاظ بالأسس التي كتب من أجلها والأهداف التي يبغي تحقيقها .

وبعد جولة طويلة أخذتني إلى جامعة أسيوط ، ثم إلى هيئة التأمين الصحي ، ثم الوزارة ، عدت إلى الجامعة وكان ذلك عام ١٩٧١ وقد هالني مارأيت من تعدد الكتب والمراجع دون هدف واضح ، وآلمني إعتماد الطالب فقط على الكتاب الذي يعده مدرس المادة ، كل في كليته وجامعته ، وإعتقاد الطالب بأنه راسب لا محالة لو إعتمد على كتاب في نفس المادة لغير أستاذه .. فإقترحت على زملائي الأساتذة في مختلف الكليات أن نشترك جميعاً في إعداد مرجع واحد ، وإخترت عشرة من الزملاء بحيث يعد كل منهم أحد فصول المرجع طبقاً لنموذج تم الاتفاق عليه ، وقمت أنا بمهمة المحرر علاوة على كتابتي لأحد الفصول . ولاقت الفكرة النجاح المتوقع لها ، وصدر المرجع في طبعته الأولى عام ١٩٧٣ من جزءين .. إلا أنه وبعد أن تركت الجامعة مرة أخرىٰ إلى منصب آخر ، « عادت ريما لعادتها القديمة » . وعاد التنافس بين الأساتذة من جديد .. كل يكتب

لطلبته وعاد الطلبة مرة أخرىٰ كل يقرأ فقط مؤلف أستاذة .. ولا حول ولا قوة إلا بالله ..

٢ ـ عمداء عملت معهم

كان الدكتور محمود عزمي القطان هو العميد المؤسس لكلية الطب بجامعة عين شمس وتلاه نخبة من الأساتذة خلال عملي بهذه الكلية حتى نهاية ١٩٦٠ ، وكانوا على التوالي : المرحوم الدكتور أبو بكر الدمرداش ، والمرحوم الدكتور أحمد عمار ، والمرحوم الدكتور عباس حلمي ، والدكتور عبد المحسن سليمان ، وكانت علاقتي بهم جميعاً ممتازة ..

كان لكل عميد من العمداء الذين عملت معهم ـــ خلال وجودي بجامعة عين شمس منذ عام ١٩٤٩ حتى نهاية عام ١٩٦٠ ـــ شخصيته وأسلوبه في الأداء ، فكان الدكتور « عزمي القطان » حازماً ، يود أن يرى الكلية التي عين كعميد مؤسس لها تضارع الكلية الأم بقصر العيني ، وأغرى بعض الزملاء بقصر العيني بالانتقال الى الكلية الجديدة لينشئوا بها الأقسام المماثلة لتلك التي يعملون بها ، وإستجاب بعض الزملاء تحمساً للبدء متحررين من سيطرة التقاليد والعادات ، وكان منهم الدكتور « بول غليونجي » والدكتور « ناجي المحلاوي » والدكتور « زكي سويدان » في الأمراض الباطنة والدكتور « عباس حلمى » والدكتور « هدايت » في الجراحة والدكتور « على المفتي » في الأنف والأذن والحنجرة والدكتور « عباس حلمي حسن » في الأمراض العصيبة وغيرهم . وتمت الإستفادة أيضاً من جهود الاخصائيين الذين كانوا يعملون في مستشفى الدمرداش

الذي ألحق بالكلية ، ولو أنهم من غير الحاصلين على درجة الدكتوراة ، وكان ذلك كإجراء إنتقالي لحين إستكمال الهيئة التدريسية وكان من بين هؤلاء الدكتور « أبو بكر الدمرداش » للأمراض الباطنة والدكتور « أحمد الحكيم » والدكتور « جورج بطرس » للأنف والأذن والدكتور « على محمد على » لجراحة العظام .. أما أقسام العلوم الطبية الأساسية فقد ألحق واحد في كل قسم من أقسامها ، كان منهم الدكتور « أحمد حسن » للفسيولوجيا والدكتور « محمود الصدر » للكيمياء الحيوية والدكتور « إبراهيم أبو النجا » للهيستولوجيا والدكتور « سليمان العيداروس » لعلم الأمراض والدكتور « صلاح الخولى » للميكروبيولوجيا . وإضطرت الكلية أيضاً إلى الاستعانة بأستاذين بريطانيين في التشريح والفسيولوجيا .. أما علم الأدوية فقد ألحقت به عقب عودتي من بعثني ، وكان عملي في ذلك الوقت تحت إشراف أستاذي الدكتور « محمد عبد الفتاح شريف » إلى أن حصلت على منصب الأستاذ المساعد ، فتوليت القيام بمهمة رئاسة القسم الذي أنشىء إنشاءً جديداً ..

وكان العميد الثاني الذي عملت معه هو الدكتور « أبو بكر الدمرداش » أستاذ الأمراض الباطنة ، وكان صعيدياً من المنيا ، فيه شهامة وكرم الصعايدة ، وكان لين الجانب حلو المعشر ، ولم تحدث أية مشاكل خلال عمادته للكلية ، وكان العميد الثالث هو الدكتور « أحمد عمار » أستاذ أمراض النساء والتوليد وكان قديراً في مهنته كطبيب ، وفي منصبه كعميد ، علاوة على أنه كان متمكناً من اللغة العربية وخبيراً بأصولها ، مما مكنه من عضوية مجمع اللغة العربية إلى أن توفاه الله ..

أما العميد الرابع فكان الدكتور « عباس حلمي » أستاذ الجراحة وكانت المنافسة شديدة بينه وبين الدكتور عبد المحسن سليمان أستاذ أمراض العيون على هذا المنصب ، كل يريد خدمة الكلية .. فعين الدكتور سليمان في منصب العمادة خلفاً للدكتور عباس حلمي ، وقد كانا مختلفين في الطباع ، فكان

الدكتور حلمي هادئاً يعمل بتؤدة وروية ، بينما كان الدكتور سليمان سريعاً في البث والفصل في الأمور ، وكانت أفكاره تسبقه ، وقد أيد نظام الأسر في كلية الطب ، كما شجع العمل الميداني الذي كان يقوم به قسم الصحة العامة في خدمة المجتمع الريفي .

وخلال عمادة الدكتور « عبد المحسن سليمان » ، وفي عام ١٩٥٨ ، رتب الزميل الدكتور « سمير صادق » رحلة إلى سوريا شارك فيها الدكتور عبد المحسن سليمان وبعض أعضاء هيئة التدريس وعائلاتهم ، بما فيهم كاتب هذه المذكرات ، ومن أمتع ماتم خلال هذه الرحلة هو إعلان الوحدة بين مصر وسوريا فإستقبلينا أشقاؤنا السوريون بكل الحفاوة والكرم والترحيب .. مما هوّن علينا الخوف الرهيب الذي تملكنا نتيجة الطريقة التي كان السائق السوري يقود بها السيارة التي كانت تقل ستة منا من دمشق إلى حلب الشهباء .. وقد أوحى هذا الخوف إلى الدكتور « عبد المحسن سليمان » بنكتة لم تجرؤ على روايتها ونحن في السيارة ، خاصة وأن الجميع كان مشغولاً بتلاوة كل مايحفظه من القرآن .. وما أن وصلنا بسلامة الله قال لنا الدكتور « سليمان » أنه في رحلة مشابهة إنقلبت السيارة من فوق الجبل ، وماتت سيدة ، فكتب على شاهد مقبرتها

Here lies in Pieces Mrs....

بدلاً من الجملة المشهورة **Her lies in Peace Mrs...**

٣ ـ يوليو ١٩٥٢

بعد ثلاثة أعوام من عودتي من إنجلترا ، وخلال عملي مدرساً بكلية طب عين شمس ، قامت الثورة في الثالث والعشرين من يوليو ١٩٥٢ . وكانت المقدمات السياسية تدعو أليها ، وخاصة صفقة الأسلحة الفاسدة التى فجرها الصحفى إحسان عبد القدوس والتي كانت أحد أسباب فشل حملة إنقاذ فلسطين في ١٩٤٨ ، ثم حريق القاهرة في السادس والعشرين من يناير ١٩٥٢ ، الذي حدث بعد إعتداء قوات الاحتلال البريطاني على قوات الشرطة المصرية في منطقة قناة السويس ، علاوة على تفشي الفساد وإنشغال معظم الأحزاب السياسية عن هموم الوطن والمواطن ، وتركيز بعضها على الولاء للقصر أو للمحتل نفسه ــ مما جعل المواطن المصري يشعر بغربة شديدة داخل وطنه ، أشعلت فيه الرغبة في تغيير الأوضاع الشاذة التي استشرت في البلاد ، فعمقت الفوارق الاجتماعية بين طبقات الشعب .

لذلك كان التأييد الشعبي لثورة يوليو جارفاً وعارماً ، خاصة وأن مبادئها الستة عبرت عما يجيش في نفس كل مواطن مصري .

كان « محمد نجيب » شخصية محببة إلى النفس ، مما يؤكد حسن إختيار أعضاء مجلس قيادة الثورة له ليكون واجهتهم أمام الشعب .. زارنا في جامعة عين شمس في الأيام الأولىٰ للثورة والقىٰ خطاباً حماسياً من شرفة مكتب رئيس الجامعة

بلهجة نصف المصرية ونصف السودانية ، وكان حوله بعض من شباب الضباط لمحت بينهم ضابطاً شاباً يدخن بشراهة ملحوظة ، ويقف بعيداً عن الزحام وعن محمد نجيب ، فسألت من يكون ، فقيل لى أنه أحد قادة الثورة الأحد عشر وأن اسمه « جمال عبد الناصر » .

ولأنني لست بصدد التأريخ لثورة يوليو ، لعدم مقدرتي على ذلك حتى ولو أردت ، ولأن ذلك ليس هدف هذه المذكرات ، فسوف أشير فقط إلى الأحداث التي كان لها أثر في حياتي . كانت سنوات الثورة الثلاث الأولى حافلة بالأحداث والإضطرابات مثل تحول مصر من ملكية إلى جمهورية ، وتوقيع إتفاقية الجلاء ، وحدوث أزمة مارس الشهيرة بين الضباط ، والتي إنتهت بسيطرة مجلس قيادة الثورة بقيادة جمال عبد الناصر ، وحل الأحزاب ، وغير ذلك من الأحداث التي لم تكن بمستغربة في مرحلة كانت مصر تنتقل فيها من عهد الاستعمار والاستغلال وإنعدام فعالية الأحزاب وسيطرة الإقطاع ورأس المال المستغل ، إلى عصر الاستقلال وبداية إستنهاض إمكانات وقدرات وطاقات مصر ..

وفي عام ١٩٥٥ كانت الأوضاع قد سنحت ليتركز إهتمام مجلس قيادة الثورة على مشكلات مصر الداخلية كخطوة على درب إعادة البناء .. وضمن جهود الإصلاح في نواح شتى شكلت لجنة النهوض بصناعة الأدوية التي كان عصبها ومحركها الأساسي الصديق الدكتور «عبده سلام » ، وقد كنت عضواً بهذه اللجنة . وكانت صناعة الأدوية قد بدأت في مصر عام ١٩٣٩ ، عندما قام بنك مصر بإنشاء شركة مصر للمستحضرات الطبية وتوالى بعد ذلك إنشاء الشركات الأخرى مثل « ممفيس » و« سيد » وغيرهما .. وحتى قيام الثورة كانت قيمة الإنتاج المحلي تبلغ نصف مليون جنيه ، بينما كان إجمالي قيمة الاستهلاك من الأدوية المحلية والمستوردة خمسة ملايين جنيه أي أن الانتاج المحلي يبلغ ١٠٪ من الاستهلاك الدوائى ، وكان نصيب المواطن من الأدوية يعادل ٢٣ قرشاً في السنة .

وقد عين الدكتور « عبده سلام » فيما بعد رئيساً لشركة تنمية الصناعات

الكيماوية التي عرفت بإسم « سيد » «CID» إختصاراً للإسم الانجليزي **Chemical Industries Development** وكنت مستشاراً علمياً للشركة ، وقد هَالَنَا وضعها منذ الزيارة الأولىٰ ، فقد كانت كل مخازنها مرهونة للبنك الصناعي وفاء لديونها المستحقة له ، وكان ممثل الشركة ومندوب دعايتها يُطرد عند زيارته للأطباء الذين فقدوا الحماس لها ، رغم أنهم مساهموها الأصلاء والصيادلة ..

وإلى الآن مازلت أذكر كيف وضعنا خطة للنهوض بها بدءاً بإنشاء قسم علمي ومكتبة علمية ، ثم مراجعة شاملة لكافة الأدوية التي تنتجها . وكان النجاح ملحوظاً في إصلاح حال هذه الشركة حتى زادت قيمة إنتاجها في عام ١٩٦١ وقبل التأميم مباشرة إلى أربعة ملايين جنيه بعد أن كان ٥٦ ألفاً فقط في عام ١٩٥٦ ، وإرتفعت قيمة السهم تبعاً لذلك من جنيهين إلى ١٢ جنيها ، وقد وزعت الشركة أرباحاً لحملة الأسهم بلغت نسبتها ١٢٪ .

وكان من الخطوات الناجحة التي إتخذتها الثورة ، تمصير البنوك وشركات التأمين ، ثم تأميم الصناعات الأساسية ومنها صناعة الأدوية .

وقد عين الدكتور « عبده سلام » رئيساً للمؤسسة المصرية العامة للأدوية عند بدء نشاطها عام ١٩٦٢ ، وبذل في تطوير الصناعة الدوائية والنهوض بها جهوداً جبارة ، أدت إلى تقدم هذه الصناعة فنياً وإقتصادياً بشكل فاق كل تصور ، حتى وصل الإنتاج الدوائي المحلي إلى ٨٥٪ من الاستهلاك في أقل من خمسة عشر عاماً منذ بدء التأميم .

كذلك كان إنشاء الهيئة العليا للأدوية من الخطوات الهامة والكبرىٰ التي إتخذتها الثورة في عام ١٩٥٧ ، وقد عين الدكتور « عزيز البنداري » مديراً عاماً لها ، وخلال الأعوام التالية على إنشاء الهيئة سجلت جميع البيانات الخاصة بالدواء المحلي والمستورد كمبيوترياً لأول مرة في مصر ، وعملت اللجان الفنية التي شكلتها الهيئة على تخفيض الكم الهائل من الأدوية التي جاوزت ٢٥٠٠٠ مستحضر قبل

الإصلاح ، إلى أن أصبحت ٢٥٠٠ مستحضر تفي بإحتياجات الخدمات الصحية على أساس الاحتياجات الفعلية التي يقررها الواقع وتحددها الهيئة العليا للأدوية ، والمؤسسة المصرية العامة للأدوية .

٤ ـ العدوان الثلاثى عام ١٩٥٦

منذ قيام الثورة بذلت الدول الكبرىٰ آنذاك أقصى وسعها لاستيعابها وتسييرها وفق مصالحها الاستعمارية ، ولكن لم تكد تمر أربع سنوات حتى تأكدت انجلترا وفرنسا من أن الثورة المصرية ماكانت لتغض الطرف عن الأوضاع السيئة التي كانت تسود مصر قبل ١٩٥٢ ، وما كانت لتتقوقع داخل حدودها ، مما أكد لهما إستحالة إحتوائها وحتّم ضرورة حصارها .
فَسُخْط « أنتوني إيدن » رئيس وزراء بريطانيا ونظيره الفرنسي « جي موليبه » بلغ مداه على « جمال عبد الناصر » ، الذي أصبح زعيماً عربياً بلا منازع ، والذي إستطاع أن يمد تأثيره ونفوذه إلى عمق المستعمرات البريطانية فأشعل في شعوبها الرغبة في الاستقلال وإسترداد الحرية .. ثم هاهو يؤيد الثورة في الجزائر دون أن يبخل على الثوّار فيها بالدعم السياسي والمادي والعسكري والمعنوي .. ثم يتجاسر بعد ذلك كله على تأميم شركة قناة السويس ، ويخرج من آخر الشراك التي نصبها له المستعمر بسحب المرشدين الأجانب منها ، ثم ينجح في تسيير الملاحة بها وإدارتها بواسطة المصريين .

ولما كان في كل ذلك تهديد مباشر لمصالح إنجلترا وفرنسا ، كان قرارهما النهائي هو ضرورة التخلص من « جمال عبد الناصر » ، وكانت الوسيلة هي شن الحرب على مصر ، أما المخطط فكان الإيعاز إلى إسرائيل بالاعتداء على مصر ، ثم مطالبة الطرفين بوقف القتال والإنسحاب لعدة أميال ...

ولأن كلا من انجلترا وفرنسا كانا على يقين من أن « عبد الناصر » سوف يرفض الخضوع أو الإنسحاب من أرضة ... قررا أن يتخذا من صمود عبد الناصر مبرراً لدخولهما الحرب مباشرة ضد مصر .

ونجح المخطط ، وكان عدوان ١٩٥٦ الذي فشل فشلاً ذريعاً في تحقيق أي من أهدافه ، بينما نجحت مصر ومن ورائها الأمة العربية في إقناع العالم بعدالة قضيتها .. وكانت وقفة الشعب خلف قائده وقفة لن ينساها التاريخ ، حيث إستطاع أن يعوض عدم إكتمال قدرة الجيش الحديث الذي لم تكن له بعد القدرة أو الإمكانية على التصدي لجيوش المعتدين ...

ومرة أخرىٰ أقول بأن نيتي ليست التأريخ للثورة ولا لعدوان ١٩٥٦ .. فلست قادراً على ذلك حتى لو أردت ، وإنما قصدت من هذه الإشارات ، إلى أن مصر بكافة فئاتها شاركت في رد العدوان والدفاع عن إستقلالها ، وسارعت فئات المواطنين المختلفة إلى التدريب على حمل السلاح ، ولم يتأخر عن ذلك أعضاء الهيئة التدريسية في الجامعات ، فقد كانوا في المقدمة ، كما كانوا أول المؤيدين لثورة يوليو ممثلين في هيئة التدريس بجامعة الاسكندرية ، وأذكر على رأسهم ــ للتاريخ ــ الدكتور « رشوان فهمي » الذي أصبح نقياً للأطباء فيما بعد .

٥ ـ أول وسام من رئيس الجمهورية

بعد زوال العدوان الثلاثي ، شكل المجلس الأعلى للجامعات لجاناً عدة تتولى تطوير التعليم الجامعي في ميادينه المختلفة ، وشاركت في أعمال لجنة تطوير التعليم الطبي ، إذ كنت عضواً بالأمانة الفنية للمجلس ، وإنتهت أعمال تلك اللجان بإصدار قانون جديد للجامعات في عام ١٩٥٨ ، وقد فوجئنا آنذاك بأن الرئيس جمال عبد الناصر قرر تكريم من بذلوا جهوداً في تطوير التعليم الجامعي وإصدار القانون الجديد ، وكنت واحداً منهم ، ومنحت وسام الجمهورية من الدرجة الرابعة إذ كنت أستاذاً مساعداً في ذلك الوقت ، وكان ذلك أول وسام يمنح لي وأول تقدير رسمي لجهد شاركت فيه .

وقد منحت بعد ذلك بعشر سنوات وساماً رفيعاً من الرئيس اليوغوسلافي « جوزيف بروز تيتو » هو وسام « العَلَمَ ذو الثلاث نجوم » وذلك خلال فترة تولى وزارة التعليم العالي تقديراً لدعم العلاقات الثقافية والجامعية بين مصر ويوغوسلافيا .

٦ ـ العمل التطوعى مرة أخرى
جمعية طفل المعادى

تحدثت في موضع سابق عن مدىٰ إهتمامي بميادين الخدمة العامة وخاصة في المجتمع المحلي الذي أقيم فيه ، وأشرت إلى عملي في جماعة الرواد وفي أسرة كلية الطب بجامعة عين شمس .

وأذكر أنه بعد عودتي من البعثة الخارجية وإقامتي في ضاحية المعادي أن تلك الضاحية لم تكن مقصورة على الشرائح الاجتماعية المترفة فحسب ، بل كانت تقطنها طبقات محرومة .. لم يتح لها من الخدمات ما أتيح لغيرها من أعضاء المجتمع ، وكان عدد من سيدات المعادي قد تحمسن للإسهام في تقديم تلك الخدمات وأسسن جمعية سميت « جمعية طفل المعادي » ، فكان أن شاركت قدر طاقتي في تنظيم الخدمات الصحية في تلك الجمعية مع الزميل الدكتور « محمود كريم » ، الذي أدخل خدمات تنظيم الأسرة فيها إضافة إلى خدمات صحية وإجتماعية وتدريبية أخرىٰ ، وإستمر نشاطي في هذه الجمعية خلال العقد الخامس كله ، إلى أن انتقلت إلى أسيوط في نهاية عام ١٩٦٠ ، وقد زرت الجمعية بعد أن أنهيت جولات العمل التي أخذتني إلى أسيوط والكويت والأردن ، فوجدتها في عام ١٩٩٠ لاتزال قائمة تؤدي رسالتها على أكمل وجه بفضل الجهود الخيرة للمتطوعين من أبناء هذه الضاحية .

أندية الروتارى

وفي أحد أيام عام ١٩٥٧ دعاني الأستاذ الفاضل الدكتور « حسين سعيد » ، وكان رئيساً لنادي « روتاري الجيزة » إلى حضور أحد الاجتماعات الأسبوعية لهذا النادي ، فإطلعت على أهدافه وأنشطته ، وتأكدت من جديته في خدمة المجتمع ، فتقدمت بطلب عضوية تمت الموافقة عليها ، وكان ذلك أول علاقة لي بالحركة الروتارية ، وإستمرت عضويتي في روتاري الجيزة إلى أن سافرت إلى أسيوط التي لم يكن لها « وإلى الآن » نادٍ للروتاري .. فإنقطعت صلتي بهذه الحركة ، وإستمر ذلك الإنقطاع بعد أن عدت من أسيوط إلى الوزارة .

وبعد عودتي إلى الجامعة أنشيء نادٍ للروتاري في المعادي وسمي « نادي روتاري جنوب القاهرة » ودعيت للإنضمام إليه ، فرحبت شاكراً وزاملت فيه أخوة أفاضل من المتصدين لخدمة المجتمع ، وتوليت رئاسته في عام ١٩٧٨/٧٧ ، ولما غادرت مصر إلى الأردن في أواخر عام ١٩٧٨ أصبحت عضواً في روتاري عمان .

وأندية الروتاري تقوم بخدمة المجتمع عن طريق لجان أربع رئيسية هي :
ــ لجنة خدمة النادي .. وهي التي تنظم الاجتماعات الأسبوعية وتدعو المتحدثين إليها وتنظم شئون العضوية ، وتدعو إليها وغير ذلك من الأمور التنظيمية .

ــ لجنة خدمةِ المجتمع .. ويقع على كاهل هذه اللجنة بحث وتقديم مشروع كل

عام يهدف إلى خدمة المجتمع .. ومثل المشروعات التي نفذت إنشاء دور للحضانة ، وإنشاء الحدائق العامة ، وتزويد بعض المستشفيات بالأجهزة والمعدات ، ودعم مدارس الحي وغير ذلك من المشروعات التي تمول من تبرعات الأعضاء وغيرهم .

ـ لجنة الخدمة المهنية .. وتعمل على الارتقاء لمستوى الأداء في المهن المختلفة وتوضيح الأسس والواجبات التي يحتاج إليها الشباب المقبلون على العمل في تلك المهن .

ـ لجنة الخدمة الدولية .. وهي همزة الوصل بين نادي الروتاري والمؤسسة الروتارية الدولية ، وهي التي تمنح النادي الفرصة للاشتراك في المشروعات الدولية المختلفة ، وخاصة في تدريب الشباب وتبادل الزيارات .

وكان آخر مشاريع هذه اللجنة والي لايزال ينفذ حالياً هو مشروع القضاء على مرض شلل الأطفال من العالم أجمع ، وقد حصلت مصر بمقتضاه على منحة مقدارها ٢,٥ مليون دولار ثمناً لطعم ذلك المرض اللعين ، وليست مصر وحدها هي المستفيدة من هذا المشروع ، فهنالك ست وتسعون دولة أخرى تبلغ قيمة ماحصلت عليه من مساعدة أكثر من مائة وخمسين مليون دولار جمعت كلها من تبرعات أندية الروتاري وبعض الهيئات والحكومات المتحمسة للقضاء على مرض شلل الأطفال .. هذا ويبلغ عدد أندية الروتاري في العالم أكثر من عشرين ألف نادٍ في أكثر من ١٥٠ بلداً ويبلغ عدد أعضاء تلك الأندية حوالي المليون عضو .

وقد ذكرت كل هذه التفاصيل عن أندية الروتاري لأن هناك حملة تطفو على السطح بين الحين والآخر بهدف التشكيك في أهداف تلك الأندية التي وصل عددها في مصر إلى ٢٥ نادياً ، أقدمها روتاري القاهرة ، الذي أنشىء عام ١٩٢٩ ، وكلها معترف بها ومسجلة في وزارة الشئون الاجتماعية .

وتدّعي هذه الحملات أن الحركة الروتارية مرتبطة بالحركة الصهيونية والحركة الماسونية ، وأنا شخصياً لا أعرف إلى الآن ماهية الحركة الماسونية .. أما الحركة

الصهيونية فقد عرفنا ماهيتها وأهدافها وأساليبها .

وليس من المنطقي أن أعلم أنا أو غيري من أعضاء هذه الأندية ، الذين لايمكن لأحد أن يشكك في وطنيتهم ، أن الصهيونية مرتبطة بالحركة الروتارية ونظل أعضاء عاملين بها ، وحتى الآن فإن أحداً ممن يوجهون هذه الإتهامات إلى الروتاري لم يُقدم أي دليل على هذه الإتهامات رغم إنتظارنا لهذا الدليل الذي إن وجد فسوف أكون أول من يهجر تلك الأندية ، بل وسأتحول رغم قدم عضويتي بها إلى أشد المهاجمين لها .. بشرط أن يقدم إلينا الدليل الذي يثبت إتصال أندية الروتاري ـــ ولو من بعيد ـــ بالحركة الصهيونية .

الفصل الثالث

جامعة أسيوط



١ ـ العميد المؤسس لجامعة أسيوط

حصلت على درجة الأستاذية في جامعة عين شمس في يناير من عام ١٩٦٠ ، وكانت لفتة طيبة من رئيس الجامعة آنذاك الدكتور « أحمد بدوي » أن إتصل بي هاتفياً في المنزل عقب إنتهاء إنعقاد المجلس الأعلى للجامعات ليبلغني بتلك الترقية . وفي شهر ديسمبر من نفس العام إتصل بي الدكتور « سليمان حزيّن » رئيس جامعة أسيوط يدعوني لزيارة الجامعة والوقوف على خطوات إنشائها ، إذ كنت عضواً في لجنة إنشاء الأقسام العلمية بتلك الجامعة ، وكان الدكتور « حزيّن » أول رئيس لها يأخذ الأمر بالجدية المطلوبة لعمل كهذا ، وقد سافر وأقام هو وأسرته في أسيوط ، وحشد الكفاءات العلمية المطلوبة لمعاونته في هذه الفترة ، وحصل على الأرض اللازمة وشرع في بناء أول جامعة إقليمية خارج نطاق القاهرة والاسكندرية .. وأنا حريص على التأكيد على دور الدكتور « حزيّن » لأنه قد حدث أن عُيِّن أكثر من رئيس لجامعة أسيوط ، وكانت تسمى قبل الثورة جامعة « محمد على الكبير » ولم يغادر أي من أولئك الرؤساء مكتب الجامعة المؤقت بشارع الفلكي بالقاهرة .

كانت أول زيارة لى لأسيوط ، واستقبلني الدكتور « حزيّن » بترحاب كبير ، وتعمد أن يفوت عليّ موعد قطار العودة إلى القاهرة ، ودعاني للمبيت في منزله حيث صارحني هناك بعرضه لأن أكون العميد المؤسس لكلية الطب بجامعة أسيوط . كان تقديراً كبيراً من الدكتور « حزيّن » ، ووعدته بالتفكير الجدي في

الأمر وعدت إلى القاهرة في اليوم التالي أضرب أخماساً في أسداس ، فأنا لم أعمل حتى ذلك التاريخ خارج القاهرة ، وزوجتى تعمل أيضاً بالقاهرة ، وأولادى بالمدارس القومية في ضاحية المعادى حيث أسكن ، ولى أعمال أخرى بجانب عملى في جامعة عين شمس كان من أهمها أعمالى الاستشارية في مجال الأدوية إلا أنه من ناحية أخرى فإن ترشيحي لمنصب العميد المؤسس لجامعة إقليمية جديدة متحررة من قيود الكليات القائمة قبل تجاوزي لسن الأربعين ، وما في ذلك من إغراء للأكاديميين المتحمسين لعملهم ، مايكفي لقبول ذلك العرض الكريم .

سافرت إلى أسيوط وبدأت معركة البناء الحقيقية وقد أُعطيت السلطة الكافية والتمويل الممكن ، وعلاوة على مالدي من بعض الخبرة في مسائل التعليم الطبي .. إستعنت بمجموعة إستشارية من الزملاء أساتذة الطب . ومما يسر الخاطر أن أرى من بين أوائل من عينوا مدرسين في هذه الكلية من أصبحوا رؤساء جامعات سواء في جامعة أسيوط وفي غيرها من الجامعات .

بقيت في أسيوط حتى عام ١٩٦٨ ، ولم أغادرها طيلة هذه السنوات الثمانى سوى مرة واحدة كانت في عام ١٩٦٥/٦٤ حيث قضيت هذا العام في تنفيذ نظام التأمين الصحي في محافظة الاسكندرية كأول مدير للهيئة العامة للتأمين الصحي ، التي أنشأها وزير الصحة الأسبق الدكتور « النبوي المهندس » ، وفي نهاية عام (١٩٦٥) دعاني الأستاذ الدكتور « حسين سعيد » لمقابلته وكان وزيراً للتعليم العالي ورئيساً للمجلس الأعلى للجامعات، وأفادني بأني قد عُيّنت وكيلاً لجامعة أسيوط « نائب رئيس كما يسمى الآن » على أن تكون كلية الطب من مسئولياتي المباشرة ، فسررت لعودتي إلى الجامعة مرة أخرى ، لا لسبب يتعلق بالتأمين الصحي ، ولكن لأن الأستاذ لا يشعر بالسعادة الحقيقية إلا في منصبه الجامعي ، وقد حاولت جاهداً مع الدكتور « حسين سعيد » أن أكسب بعض الوقت لترتيب بعض الأمور ، إلا أنه لم يترك لي أي خيار ، ولم يشفع لي أن رئيس الجامعة ووكيلها الآخر كانا متغيبين في مهمة خارج مصر ، وأنه من الأوفق إنتظار

عودتهما قبل تسلّمي العمل . فسافرت إلى أسيوط مرة أخرىٰ وإنتقلت معي زوجتي وإنتقل إبناي بعد حصولهما على شهادة الثانوية العامة وإلتحقا بكلية الطب بجامعة أسيوط .. وإستمر عملي كوكيل للجامعة ، ثم رئيس لها حتى أكتوبر ١٩٦٨ ، حين عينت وزيراً للتعليم العالي .

وعن الوضع في أسيوط والذي إكتشفته للمرة الأولى بعد تسلمي لعملي في عاصمة الصعيد ، ذكر الصحفي الأستاذ « ضياء الدين بيبرس » على لساني في عدد مجلة المصور الصادر في الرابع والعشرين من أغسطس ١٩٧٣ « ان جامعة أسيوط كانت أحد المعالم الرئيسية في تكوين أفكاري عن التعليم في مصر » ، وقد قلت وقتها للأستاذ « بيبرس » إن أسيوط وقت أن ذهبت إليها للمرة الأولى عام ١٩٦٠ كانت شيئاً يختلف في نسيجه وجوهره عن أسيوط التي نعرفها الآن . فقد كانت المدينة حبلىٰ بالجامعة الجديدة ، وكان استقبالها للوليد الجديد مرصعاً بالتهجم والإزورار ، فميلاد الجامعة الجديدة كان يمثل إقتحاماً لواقع عاشت في أسيوط ، هذا الواقع هو تقوقع المدينة على نفسها في ظل شجرة شامخة معمرة تضم عدة عائلات ذات سطوة ، وتعد على أصابع اليدين ، تقتسم مجد الإقليم وأرضه ونفوذه وقنوات الثروة فيه ، وتسيطر على تاريخه وتضع ملامح أيامه .. وجاءت الجامعة الجديدة تعيد « تفنيط » هذا الواقع وتحقنه في الوريد بأسلوب حياة جديد ، وتزرع فيه عناصر جديدة من البشر ، وإمكانيات تصوغ بها عجينة جديدة للإقليم كله ، وتمنحه إستمارة سفر على عتبات القرن التاسع عشر إلى قلب القرن العشرين ..

ورداً على سؤال للأستاذ « بيبرس » عن المواصفات العالمية الحديثة للجامعة قلت في ذات الحوار « إنها الجامعة التي تتجمع كل كلياتها في حرم واحد كما في جامعة أسيوط ... وهي أيضاً التي تقوم على نظام الأقسام الموحدة كما في جامعة أسيوط ، وهي الجامعة التي تقوىٰ فيها صلة الأستاذ بطالبه ، والتي تساهم كلياتها العلمية في تطوير البيئة كما هو حاصل في جامعة أسيوط ، وهي

الجامعة التي تساهم في تطوير وتغيير الحياة الاجتماعية كما فعلت جامعة أسيوط ، وهي الجامعة التي تساهم في الدفعة الحضارية والترفيهية والعمرانية للمكان الذي تتمركز فيه ، كما ضمنت ذلك جامعة أسيوط .. » .

فهل لاتزال جامعة أسيوط تتمتع بكل هذه المزايا والصفات ..؟ أرجو ذلك .. بكل اللهفة والحنين لكل يوم عشته في هذا البلد منذ معركتنا الأولىٰ فيه ، والتي خضنا فيها مهمة إقناع الأهالي بقدسية مهنة التمريض وإقناعهم بالسماح لبناتهم بالإنضمام إلى مدرسة التمريض ، ونجاحنا في هذه المهمة الحضارية وتعويض النقص الهائل في هيئة التمريض آنذاك .. وبعد أن إستقرت أحوال كلية الطب بدأ تفكيرنا في إنشاء كلية للصيدلة ، وخاصة أن إنشاء مثل هذه الكلية لن يكلف جامعة أسيوط ـــ ذات الأقسام الموحدة ـــ من النفقات ماتتكلفه كلية الصيدلة في جامعة تقليدية ، فلم يَحْتَجْ الأمر في أسيوط غير إنشاء ثلاثة أقسام متخصصة للعلوم الصيدلية وهي : « الصيدلانيات » و« الكيمياء الصيدلية » و« النباتات الطبية وكيمياء العقاقير » ، أما العلوم الأخرىٰ اللازمة لطالب الطب فتكفلت بها أقسام الجامعة الأخرىٰ التي كانت قد أنشئت من قبل ..

٢ ـ محافظو أسيوط خلال عملى بها

أسيوط كما هو معروف عاصمة الصعيد ، فهي تتوسط المسافة بين القاهرة والأقصر ، وكانت قبل الثورة معقلاً من معاقل الإقطاع الزراعي ، غير أن هذه المحافظة ــ والتي عانت الكثير من الحرمان قبل الثورة ــ إستفادت كغيرها من الأقاليم ، بعد الثورة وتطبيق قوانين الإصلاح الزراعي ، فلم يعد هناك إقطاع وإن لم يخل الأمر من وجود بعض الوجهاء الذين يعيشون على ماسبق وحققوه لأنفسهم من ثروات ..

غير أن التغيير الأكبر والأوضح في أسيوط جاء بفضل الجامعة وأساتذتها وموظفيها ، فلم تعد الكلمة الأولى للإقطاعيين ، وإنما للعلم وللشباب المتمثل في الطلبة والطالبات الذين إنتشروا وتضاعفوا في عاصمة الصعيد ، والذين نمت إهتماماتها بجانب العلم ، ليشمل إهتمامات رياضية وفنية وثقافية ، وأصبح من المألوف أن تشاهد الطلبة يحضرون إلى كلياتهم بالدراجات وهو وضع لم يكن يتصوره أى أسيوطي أصيل .. ورغم هذه النقلة الكبرى فإن أسيوط لم تنعم أو أي من مراكزها العشرة بثمرات مشروعات التنمية .. اللهم إلا مصنعاً للأدوية يتبع شركة تنمية الصناعات الكيماوية ويجاور كلية الصيدلة ، حتى تتاح الفرصة للطلبة على المران العملي به ، وقد تحمس لإنشاء هذا المصنع ــ بطبيعة الحال ــ الزميل الدكتور «عبده سلام» رئيس المؤسسة المصرية العامة للأدوية آنذاك .

وظلت أسيوط ترتقي بفضل الجامعة التي أثرت في تنميتها والنهوض بها إجتماعياً وثقافياً بشكل أقنعني تماماً بأثر الجامعات الاقليمية في تنمية المجتمعات التي تقام بها . وخلال عملي في أسيوط تعاقب عليها أربعة محافظين كانوا على التوالي السادة : « عصام الدين حسونة » و« سعد زايد » و« أحمد كامل » و« ممدوح سالم » .

وقد كانت علاقتي بالسيد « حسونة » رسمية وبالسيد « سعد زايد » أخوية ، أما مع كل من السيدين أحمد كامل وممدوح سالم فكانت متميزة رغم اختلاف شخصية كل منهما ، وتمايز كل منهما عن الآخر في أسلوب وطبيعة العمل وفي علاقته مع الناس .. فكان أحمد كامل إنساناً بكل معنىٰ الكلمة . وطني غيور يحب بلده حباً لايضاهيه حب آخر ، وكان يثق في الشباب ويؤمن بحيوية دورهم ، فكان يخدمهم ولايضن عليهم بوقته وجهده ــ ولم يكن بالمسئول الذي يكتفي بالجلوس بمكتبه لإدارة مشكلات محافظته دون إلتصاق بهذه المشكلات .. ولكنه كان حريصاً على الاطلاع على مشاكل الناس وآرائهم وشكاواهم منهم مباشرة من خلال زياراته لمراكز أسيوط العشرة ، ليس فقط لأهمية موقعه كمحافظ لأسيوط ، وإنما أيضاً لحساسية دوره كمسئول التنظيم الطليعي بها .. ولا أدرى إلى الآن ماذا كانت التهمة الموجهة إلى أحمد كامل في المحاكمات التى تلت ١٥ مايو من عام ١٩٧١ . أما « ممدوح سالم » فلم يكن يقل تميزاً عن « أحمد كامل » رغم اختلاف شخصيتهما .. كان « ممدوح سالم » إنساناً مهذباً جم الأدب ، زرت معه المحافظة بكل مراكزها هو كمسئول تنفيذى وأنا كمسئول سياسى فقد كنت أميناً للاتحاد الاشتراكي العربي في محافظة أسيوط بجانب عملى كرئيس للجامعة . وكان تعاوننا مثالاً يحتذى في العمل السياسى . وخلال تلك الزيارات ، شاهدنا الكثير وتعلمنا الكثير ، ولاأدرى ما الذى يعوق تعديل قانون الادارة المحلية بما يجعله حكماً محليا كاملاً ، إذ أن المحافظ الكفء يعرف مواطن القوة ومواطن الضعف في محافظته ، ومدىٰ أسلوب تقديم الخدمات ، ومواطن الضعف في محافظته ومدى وأسلوب تقديم الخدمات الى

المواطنين وحاجتهم الفعلية إلى تقديم احداها على الأخرى ، من تعليم وصحة ورعاية إجتماعية . أما الوزير المتمركز في القاهرة فلا يمكن أن تتاح له نفس الفرصة للاحاطة بكل هذه الأمور .

٣ ـ المدير المؤسس للهيئة العامة للتأمين الصحى

ذكرت فيما سبق أني لم أترك جامعة أسيوط خلال ثمان سنوات غير عام واحد كنت خلاله أول مدير للهيئة العامة للتأمين الصحي بعد إنشائها عام ١٩٦٤ في مستهل مرحلة التطبيق الاشتراكي في مصر .. وقد كان الدكتور « النبوي المهندس » ، رحمه الله ـــ والذي كان وزيراً للصحة آنذاك ـــ هو المهندس الحقيقي للهيئة ، فاهتمامه كان فائقاً بنشر الخدمات الصحية على مستوى الريف والحضر وتيسيرها لكل محتاج إليها بدءا بإنشاء الوحدات الصحية الريفية كخط دفاع أول للخدمات الصحية ، وهو مايطلق عليه الآن « الرعاية الصحية الأولية » .

وقد جاء تطبيق نظام التأمين الصحي في مصر تنفيذاً لما وعد به ميثاق العمل الوطني الذي أقر عام ١٩٦٢ وجاء فيه أنه « لابد من التوسع في التأمين الصحي حتى يظلل بحمياتيه جميع المواطنين » . وقد سبق إنشاء الهيئة إجراء دراسات تفصيلية مثل وضع معدلات الآداء ، وتكلفة كل عنصر من عناصر الخدمات الصحية ، وكذلك مراحل تنفيذ هذا النظام مسترشدين في ذلك كله بتجارب البلاد الأخرىٰ التي طبقت نظماً مشابهة .. وجاء إنشاء الهيئة العامة للتأمين الصحي في مرحلته الأولىٰ للتأمين على صحة عمال الصناعة والعاملين في الحكومة والقطاع العام ، وقد رؤي التدرج في التنفيذ لحداثة التجربة ، وللتمكن

من علاج أي قصور يظهر في نطاق ضيق ، فبدأنا في محافظة الاسكندرية ، ولم تكن البداية ميسرة ، وإن كانت أيسر مع موظفي الحكومة والقطاع العام ، إذ لم يكن لهم تأمين صحي من أى نوع ، وكانت أقل يسراً مع عمال الصناعة في القطاع المؤمم حديثاً ، إذ كانت لهم أنظمة للخدمة الصحية طبقاً لقوانين سابقة .

وخلال تلك الفترة قمت بتقسيم أسبوع العمل إلى فترتين بين المقر الرئيسي للهيئة في القاهرة وبين محافظة التنفيذ بالاسكندرية . ويمكن تصور عبء إنشاء هيئة جديدة ليس لها من مقومات إلا قرار إنشائها وتمويل محدود لبدء نشاطها . وقد عين الدكتور « محمد نصار » ـــ وزير الصحة الأسبق ـــ رئيساً لمجلس إدارة الهيئة ، كما عين السيد صلاح فراج مساعداً للمدير العام .

وقد شملت خدمات التأمين الصحي خدمات الطبيب الممارس العام « الرعاية الصحية الأولية » ، والطبيب الأخصائي ، وأنشئت لذلك عيادات خاصة شاملة ترتبط كل منها بعدد معين من المنتفعين بخدماتها ، وشمل التأمين الصحي كذلك الخدمات التي تقدم في المستشفيات . وقد إشترت الهيئة في عامها الأول من الجالية اليونانية بالاسكندرية ، وعن طريق قنصل اليونان العام مستشفى « كوتسيكا » الشهير ، والذي كان معروضاً للبيع ، والذي سمي فيما بعد مستشفى « جمال عبد الناصر » ، ولم يتجاوز سعر الشراء ٣٥٠ ألف جنيه رغم أنه كان كامل التجهيزات والمعدات ..

وبدأ العمل على قدم وساق حيث بلغ متوسط تكلفة الفرد الواحد في عام البداية ثمانية جنيهات ونصف منها ٤٢,٥٪ لتكلفة الدواء ، أما متوسط الايراد الناتج من اشتراكات المنتفعين فبلغ سبعة جنيهات و٨٥٨ مليماً للفرد الواحد أي بفارق ٧,٦٪ من المصروفات .

ومن الأمور التي آسف لها أسفاً كبيراً أن مصر إحتفلت عام ١٩٩٠ بمرور ربع قرن على إنشاء الهيئة دون ذكر أو إشارة لمن تحملوا عبء ومسؤولية إنشاء هذا النظام ، وعلى الأخص الدكتور « محمد النبوي المهندس » .

على أية حال فإن عملي بالهيئة لم يستمر لأكثر من عام كما ذكرت ، عدت بعدها إلى الجامعة بعد أن أعددت تقريراً في الثالث والعشرين من أكتوبر عام ١٩٦٥ عن « التأمين الصحي في عام » ، أرجو أن يكون محفوظاً في الهيئة .. فهو سجل لما تم تنفيذه خلال ذلك العام .

٤ ـ التعليم الطبى ومنظمة الصحة العالمية

أشرت في موضع سابق إلى إهتمام لجنة الأطباء بجماعة الرواد بموضوع التعليم الطبي ومشكلاته المتشعبة « والتي لا تقاس بالقطع بالمشكلات الحالية » . وقد إهتمت منظمة الصحة العالمية ومكاتبها الإقليمية ببحث هذا الموضوع ، ودعا المكتب الإقليمي لدول ا لبحر المتوسط ومقره محافظة الاسكندرية إلى مؤتمر يعقد في طهران عام ١٩٦٢ لبحث أمور التعليم الطبي في هذه المنطقة من العالم ، وكان أن مُثلت مصر بخمسة من خبرائها في التعليم الطبي وفي الخدمات الصحية ، وقد تشرفت بالمشاركة في هذا المؤتمر ، وكنت آنذاك عميداً لكلية الطب بجامعة أسيوط ، إلى جانب مشاركة الدكتور « فؤاد البقري» وكيل وزارة الصحة ، والدكتور « محمد سليمان » وكيل جامعة القاهرة ، والدكتور « عبد الرحمن الصدر » عميد طب الاسكندرية ، والدكتور « أحمد لطفي أبو النصر » عميد معهد السرطان .

ومع هذا الإهتمام العالمي ببحث أمور التعليم الطبي ، ازداد الحماس بين القائمين على التعليم الطبي في مصر لبحث شئونه ، فإتفقت أراؤنا على ضرورة عقد مؤتمر وطني للتعليم الطبي ، نبحث فيه مشاكله ، بدءاً بتحديد الأهداف ، ثم أسس إختيار الطلبة لدراسة الطب ، وبرامج تلك الدراسة ، وإدارة المستشفيات الجامعية ، وغير ذلك من أمور خاصة بعملية التعليم الطبي .

وكان أن إلتقيت بالدكتور « عبد الرحمن الصدر » ، وكان عميداً لطب الاسكندرية ، وإتفقنا على الإعداد لمؤتمر تمهيدي يعقد قبل مؤتمر طهران بمستشفى الشاطبي بالاسكندرية ، على أن تعقد بعد العودة من طهران مؤتمراً طبياً موسعاً للإستفادة مما دار من مناقشات وأبحاث في إيران ، وبالفعل فقد سافر الوفد المصري مزوداً بنتائج مناقشات الزملاء في المؤتمر التمهيدي الذي عقدناه في الثاني والعشرين من سبتمبر ١٩٦٢ ، وحضره بعض أعضاء هيئة التدريس في كليات الطب المصرية وممثلون لوزارة الصحة والخدمات الطبية بالقوات المسلحة ومنظمة الصحة العالمية ... وبعد العودة من طهران عقد المؤتمر الوطني الكبير بقاعة مجلس الشيوخ في المدة من الثالث والعشرين حتى التاسع والعشرين من أبريل ١٩٦٣ برئاسة الدكتور « عبد الرحمن الصدر » ، وقام الدكتور « عبد المجيد صادق » بأعمال السكرتارية ، وقمت أنا بمهمة مقرر المؤتمر الذي حضره ١٥٠ من أساتذة الطب والمهتمين به والممثلين للهيئات التي أشرت إليها . وقام المجلس الأعلى للجامعات بنشر وقائع المؤتمر في نشرة خاصة يمكن العودة إليها للتأكد من أن بعض توصيات المؤتمر لحل بعض المشكلات لاتزال دون تطبيق حتى الآن ، مما يحتم ضرورة مراجعة الوقائع والتوصيات قبل معاودة بحث ذات الموضوع من جديد .

أما توصيات مؤتمر طهران ، فإن المكتب الإقليمي لدول شرق البحر المتوسط قام بمتابعتها خلال السنوات التالية بعقد ندوة لكل موضوع ، مما نبه الأذهان إلى سلبيات التعليم الطبي ووسائل مواجهتها .

وأذكر أنني دعوت الدكتور « عبد الحسين طابا » مدير المكتب الإقليمي وبعض من حضروا مؤتمر طهران إلى زيارة كلية الطب الجديدة في جامعة أسيوط ، بوصفها جديدة أولاً ولوقوعها لأول مرة خارج نطاق القاهرة والاسكندرية ، بل في أعماق الريف المصري وكان لأعضاء هيئة التدريس بالكلية الناشئة مناقشات مثمرة ومجدية مع الأساتذة المدعوين .

وكان من نشاط المكتب الإقليمي للصحة العالمية أيضاً جمع كليات الطب في المنطقة لتشكيل إتحاد فيما بينها لبحث مشاكل التعليم الطبي ، وتبادل الرأي بشأنها ، وتم تشكيل الاتحاد عام ١٩٧٤ ، وقد شرفت برئاسته فى مرحلته الأولى ، وكان الدكتور « نصيف أمين » الأستاذ بكلية الطب ببيروت الأمين العام ، وتم إختيار بيروت مقراً للاتحاد بعد معارضة المدير الإقليمي لأن يكون مقر الاتحاد بالاسكندرية ، خشية أن يكون إعتماده أساساً على سكرتارية المنظمة . وعقد الاتحاد أول مؤتمر له في بيروت من ١٠ ــ ١٩٧٤/٥/١٢ وانضم الاتحاد كعضو مؤسس في الاتحاد العالمي للتعليم الطبى الذى أنشىء في العام التالي . إلا أن أحداث لبنان التى بدأت بعد ذلك مباشرة قد أدت إلى قلة نشاط الاتحاد وفاعليته .

الفصل الرابع

بين النكسة و حرب التحرير



١ ـ خلال النكسة فى أسيوط : يونيو ١٩٦٧

كانت هزيمة ٥ يونيو قاسية على كل من عاناها ، فقد كانت هزيمة الجيش سريعة وقاصمة ، ولم يكن الشعب المصرى مهيئاً لمثل هذا المصير المحزن ، بل العكس هو الصحيح اذ كان مهيئاً لمصير اكثر إشراقاً ، ولم يكن التغلب على آثار تلك النكسة هيناً ، إلا أنه كان سريعاً نسبياً ، فقد بدأ على الفور إعداد الجيش للقتال ، ولم يُسرّح المجندون الجامعيون بل حَلّوا مكان المجندين العاديين في كثير من المجالات ، وسرعان مابدأت حرب الاستنزاف التى كانت مبارزة قاسية بين مصر واسرائيل عبر قناة السويس ، ولما وصل الجيش المصرى إلى ذروة استعداده في أكتوبر ١٩٧٣ ، لم يكن هناك مبرر لتأجيل الانتقام ، وإزالة عار هزيمة يونيو ١٩٦٧ ، وقد كان ، فكانت حرب اكتوبر ١٩٧٣ وكان العبور العظيم ثم إزالة خط بارليف ثم النصر المظفر على اسرائيل التى كانت تدعى أن جيشها لايقهر . وهذه ملاحظات مواطن عادى يشعر أنه عبر عن رأيه عن النكسة والنصر في هذه العجالة .

في يوم ٥ يونيو ١٩٦٧ ، بَشّرَنا مذيع بصوت العرب ، جهورى الصوت بانتصارنا المظفر ، واسقاط طائرات العدو بالعشرات ، ولم نكن نعلم في هذا الصباح أن الحقيقة هي العكس تماماً لما كان يُذاع ، سرعان ماتكشفت الحقيقة وأحينا جميعاً بمزيج من الإحباط وخيبة الأمل وفقدان الثقة وضياع سيناء .

كنت في يونيو ١٩٦٧ وكيلاً لجامعة أسيوط ، وكنت مسئولاً عن التعليم ورعاية شؤون الطلبة ، ورغم كبر هذه المهام .. فقد مرت عليَّ الأيام التالية على النكسة مريرة وثقيلة إلى درجة أقنعتني بألا وجود في قلبي وعقلي إلا للإحباط ..

وبينما كان الحوار الدائر بيني وبين نفسي متصلاً حول ما يمكن أن أقدمه من خلال موقعي ، جاءتني ضربة ثانية زادت أموري تعقيداً .. كان ذلك في صباح الثامن من يونيو ١٩٦٧ حين فوجئت بحريق هائل يشب في بدروم « قبو » قسم الكيمياء بكلية العلوم ، وياهول ما رأيت ، فالنيران كادت أن تأتي على مبنى القسم بأكمله وكان مؤلفاً من أربعة طوابق فوق البدروم ، وكان القسم مسؤولاً عن تدريس الكيمياء بأنواعها لجميع طلاب الجامعة .

وفي لحظات الحريق الأولى ، سارع عمال الجامعة ممن دربوا على وسائل الإطفاء والدفاع المدني ، إستعداداً للحرب إلى أجهزة الإطفاء الموجودة بالجامعة ، وحملوها إلى المخزن المشتعل ، إلا أن استخدامهم كان خاطئا وغير مؤثر في الحريق ، كما أن قوة الإطفاء لم تستطع أيضاً السيطرة عليه لضعف قوة ضغط المياه ، ولانخفاض منسوب المياه في ترعة الإبراهيمية المجاورة للجامعة .. وقد أمكن السيطرة على الحريق في النهاية بمعاونة أجهزة الجيش في معسكر منقباد المجاور « كان على بعد سبعة كيلومترات من مقر الجامعة » ، واقتصرت الخسائر على بدروم القسم بما فيه من كيماويات ، والطابق الذي يعلوه بما فيه المدرج الرئيسي للقسم .. وخلال ذلك كله لم أجد ما أفعله سوى الجلوس على الرصيف المقابل للقسم مضيفاً لإكتئابي من صدمة النكسة حزناً جديداً ..

٢ ـ عبد الناصر ورؤساء الجامعات عقب أحداث فبراير ١٩٦٨

كان إضراب طلبة جامعة القاهرة في فبراير ١٩٦٨ عنيفاً ، وكان له مايبرره بعد نكسة ١٩٦٧ ، خاصة وأن وسيلة تعبير الشباب عن أفكارهم وإحباطاتهم تختلف عن وسائل تعبير الشيوخ ، وقد دعا الرئيس جمال عبد الناصر إلى مؤتمر قومي للإتحاد الاشتراكي العربي لمناقشة هذا الأمر ، تبعه بإجتماع مع إتحاد طلاب الجامعات .. ذلك الاجتماع الذى تزعمه « عبد الحميد حسن » الطالب بكلية الطب آنذاك ، والذي بزغ نجمه بعدها ولمدة عشرين عاماً إلى أن توارى عن الأنظار بعد فترة من توليه منصب محافظ الجيزة .

وبعد إجتماعه مع إتحاد الطلبة ، دعا الرئيس عبد الناصر رؤساء الجامعات إلى الاجتماع به في مكتبه بقصر القبة وكنا أربعة .. الدكتور محمد مرسي أحمد رئيس جامعة القاهرة ، والدكتور « حسن بغدادي » رئيس جامعة الاسكندرية والدكتور « حلمي مراد » رئيس جامعة عين شمس والدكتور « عبد الوهاب البرلسي » كات هذه المذكرات الذى كان رئيسا لجامعة أسيوط ..

كانت هذه هي المرة الأولى التي التقى فيها مباشرة بالرئيس عبد الناصر ، وقد كنت أعي أهمية وخطورة ظرف اللقاء وموضوعه بنفس درجة وعيى لشخص جمال عبد الناصر ، المثال النادر للقوة والقدرة على التماسك ، والمحب لوطنه والمخلص له الى درجة التفاني ... وللحق أقول بأن ذلك الاجتماع كان بداية إطلاعي

على جوانب أخرى في شخصية جمال عبد الناصر ...

وقد يتصور البعض أن إجتماعاً كهذا سوف يقتصر على بعض التعليمات والقرارات التي سيخبر بها عبد الناصر رؤساء الجامعات ، ولكن عبد الناصر لم يكن من ذلك النوع من الرجال فقد كان يحرص دائماً على أن يكون آخر المتحدثين ، وكان شديد الحرص والاهتمام بسماع الرأي الآخر مهما كانت حدته ، وكان رغم إتساع أفقه ورفعة مكانته شديد التواضع .

بدأ إجتماع الرئيس عبد الناصر برؤساء الجامعات ، وجلسنا في حلقة صغيرة وطلب منا الرئيس أن نقدم تحليلاً لثورة الطلبة من حيث الأسباب والدوافع وإقتراح وسائل التعامل معها .

كانت ملاحظات الدكتورين مرسي وبغدادي هادئة ومحافظة ، على الأقل بحكم السن ، وقلت رأيي في الفرق بين رد فعل الشباب ورد فعل الشيوخ بالنسبة للأحداث الكبرىٰ والعنيفة مثل نكسة ١٩٦٧ ، وأعطيت مبرراً للطلاب في ثورتهم .. أما الدكتور « محمد حلمي مراد » فكان أكثرنا وضوحاً وصراحة ، فقال للرئيس « أن الفساد قد إستشرى وأنك تعلم من هم المفسدون من الضباط السابقين ، كما أن الشعب أيضاً يعلم ، ورغم ذلك لم تمتد إلى أي منهم يد بالمحاسبة أو الإصلاح » .. فطلب منه الرئيس أن يذكر أمثلة لما يقول ، فقال د. مراد للرئيس .. « أنت تعرفهم جيداً ومنهم فلان الذي كان سفيراً لنا في إحدى الدول وفضح مصر كلها بتصرفاته ، وبدلاً من إقصائه عن منصبه ، نقل سفيراً في بلد آخر حيث كانت فضائحه أكثر شيوعاً ، ومثال آخر هو فلان كيف أتى بكل هذه الأموال التي إشترىٰ بها الأسهم والسندات التي كتبت عنها الصحف اليومية « فلان وبلداً من عندى أنا »». إنما الدكتور حلمى مراد قد ذكر الأسماء صراحة أثناء الاجتماع وأضاف أن هذه الأمور وغيرها معروفة والناس يتحدثون عنها .. فهل كان من الممكن إلا أن ننهزم هذه الهزيمة المنكرة في ١٩٦٧ ..

فقال عبد الناصر للدكتور حلمي مراد .. « وهل تظن يادكتور حلمي أنني كنت أستطيع أن أفعل كل ماأريد ..؟ » وقد دهشنا لهذا التصريح . وعقب بيان ٣٠ مارس الشهير ، أعيد تشكيل الوزارة برئاسة عبد الناصر الذي إستعان ببعض أساتذة الجامعة كوزراء فيها ، وإختار الدكتور محمد حلمي مراد وزيراً للتربية والتعليم .

وقد زاملت الدكتور مراد في الوزارة بعد ذلك حين وُلِّيت وزارة التعليم العالي في أكتوبر ١٩٦٨ .. وكان الدكتور مراد دائم الشكوى من أمرين رئيسيين .. أولهما التباطؤ في تنفيذ ما جاء في يان ٣٠ مارس بخصوص الديمقراطية ، وثانيهما ضرورة التقشف وأن يضرب الوزراء المثل للمواطنين الآخرين في هذا الصدد ..

أما كيف خرج الدكتور حلمى مراد من الوزارة بعد ذلك فلا أستطيع أن أكتب فى ذلك لسبب بسيط ، وهو أنى كنت متغيباً عن تلك الجلسة فى زيارة رسمية الى الاتحاد السوفيتى وسمعنا الأخبار من الاذاعة المصرية عندما كنا نتناول العشاء بدعوة من الدكتور « صبحى عبد الحكيم » المستشار الثقافي لنا هناك آنذاك (رئيس مجلس الشورى فيما بعد) .

٣ - وزيراً للتعليم العالى

كنت أحضر إجتماعاً للجنة المركزية للإتحاد الإشتراكي في التاسع من أكتوبر ١٩٦٨ وكنت أشغل في ذلك الوقت منصب رئيس جامعة أسيوط .. وفي فترة الإستراحة جاءني السيد « محمد أحمد » السكرتير الخاص للرئيس عبد الناصر يدعوني للقاء الرئيس ، ولما دخلت إلى الإستراحة الملحقة بقاعة اللجنة المركزية وجدت عبد الناصر واقفاً بقامته المديدة وحوله السيدين « أنور السادات » ولم يكن نائباً للرئيس بعد و « حسين الشافعي » عضوا اللجنة التنفيذية العليا . وبعد التحية المعتادة قال لي الرئيس إنه منذ وفاة الدكتور النبوي المهندس في شهر أغسطس الماضي « نتيجة لأزمة قلبية » ، ومنصب وزير الصحة شاغر ، وأنه يعرض عليّ الآن ذلك المنصب .. فشكرت الرئيس لثقته وقلت ما معناه « إياك أقدر » فقال الرئيس أنه متأكد من مقدرتي وإلا لما كان إختارني لهذا المنصب ، ثم طلب مني أن أبقي الأمر سراً حتى أرشح له من يخلفني لرئاسة جامعة أسيوط . كان ذلك مساء الأربعاء وتكتمت الخبر كما طلب الرئيس ، وكنت آنذاك في القاهرة ، وكانت أسرتي في أسيوط ، وبذا لم يعرف الخبر حتى أقرب المقربين إليّ .. ولكني فوجئت بجريدة الأهرام في صباح يوم الجمعة التالي في عناوينها الرئيسية « عبد الوهاب البرليس وزيراً للصحة » ففوجئت عائلتي وفوجىء أصدقائي بالخبر ، وعرفت أنا كيف أن أحداً لا يسبق محمد حسنين هيكل إلى الأخبار الهامة .

ورغم ذلك فلم أتولّ وزارة الصحة .. فقد كانت إنتخابات اللجنة التنفيذية العليا مقررة بعد أسبوعين ، وبنجاح الدكتور محمد لبيب شقير فيها أصبح منصب وزير التعليم العالي الذي يشغله شاغراً ، فرأت القيادة السياسية أنه من الأصوب أن يتولى وزارة التعليم العالي من كان رئيساً للجامعة .. أما منصب وزير الصحة فأسند الفاضل الدكتور « عبد الوهاب شكري » الذي كان وكيلاً لهذه الوزارة طوال السنوات العشرة السابقة .

كانت وزارة التعليم العالي تشغل جزءاً من عمارة سكنية في شارع « نجيب » بـ « جاردن سيتى » ، ولم يكن هذا الموقع مناسباً لوزارة من وزارات الخدمات .. فهي منطقة سكنية بالدرجة الأولى ، وكان بالوزارة خمسة من الوكلاء وكانوا بالفعل من الأفذاذ المقتدرين كل في إختصاصه ، فكان منهم الدكتور « محمد حسان » للمعاهد الفنية العالية ، والسيد « على عبد الرزاق » وزير التربية والتعليم فيما بعد ، والسيد « كامل صديق » للشئون المالية والادارية ، محافظ الجيزة فيما بعد ، إضافة إلى اثنين من الأساتذة الجامعيين تميزا بآدائهما وخبرتهما هما الدكتور « مصطفى كمال حلمي » نائب رئيس الوزراء ووزير التعليم فيما بعد ثم رئيس مجلس الشورى وكان مسئولاً عن الجامعات ، والدكتور « مصطفى كمال طلبة » الرئيس الناجح لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة فيما بعد وكان مسئولاً عن الشئون الثقافية .

وكان من أول القرارات التي إتخذتها بعد الإجتماع والمناقشة مع الوكلاء قرار بتفويض سلطات الوزير إليهم كل في إختصاصه ، وتفرغت للسياسة العامة للتعليم العالي والجامعي والعلاقات الثقافية مع الدول التي تساعد مصر في دعم الدراسات العليا والبحث العلمي عن طريق المنح الدراسية . وكان في مقدمة تلك الدول في ذلك الوقت الاتحاد السوفييتي الذي كان يقدم لنا ١٥٠ منحة دراسية على مستوى الدكتوراه في فروع العلم التي لم نكن قادرين وحدنا على تقديمها للشباب ، ومنها الفيزياء وعلوم الذرة والرياضيات المتقدمة وغيرها ، على أن يتم سفر المبعوثين عادة

بعد حصولهم على درجة الماجستير من جامعاتهم ، وكان الاتحاد السوفييتى تحكمه أيدلوجية محددة يود استقطاب الخريجين الجدد أو الحاصلين على الثانوية العامة لهذه المنح ، ولكننا صممنا على سياستنا ، بل ورفضنا إرسال منح لنيل الدكتوراة في العلوم الانسانية وشرحنا للإتحاد السوفيتى أننا نستفيد من تلك المنح لدعم ما لا يمكننا إنجازه فى بلدنا .

وكانت علاقتنا مع الولايات المتحدة الأمريكية في ذلك الوقت تحت خط الصفر ، وكانت الجامعة الأمريكية بالقاهرة تحت الحراسة ، ورأيت بنفسي ما لم أكن أعلمه أو أتصوره من شئون تلك الجامعة ، ومنها على سبيل المثال مستوى الأساتذة بها ، فلم يكونوا كلهم من الأساتذة الأكاديميين كما تشترط الإتفاقية الخاصة بإنشاء تلك الجامعة ، كما لم يكن عملهم الوحيد هو التدريس بالجامعة فيما أظن .. فهل تغير ذلك الآن ! .. أرجو ذلك .

٤ ـ إضراب طلبة جامعة الاسكندرية

لم تكد تمضي ثلاثة أسابيع على عملي وزيراً للتعليم العالي ، (والوزير في نفس الوقت رئيس المجلس الأعلى للجامعات والمتحد بإسمها في مجلس الوزراء) ، حتى فوجئت بمظاهرة كبيرة تخرج من كلية الهندسة بجامعة الاسكندرية ، ولم يكن تظاهر الطلبة في عام ١٩٦٨ مستغرباً عقب نكسة يونيو عام (١٩٦٧) ، وعقب تظاهرات جامعة القاهرة في شهر فبراير ١٩٦٨ كما ذكرت ، وإنما أدى تصرف مدير الأمن آنذاك مع المتظاهرين إلى زيادة توتر الموقف وإعتصام الطلبة في كليتهم بالاسكندرية بل والاحتفاظ برئيس الجامعة معهم عندما ذهب إليهم لتحري الأمر .

حدث ذلك يوم سبت ، وكان الاجتماع الأسبوعي لمجلس الوزراء مساء الأحد ، وقدرت أن عليَّ أن أقدم تقريراً إلى المجلس بما حدث .. فقررت السفر إلى الاسكندرية صباح الأحد لاستطلاع الأمر والاجتماع برئيس الجامعة آنذاك « الدكتور حسن بغدادي » ، ومحافظ الاسكندرية الصديق « أحمد كامل » الذي كان محافظاً لأسيوط ، وزرت موقع كلية الهندسة وناقشت الموقف بعد إطلاعي على تفصيلاته وعدت في المساء ، وقدمت تقريري إلى مجلس الوزراء ، فرأى جمال عبد الناصر بعد الاستماع إلى ماحدث أن تشكل لجنة من الوزراء الجامعيين ومن أمانة الاتحاد الاشتراكي « وكان الأمين العام أنذاك السيد عبد المحسن أبو النور » لبحث الأمر وإقتراح الأسلوب الأمثل لعلاج الموقف .

كنا أنذاك في شهر رمضان المبارك ، وكانت إجتماعات اللجنة تبدأ بعد صلاة العشاء وتستمر إلى مابعد منتصف الليل ، وقد فوجئت تماماً بما حدث في هذه اللجنة وبما دار فيها من مناقشات !

فقد رأيت النائب العام يحضر الاجتماع ، ورأيت عدة قوائم تتضمن أسماء الطلاب (المتهمين) بالشيوعية أو بالانتماء إلى جماعة الاخوان المسلمين وربما غير هؤلاء وهؤلاء .. وإقتراح فصلهم من الجامعة .

إحتفظت بهدوئي ولو أني قلت لنفسي .. « ما كان أغناني عن هذا المنصب وقد كنت سعيداً برئاسة جامعة أسيوط .. ؟ » ، ولما جاء دوري في النقاش أفهمت الحاضرين بهدوء حازم أن وزير التعليم العالي ليس من سلطته فصل أي طالب من الجامعة ، وإنما عقاب الطلاب يتأتى عن طريق لجنة التأديب في جامعته ، ولهذه اللجنة تشكيلها وسلطاتها .. وكانت المفاجأة الكبرىٰ أن أحد الحاضرين ، وكان أستاذاً جامعياً من قبل ، إقترح أن يعدّل قانون الجامعة بما يسمح بفصل هؤلاء الطلبة !! وكانت المدة التي مضت على تسلمى شئون وزارة التعليم العالي غير كافية لأعرف الرئيس جمال عبد الناصر عن قرب ، كما عرفته فيما بعد ، وحتى أشرح له الأمر ومادار في اللجنة وماطرح من آراء وعدم موافقتى عليها .

وكان اليوم التالي موعداً لإجتماع اللجنة المركزية .. وعند مدخل القاعة قابلني الأستاذ حسنين هيكل وسألني عن الحال .. ؟ فأخبرته بأن الحال لايسر ، وأن بعض أعضاء اللجنة إنتهز الفرصة لتسوية حسابات قديمة ، ويريدون فصل بعض الطلاب فصلاً تعسفياً ، وأنني لا أقر هذا الأسلوب بأي حال من الأحوال ... فكان أن نقل الأستاذ هيكل هذه الصورة الى الرئيس عبد الناصر .. وفي صباح اليوم التالي وبينما كنت أحضر إجتماع إحدى اللجان الوزارية بمبنىٰ رئاسة الوزراء .. إذا بالرئيس جمال عبد الناصر يطلبني تليفونياً ويسألني : « ياأخي لما انت مش موافق على كلام اللجنة مش تقول لى ؟ وحدد لي موعداً للقائه في اليوم

التالي . وفي اجتماعي به ، حكيت وحكيت وأبديت إستيائي لما حدث في اجتماعات اللجنة .. فإستمع عبد الناصر بتركيز وإهتمام شديدين .. وإنتهى الاجتماع دون أن يبدي عبد الناصر سوى إبتسامة تنبىء بتفهم عميق ..

وفي الاجتماع التالي للجنة لم يحضر النائب العام ، ولم أجد أثراً لقوائم الطلبة واقترح نفس الأستاذ الجامعي ، عضوا للجنة الذى سبق أن اقترح تعديل قانون الجامعة ، أن يترك أمر هؤلاء الطلبة لمجلس تأديب الجامعة يرى في شأنهم مايرى !!

ومجلس التأديب بحكم القانون يرأسه نائب رئيس جامعة الاسكندرية المسؤول عن الطلاب ، وكان أنذاك الدكتور « أنور سلطان » أستاذ القانون ، ولكنه تنحى عن قبول هذه المهمة .. فأسندت رئاسة اللجنة إلى أقدم العمداء وكان الدكتور « محمد لطفى بيومي » ، وبعد التحقيق في الأمر صدر قرار مجلس التأديب بفصل أحد الطلبة لمدة عامين « وكان زعيم الاعتصام » وفصل طالب آخر لمدة عام دراسي واحد ، وفصل عدد قليل من الطلبة لمدد أقل .

٥ - ترشيح وزير للصحة

.. ماكدت أدخل مكتبي ذات صباح في عام ١٩٦٩ حتى كان السيد « محمد أحمد » يطلبني هاتفياً للتحدث إلى الرئيس الذي قال لي بعد تحيته المجاملة ، أنه يريدني أن أرشح له أحد كبار الأطباء المشتغلين بالحياة العامة لمنصب وزير الصحة بعد أن إستقال الدكتور « عبد الوهاب شكري » لأسباب صحية .. وأضاف الرئيس كلمات طيبة عني وعن آدائي في الوزارة ..

فعرضت عليه أن أتولى وزارة الصحة بدلاً من التعليم العالي ، وبذا نعود إلى ترشيحه الأول .. فرد قائلاً .. إن ذلك معناه ترشيح وزير للتعليم العالي .. ففكرت في طريقة عملية للمفاضلة بين من أعرفهم من كبار الاطباء المشهود لهم بالكفاءة في الأداء والمعرفة بالمشكلات الصحية والرغبة في الخدمة العامة ، إضافة إلى الخلق الفاضل وحسن التصرف .. ورتبت الأسماء في جدول وأعطيت لكل منهم درجة في كل من تلك الميادين ، فكان الأول من بين الأربعة الأطباء الذين شملهم الجدول هو الدكتور « عبده سلام » وأعجب عبد الناصر بطريقة الاختيار وقال عن الدكتور « سلام » كيف أنسىٰ « عبده سلام » وقد عمل معنا في مجلس الخدمات منذ أوائل سنىٰ الثورة ... وكان أن عين الدكتور سلام وزيراً للصحة .

٦ - الجامعات الاقليمية

كنت متأثراً إلى حد بعيد بعملي وإقامتي في جامعة أسيوط مدة ثمان سنوات ، شاهدت خلالها مدىٰ تأثير الجامعة في المجتمع المحروم من خدمات ومؤسسات كثيرة من بينها الجامعة .. وخاصة في الأقاليم النائية التي ننساها دائماً عند وضع خطط التنمية ..

كان لجامعة القاهرة كلية طبية في المنصورة ، ولجامعة الاسكندرية كلية مشابهة في طنطا ، فأجريت دراسة مستغيضة عن التعليم العام في محافظات مصر المختلفة كماً ونوعاً .. آخذاً بعين الاعتبار عدد المدارس وعدد الطلبة ومعدلات نجاحهم في الامتحانات العامة واحتمالات إلتحاقهم بالتعليم العالي .. فإتضح لي من خلال هذه الدراسة مدىٰ الغبن الواقع على محافظات الصعيد ، سواء من حيث فرص التعليم أو مستوياته .. فالقاهرة الكبرىٰ والاسكندرية إستأثرنا بنصيب الأسد ، تليهما محافظات الوجه البحري ، أما محافظات الوجه القبلي ففي ذيل القائمة ، وقد جر ذلك تبعات ومشكلات عديدة يأتي في أولها عدم تمتع قطاع عريض من الشعب بالفرص الميسرة لأقرانهم في المحافظات الأخرىٰ في مجال التعليم ، الأمر الذي إستتبع بالضرورة وجود مشاق عديدة مثل مشكلة اغتراب الطلبة الجامعيين ، إذ كان على الطالب أن يشد الرحال إلى مكان كليته أو معهده اذا قدر له أن يتم تعليمه العالي ، علاوة على مافي ذلك من عنت ومشقة عليه وعلى أهله .

ولما كان من غير العملي في تلك الآونة أن نفكر في إنشاء جامعة إقليمية في كل محافظة ، فقد درسنا تقسيم البلاد إلى مناطق تعليمية ، تقام بكل منها إقليمية تخدم عدداً من المحافظات ، وبذا تقام جامعة في كل من الزقازيق والمنصورة وطنطا والمنيا ، على أن يطلب من المواطنين الإسهام في هذا المشروع بالتبرع بالأرض وبالمال الذي حددناه بمليون جنيه كإسهام في تكلفة الإنشاء الإجمالية ، وذلك مبلغ كبير بمقاييس تلك الأيام ، وبذا نعمل على إرساء فكرة مساهمة المواطنين في مثل تلك المشروعات ..

كانت مذكرتي إلى عبد الناصر بشأن الجامعات الإقليمية مختصرة وعملية وواضحة ، وقد قدمتها له خلال إجتماعي به ... فإستمع الرئيس إلىَّ بإهتمام ، وأبدىٰ إقتناعاً بالفكرة وطلب مني أن أعرض مذكرتي على مجلس الوزراء في جلسته التالية .. وكنت قد أعددت العدة لهذا الأمر ، إذ بحثت الموضوع مسبقاً مع زملائي من الأساتذة الجامعيين بالوزارة ، وكان حماسهم للفكرة لايقل عن حماسي ، خاصة الزملاء الدكتور « محمد حافظ غانم » ، والدكتور « محمد بكر أحمد » ، والدكتور « محمد حلمي مراد » ..

أما «.......» وكان أستاذاً جامعياً وزميلاً في الوزارة فقد أشاد بالفكرة وأبدىٰ إقتناعاً وموافقة عليها حين حدثته بشأنها بمكتبي بوزارة التعليم العالي ، ثم فوجئت عند مناقشة الأمر في مجلس الوزراء بأنه الوحيد الذي يبدي إعتراضاً واضحاً على الفكرة ... ؟! وبعد إتمام المناقشة قال جمال عبد الناصر « واضح أن الأغلبية موافقة على ما جاء في هذه المذكرة » .. وبذا تم إقرارها وعند خروجه بعد الجلسة ، توقف الرئيس عند السيد « محمد فايق » وزير الإعلام ــ آنذاك ــ وطلب منه ألا يذكر شيئاً عن موضوع الجامعات الإقليمية في إفادته المعتادة عقب الجلسات لوسائل الإعلام ، ولما مربي توقف عبد الناصر وطلب إلىّ أن أعقد مؤتمراً صحفياً في اليوم التالي لأعلن فيه نبأ موافقة مجلس الوزراء على موضوع الجامعات الإقليمية وبدء تنفيذ المشروع تدريجياً .. وقد كان ..

وقد شهدت المحافظات التي إخترناها لبدء التجربة حماساً شديداً ، وذهبت في جولات عديدة بهذه المحافظات وبحث الأمر تفصيلياً مع محافظيها ، وكنت حريصاً على المشاركة في المناسبات التي تدعوني إليها كلية الطب في طنطا عاصمة محافظة الغربية وحبث أمور الجامعة الجديدة مع عميدها النشط الدكتور محمد لطفى بيومى ومحافظها الثورى السيد « وجيه أباظة » الذى قدم أكبر العون لمشروع الجامعة وأذكر أيضاً زيارتي لمحافظة الشرقية ، وكان محافظها الدكتور « فؤاد محيى الدين » (رئيس مجلس الوزراء فيما بعد) . أذكر تلك الزيارة التي كانت في أبريل من عام ١٩٧٠ إذ حدث خلالها حادث مروع أخفاه عنى المحافظ إلى أن انتهت الزيارة ، فقد حدث الاعتداء الاسرائيلى على أطفال مدرسة بحر البقر بوحشية وخسّة إنتقاماً لحرب الاستنزاف التى بدأتها مصر لإجلاء المحتلين عن سيناء .

بدأ العمل في إنشاء هذه الجامعات وسط ظروف تباينت تبعاً لها معدلات سرعة الإنجاز ، ففي عام ١٩٧٢ كانت جامعة المنصورة قد أنشئت بالفعل ، كما إستقلت الكليات في طنطا عن جامعة الاسكندرية وشكلت جامعة مستقلة ، وفي عام ١٩٧٤ تم الأمر بالنسبة لجامعة الزقازيق ، أما بالنسبة لجامعتى المنيا والمنوفية فقد إنتهى مخن إنشائهما عام ١٩٧٦ ، ليصبح العدد تسع جامعات يضاف اليها جامعات حلوان التي أنشئت عام ١٩٧٥ ، وقناة السويس التي أنشئت عام ١٩٧٦ ، وجامعة الأزهر التي وإن كانت قد أنشئت عام ١٩٣٠ ، إلا أن طفرتها العظيمة كانت عام ١٩٦١ ، عندما صدر قانون تطوير الأزهر الشهير (رقم ١٠٣) والذي أضاف إلى هدفي الجامعة القديمين والمحددين بحفظ الشريعة وتخريج علماء الدين واللغة كما نص القانون (٢٦ لسنة ١٩٣٦) .. أهدافاً جديدة وعظيمة مثل حفظ التراث الإسلامي ، وبعث الحضارة العربية ، وإظهار حقيقة الدين الإسلامي ، والعمل على رقي الآداب وتقدم العلوم والفنون ، وتزويد العالم الاسلامي والوطن العربي بالمتخصصين في كل فروع الدين والعلوم ، وتأهيل عالم الدين للمشاركة في الإنتاج ، وتأهيله للمشاركة في عملية نشر الدعوة ، وتوثيق الروابط

الثقافية والعلمية مع الجامعات والمؤسسات والهيئات الإسلامية والعلمية في كل أنحاء العالم ..

ولم يقتصر الإهتمام فقط على إنشاء الجامعات الإقليمية في محافظات مصر ، وإنما تعداها إلى آفاق أرحب وأوسع ، وأذكر هنا تجربتين رائدتين هما : فرع جامعة القاهرة بالخرطوم والذي أنشيء عام ١٩٥٥ ، وجامعة بيروت العربية التي أنشئت عام ١٩٦١/٦٠ .

وقد أنشيء فرع جامعة القاهرة بالخرطوم خدمة لأشقائنا في السودان ، والذين كانوا يعانون الكثير من العقبات والمشكلات في الإنتقال إلى مصر لتلقي علومهم الجامعية ، وقد كانت فرص التعليم في هذا الفرع مقصورة على أبناء السودان وعلى المصريين الذين يعمل أولياء أمورهم في السودان .

وكما يعلم الجميع فقد شوهت ظروف وأخلاقيات وقيم الانفتاح معظم الأهداف الحضارية التي أنشيء من أجلها فرع الخرطوم .. وأصبحت الفوضىٰ هي السائدة في هذا الفرع الذي استخدم كأحد وسائل الإحتيال ، حيث يقيد الطلبة المصريون الحاصلون على معدلات ومجاميع ضعيفة في الثانوية العامة المصرية ، وقد يسافرون للإنتظام في الدراسة أمر يكتفون بالتسجيل على الورق فقط ، حتى يتثنى لهم التحويل بعد عام واحد الى جامعة القاهرة .. أيضاً تسوؤني بعض الآراء القاصرة التي تنتفض من أهمية إنشاء فرع الخرطوم وتعتبره نوعاً من الترف أو التبذير ، أو تعتبره عملاً استهدف عبد الناصر من خلاله مد شعبيته وزعامته إلى خارج مصر !؟ وأما الإفتراء الثاني فيدحضه أن عبد الناصر الذي إنزرع في قلب ووجدان كل عربي ، لم يكن بحاجة إلى إنشاء ذلك الفرع اللهم إلا في أوهام المفترين .. أما القول بأنه درب من التبذير والترف فيدل على عجز تام في إستيعاب معنىٰ ومضمون الدور الحضاري الرائد ، وأسس التكافل والتكامل فيما بين العرب .. تلك الأسس التي يعود لها الفضل الأول في إستعادة مصر لدورها الرائد والقائد في الوطن العربي ..

أما جامعة بيروت العربية فقد أنشئت كما ذكرت في عام ١٩٦١/٦٠ كخطوة إستهدفت بالأساس دعم موقف المسلمين في لبنان والذين كانوا يفتقرون إلى أبسط أشكال الدعم والمؤازرة ، في وقت كانت المحنة الطائفية في لبنان تبلغ إحدىٰ ذراها .

وقد بنيت الفكرة بالأساس في ذهن القائمين على جمعية البر والإحسان اللبنانية ، وكانت مصر هي الداعم الوحيد ممثلاً في جامعة الاسكندرية ، التي إرتبطت أكاديمياً بجامعة بيروت العربية ، بدءاً بتزويدها بأعضاء هيئة التدريس والمعارين والزائرين الأساتذة ، حتى منح الدرجات العلمية والدبلومات للخريجين ، مروراً بإعتماد اللوائح الداخلية واشتراك أعضاء هيئة التدريس بجامعة الاسكندرية في لجان وضع وتصحيح إمتحانات بيروت العربية ، وما إلى ذلك من النواحي ا لفنية والأكاديمية الأخرى

وكما أفسد الإنفتاح تجربة فرع الخرطوم ، فعل مع جامعة بيروت العربية ، وأصبح السواد الأعظم من الطلبة المقيدين في السنة الأولىٰ بالجامعة من المصريين الذين يقومون بالتحويل إلى الجامعات المصرية بعد سنة دراسية ... وقد بلغت كثافة أعداد المصريين الى درجة أنه عندما كانت ظروف الحرب الأهلية تحول دون سفرهم لأداء امتحانات السنة الأولىٰ ببيروت ، فإنهم كانوا يؤدونها في جامعة الاسكندرية التي كانت بالكاد تستوعبهم . وأصبح الإنجاز مجرد تجارة رابحه ، وسبيلاً للتحايل على قوانين الجامعات ، ومصدراً رئيسياً من مصادر التكدس الطلابي ..

٧ ـ اللقاء الأخير مع عبد الناصر

كان موعدي مع الرئيس « جمال عبد الناصر » ظهر يوم الأربعاء في مستهل شهر سبتمبر ١٩٧٠ لأعرض عليه بعض الأمور العاجلة ، والتي تستوجب موافقته بوصفه رئيساً لمجلس الوزراء ورئيساً للجمهورية ، وإتصل بي السيد « محمد أحمد » قبل الموعد لتأجيله إلى الخميس بدلاً من الأربعاء . ذهبت في الموعد الجديد إلى منزل الرئيس بمنشية البكري حيث تعودت أن أقابله ، وحيث كان يقوم بإنجاز الكثير من أعماله ..
وعلى يمين المدخل مباشرة كانت غرفة الإستقبال ، وهي غرفة عادية متواضعة بكل المقاييس .

كان الطقس في ذلك اليوم شديد الحرارة ، فسألت الرئيس أن نستعين بأجهزة التكييف عوضاً عن النوافذ التي كانت مفتوحة ، فقال إنه أوقف التكييف نظراً لإصابته باحتقان في الحلق ، وأن ذلك كان السبب في تأجيل إستقباله لي من الأمس إلى اليوم ، فسألته إن كان قد إستشار الدكتور « على المفتي » طبيبه الخاص للأنف والأذن والحنجرة .. ؟ فقال .. لا .. دي مسألة بسيطة .. أنا أخذت حقنة « رفرين **Reverin** » .. وإنشاء الله أبقى كويس ، وأنا لسّه ماأخدتش أجازة السنة دى أبداً ، وأنا هنا في البيت لوحدى ، الأولاد في الاسكندرية وإن شاء الله أسافر بعد يومين أقضى أجازة . حتى عبد الحميد تخرج في الكلية البحرية وما أقدرتش اروح أشوفه » .

كان معي بعض الموضوعات الهامة للعرض على الرئيس ، وفي مقدمتها إنشاء صندوق بكل جامعة تكون حصيلته من ريع بيع أنقاض مبانيها الآيلة للسقوط ، وينفق منه على المنشآت الجامعية الجديدة كخفيفاً عن الموازنة العامة .. وقد كان في كل جامعة مبنى قديم واحد على الأقل وآيل للسقوط يمكن إستغلاله في هذا الصدد ، مثل مبنى كلية دار العلوم بالمنيرة الذى يتبع جامعة القاهرة ، ومبنى كلية التجارة القديمة بالمنيرة أيضاً ويتبع جامعة عين شمس وكلية العلوم بحي محرم بك التي تتبع جامعة الاسكندرية .. ووافق الرئيس على المبدأ وسألني عن مشروع القرار الجمهوري اللازم ، فأجبته بأن القرار معد بالفعل وبأني سأرسله إلى مكتبه صباح الغد إن شاء الله .. فقال عبد الناصر .. « وبكره ليه .. هوه فيه حد عارف إيه اللي حايحصل بكره .. ؟ معاك قلم ..؟ » وأعطيته القلم ووقع القرار الذي لم يظهر له أي أثر بعد وفاته .. ؟!

سافر عبد الناصر إلى الاسكندرية لقضاء أجازة قصيرة ، كان ولاشك في أمسّ الحاجة إليها ، غير أن تطورات الأحداث لم تمهله فرصة الراحة والاستجمام .. فقد اندلعت ازمة « أيلول الأسود » بين الأردن ومنظمة التحرير الفلسطينية ، فقطع عبد الناصر أجازته على الفور وعاد إلى القاهرة ليتفرغ لحل الأزمة ، وكعادته نجح عبد الناصر في رأب الصدع ، وإجتمع الزعماء العرب في القاهرة وكأنها « بروفة » أخيرة لتوديع الزعيم الذي كان العد التنازلي لرحيله قد بدأ بالفعل .. وبعد توديعه للأمير صباح السالم الصباح الذي كان آخر القيادات العربية التي غادرت مصر بعد حل الأزمة .. عاد عبد الناصر إلى منزله ليقضي نحبه في هدوء في الثامن والعشرين من سبتمبر وليصدق من وصف ذلك الشهر بالأسود .

لم أكن بالقاهرة يوم وفاة الرئيس ، حيث أن القوات المسلحة كانت قدر رتبت زيارة إلى جبهة القتال لمجموعة من الوزراء كنت من بينهم ، وقد لمسنا بأنفسنا إصرار أخوتنا وأبنائنا في الجبهة على تحرير الأرض من دنس الأعداء ، وأذكر أنني

هممت بالتقاط بعض الصور التذكارية في منطقة قناة السويس ، غير أنني لم أقو على ذلك .. فالعلم الاسرائيلي المطعون في أرض الضفة الشرقية كان مطعوناً أيضاً في قلوبنا ووجداننا ، فلم أشعر إلا وآلة التصوير تسقط من يدي .

سافرنا من الإسماعيلية إلى بورسعيد فوصلناها بعد غروب شمس ذلك اليوم .. وكانت دهشتنا كبيرة إذ لم نجد أحداً في إنتظارنا ، وقد كنا نتوقع عشاءً مع المحافظ .. فتملكنا الإستغراب ، وحاولنا أن نفهم الأمر ، ولكن عبثاً .. فلم تهدنا تساؤلاتنا لبعضنا ، كما أننا لم نجد من نتبين منه الأمر .. ولكنا في النهاية إتفقنا على أن حدثاً جللاً قد حدث ، فحاولنا أن نجد ضالتنا عبر وسائل الإعلام ــ إذاعة أو تليفزيون ــ فتأكدنا فور سماعنا للقرآن الكريم على كافة موجات الإذاعة ، أن كارثة ماقد وقعت ، ولكن أية كارثة هذه التى تصيب الجميع بالشلل . وإن هي إلا لحظات حتى علمنا الخبر اليقين على لسان « أنور السادات » الذي نعى الزعيم جمال عبد الناصر إلى الأمة ...

عقدت الصدمة ألسنتنا ، فلم يكن أحد منا ليتصور أن الحدث مفزع ورهيب الى هذه الدرجة ... ولا أذكر أن أحداً نطق ببنت شفة .. ووسط ما نحن فيه من وجوم وذهول عدنا إلى القاهرة قاصدين قصر القبة مباشرة ..

كان القصر يعج بالكثير من المسؤولين ، ولكن مع ذلك لم أشعر بثمة حياة في القصر الكبير ... فأية حياة هذه وجمال عبد الناصر مسبحي في ثلاجة بدروم القصر .. ؟ أية حياة هذه وجمال عبد الناصر لن يخرج علينا بقامته المديدة وإطلالته المهيبة وترحابه الكريم ..

كانت أياماً لا تتسع إلا للحزن ، وكانت الساعات الفاصلة بين خبر الموت وموعد الجنازة رهيبة ، ومع ذلك فقد أوتي بعض المسؤولين قوة ومقدرة على التماسك لضمان ترتيب صارم يحافظ على هيبة الجنازة ، ورغم هذه الترتيبات التى أشرف عليها الفريق أول « محمد فوزى » وزير الحربية بنفسه ، لم تفد أو تنفع مع ملايين

البشر الذين حضروا الجنازة التى لم يشهد لها التاريخ مثيلاً ، إلى درجة أننا ما كدنا نخرج من مجلس قيادة الثورة ، ونعبر كوبرى قصرالنيل ، حتى كاد النعش يُفقد تحت وطأة ضغط الجماهير .. ومهما كتب أو قال الحاقدون فهناك تسجيل كامل للجنازة ، وهناك شهود العيان فى الوطن العربي والعالم أجمع .. كما أننا هناك خطب الرئيس « أنور السادات » التي تلت ذلك الحدث الجلل ..

٨ ـ المجلس التنفيذى لمنظمة اليونسكو

زاملت الدكتور « ثروت عكاشة » في الوزارة حيث كان وزيراً للثقافة ، والحق يقال أن الدكتور عكاشة الذي عاصر الثورة منذ بدايتها للنهوض بمناحي الثقافة المختلفة ، كان متميزاً في كافة المجالات ، ومن ذكرياتي مع الدكتور عكاشة يحضرني الإحتفال الذي أقيم عام ١٩٦٩ بمناسبة العيد الألفي لمدينة القاهرة ، وكيف إستمتعنا بما وفره من تظاهرات ثقافية متميزة ، شملت فرقاً مصرية وأجنبية للمسرح والموسيقىٰ والباليه ، وشملت كذلك عدة معارض فنية .

كانت الدكتور عكاشة ممثلاً لمصر في المجلس التنفيذي لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة « اليونسكو » لفترتين من ١٩٦٢ حتى ١٩٧٠ ، وقد إستغل وجوده في هذه المنظمة الدولية المهتمة بالثقافة لتنفيذ أكبر مشروع دولي لإنقاذ آثار النوبة ، التي كان مقدراً لها أن تغرق في مياه النيل بعد إنشاء السد العالي وإمتلاء بحيرة ناصر ، وكان أول مشروع ضخم في هذا الصدد هو مشروع إنقاذ معبد « أبو سمبل » المنحوت في الصخر ، وكان إنقاذه بتمويل عالمي وبخبرة فنية وتكنولوجية عالمية ، حيث تم تصوير المعبد من جميع زواياه ، ثم تقطيعه الى قطع ضخمة من الصخور نقلت إلى ربوة عالية أحاطتها الصخور ، فبدا المعبد وكأنه نحت في الصخر من جديد .. وتلا ذلك إنقاذ معبد « فيلة » جنوب أسوات بنقله بنفس الطريقة الى جزيرة فوق مستوى سطح مياه السد العالي ، وكذلك تم الأمر مع عدة معابد كانت مياه السد تهددها .. وبعد النجاح الباهر في تلك

المشروعات أنشأت منظمة اليونسكو صندوقاً لإنقاذ الآثار حول العالم .

كانت تلك مقدمة لابد منها مادمنا نتحدث عن المجلس التنفيذي لليونسكو وعن الدكتور « ثروت عكاشة » ..

فلما كانت النظم السائدة في ذلك الوقت لاتسمح ببقاء عضو المجلس أكثر من فترتين .. دار البحث عمن ترشحه مصر لهذه العضوية بعد أن قضي الدكتور عكاشة فترتين ، وكان من حظي أن رشحتني الحكومة المصرية لهذه العضوية ، وبدأت الاتصالات الدبلوماسية المعتادة للحصول على تأييد الدول الأعضاء لهذا الترشيح إستعداداً لانتخابات المجلس التنفيذي للمنظمة ، والمحدد لها الرابع عشر من أكتوبر ١٩٧٠ ، إلا أن وفاة الرئيس عبد الناصر المفاجئة أوقفت هذا النشاط إلى حين ، ولما كانت مصر لم تترك مقعدها في المجلس التنفيذي منذ إنشاء المنظمة في عام ١٩٤٦ ، فقد أجريت ترتيبات سريعة لسفري إلى باريس ، حيث مقر المنظمة في موعد أقصاه العاشر من أكتوبر للإشتراك في جانب من المؤتمر العام وحضور انتخابات المجلس التنفيذي .

سافر معي إلى باريس الدكتور « مصطفى طلبة » وكان مسؤولاً عن العلاقات الثقافية ، وكان على علاقة وثيقة بممثلي الدول الأعضاء بالمنظمة لسابق عمله في هذا المجال مع الدكتور « ثروت عكاشة » ، وبدأ الدكتور طلبة في الإعداد للحملة الإنتخابية فور وصولنا إلى باريس قبل ثلاثة أيام فقط من موعد الإنتخابات ، وشارك في جهد الإعداد للحملة الدكتور عصمت عبد المجيد سفيرنا آنذاك في باريس ، وتمت دعوة رؤساء وأقطاب المجموعات الإنتخابية في لقاءات على الغذاء أو العشاء أيام الحادي عشر والثاني والثالث عشر من أكتوبر ، للتعرف على المرشح الجديد ، وأجريت الإنتخابات صباح السبت الرابع عشر من أكتوبر وفازت مصر ومرشحها بعضوية المجلس التنفيذي لفترة السنوات الست التالية .

وهناك قصة يجب أن تذكر بصدد تلك الإنتخابات ، فقد إتصلت من

القاهرة قبل سفري إلى باريس بيوم واحد بالصديق الدكتور « محيى الدين صابر » ، وكان وزيراً للتعليم في السودان ، طالباً إليه دعم ترشيحي في الانتخابات ... إذ أن السودان هو همزة الوصل بين الدول العربية وبعض الدول الأفريقية .. وللدكتور « محيى الدين صابر » صداقات مؤثرة مع الطرفين ، ووصلت باريس ظهر الأربعاء وإذا بالدكتور « محيى الدين صابر » لا يكتفي بإجراء إتصالاته من السودان .. بل يصل باريس بنفسه مساء يوم وصولي للعمل مباشرة على دعم ترشيحي ، ودعينا للعشاء معه في منزل سفير السودان بباريس لوضع الأطر العريضة وتفصيلات الإجراءات المزمع إتخاذها .. ولعل هذه الرواية تكون درساً لدعاة التفرقة بين مصر والسودان .

وبعد فترة قضيناها في مؤتمر اليونسكو وإجتماعات المجلس التنفيذي الجديد ، حدث أن هـ في الرئيس الفرنسي « شارل ديجول » ، وحضر الدكتور « محمود فوزي » وكان آنذاك رئيساً لمجلس الوزراء المصري ليمثل الحكومة المصرية في مراسم التشييع ، وتقابلت معه على العشاء في منزل الدكتور « عصمت عبد المجيد » الذي كان من تلامذة الدكتور فوزي في الخدمة الدبلوماسية ، وفي لقاء منفرد بين رئيس الوزراء والسفير المصري أسرَّ الدكتور فوزي الى الدكتور عبد المجيد ببعض المعلومات التي قرأناها في الصحف صباح اليوم التالي والتي أفادت بحدوث تعديل وزاري في مصر عيّن بموجبه الدكتور عصمت عبد المجيد وزير دولة لشئون مجلس الوزراء ، وعيّن السيد « بدر الدين أبوغازي » (عديلي) وزيراً للثقافة وكان رحمه الله مثقفاً واسع إطلاع ورئيساً لجمعية محبي الفنون الجميلة وكاتباً في النقد الفني وذا أسلوب رشيق ينم عن اطلاعه الواسع وحسه الفنى الأصلي .. وكان منصبه الرسمي في الدولة قبل التعديل الوزاري وكيلاً لوزارة الخزانة .

بدأت عملي كعضو في المجلس التنفيذي الذي كان يجتمع في دورتين كل عام ، الأولى في الربيع « أبريل ــ مايو » ، والثانية في الخريف « سبتمبر ــ أكتوبر » . وكانت قضية فلسطين لاتزال ساخنة بعد حرب ١٩٦٧ ووقوع الضفة

الغربية لنهر الأردن كلها تحت الإحتلال .. فكان طبيعياً أن يكون بحث مشكلة فلسطين بنداً ثابتاً في جدول أعمال المجلس التنفيذي والمؤتمر العام للمنظمة في كل دورة ، وتكفلت مصر بعبء الدفاع عن المصالح الفلسطينية في التعليم والثقافة ، وهما إختصاصان أصيلان لمنظمة اليونسكو . وكان التنسيق بين أعضاء المجلس من الدول العربية لايزال رائعاً في هذا المجال . وخلال حملاتنا المتابعة لوقف الإعتداءات على الممتلكات الثقافية الفلسطينية والمدارس والمعاهد والجامعات .. تعرفت على عدة شخصيات فلسطينية مكافحة حضرت بعض إجتماعات المجلس التنفيذي ، وكان من بينهم السيد «ء روحي الخطيب » عمدة القدس الذي أُبْعد إلى الأردن، والسيد «علي أبو نوار» سفير الأردن في باريس في ذلك الوقت. وبهذه المناسبة فإن مشكلة الإعتداءات الصهيونية على المصالح التعليمية والثقافية الفلسطينية لاتزال مدرجة على جدول أعمال المجلس التنفيذي والمؤتمر العام حتى وقت كتابة هذه المذكرات في عام ١٩٩١ ، وكان أخر الخبراء الذين حاولت اليونسكو إيفادهم إلى فلسطين المحتلة لإعداد تقرير عن أحوال الممتلكات الثقافية والمنشآت التعليمية الفلسطينية هو الأب « إدوار بونيه » ولكن اسرائيل رفضت الموافقة على زيارته أو حتى الإجابة على أسئلته التي وجهها إليهم . وقد إضطر هذا الخبير في عام ١٩٨٩ إلى تقديم تقريره إلى المجلس التنفيذي والمؤتمر العام حاملاً نتائج محاولاته لتقصّي الحقائق ، والتقرير إدانة كاملة لاسرائيل من الألف إلى الياء (الوثيقة ١٣٢ م ت / ١٢ .. باريس ١٩٨٩/٥/٢٥) .

دامت عضويتي بالمجلس التنفيذي ست سنوات طبقاً للنظام السائد في ذلك الوقت ، من أكتوبر ١٩٧٠ حتى نوفمبر ١٩٧٦ ، وقد تعلمت الكثير خلال تلك الفترة ، سواء من إحتكاكي المتكرر بأعضاء المجلس التنفيذي من مختلف مناطق العالم ، وكلهم من المثقفين الذين مثلوا بلادهم خير تمثيل ... أو من خلال ترددي على باريس إثنتي عشرة مرة وما في باريس من ثقافة وفن وحياة .. وبالإضافة إلى ذلك فقد تفضل بعض أعضاء المجلس التنفيذي بدعوة المجلس إلى عقد بعض

جلساته في بلادهم ، وذلك على سبيل التقريب بين الثقافات ، كدليل على اهتمام تلك البلاد برسالة اليونسكو في التربية والعلوم والثقافة والإعلام ، فدعينا مدة أسبوع في مدريد عام ١٩٧٢ وإفتتح جلسات المجلس التنفيذي الملك « خوان كارلوس » ، الذي كان بمثابة ولي العهد في تلك الآونة ، ودعينا أيضاً من ممثل بلغاريا وكان أستاذاً للفلسفة لعقد جزء من جلسات ربيع عام ١٩٧٤ في فارنا ، وقمنا برحلة عبر الأراضي البلغارية إلى صوفيا العاصمة ، وإستمتعنا بالريف البلغاري الجميل ، وشاهدنا بعضاً من المنتجات الشعبية والصناعات اليدوية التي تشتهر بها تلك المناطق ، وكانت الزيارة الثالثة إلى مصر ، بمبادرة مني وموافقة الحكومة ، ليشاهد أعضاء المجلس التنفيذي لليونسكو بأنفسهم ماتحدثوا عنه خلال جلسات سابقة بشأن أهمية إنقاذ آثار النوبة ، وكان معبد أبوسمبل قد تم إنقاذه ، وكان معبد فيلة في طريقة إلى الانقاذ ، وقد نجحت الزيارة بفضل تفهم وحماس السيد ممدوح سالم رئيس الوزراء آنذاك ، والدكتور « إسماعيل غانم » وزير التعليم العالي بوصفه رئيساً للشعبة القومية لليونسكو ، والدكتور « جمال مختار » رئيس هيئة الآثار في ذلك الوقت ، وكان التوقيت مناسباً ، حيث قضى أعضاء المجلس التنفيذي وسفراؤهم لدى اليونسكو والمدير العام للمنظمة وزوجاتهم المدة من الثاني عشر إلى الثامن عشر من أكتوبر ١٩٧٥ في زيارة آثار مصر في القاهرة والجيزة والأقصر وأسوان ، ولقوا من الترحيب وحسن الاستقبال ودقة وإتساع البرنامج مادعاهم إلى إتخاذ قرار بالشكر في الجلسة التالية لهذه الزيارة . وقد قابلوا خلال زيارتهم الرئيس « أنور السادات » والسيدة قرينته .

أما البلد الآخر الذي عقد فيه المجلس التنفيذي فكان نيروبي عاصمة كينيا التي إستضافت المؤتمر العام في المدة من ٧٦/١٠/٢٦ إلى ٧٦/١١/٣٠ . وكان ذلك آخر نشاط أشترك فيه في هذه المنظمة الدولية .. ورأيت خلالها جلسات لجنة التربية و لجنة العلوم في المؤتمر . وكان على مصر أن تقدم مرشحاً يخلفني ، وقد رشحت مصر الدكتور « شمس الدين الوكيل » وكان سفيراً لمصر لدى

اليونسكو آنذاك يعد تركة وزارة التعليم العالي ، وتزاملنا خلال رحلة نيروبي ونجح الدكتور الوكيل في الفوز بالعضوية رغم عدم تحمس بعض الوفود العربية .. ؟ ومما يذكر أن المجلس التنفيذي إنتخب الدكتور « شمس الدين الوكيل » لرئاسته في الفترة من ٧٨ ــ ١٩٨٠ .

٩ ـ أبريل و مايو ١٩٧١

دعيت إلى إجتماع اللجنة المركزية للإتحاد الإشتراكي العربي في النصف الثاني من شهر أبريل ١٩٧١ ، تلك الجلسة الشهيرة التي لم أشهد لعاصفتها مثيلاً ، كان هجوم السيد « على صبري » على الرئيس « أنور السادات » رئيس الجمهورية عنيفاً جداً ناقداً إياه لتصرفه المنفرد ـــ على حد تعبيره ـــ خلال زيارتهم الأخيرة إلى ليبيا وإعلان إتحاد الجمهوريات العربية . وقد تضامن مع السيد على صبري في الهجوم السيدان « ضياء الدين داود » و « الدكتور لبيب شقير » عضوا اللجنة ، ولم يكن تصور حدوث مثل ذلك الهجوم أيام رئاسة « جمال عبد الناصر » ، وقد تضامن أيضاً بعض أعضاء اللجنة المركزية مع موقف السيد « على صبري » ، بينما أنبرىٰ للدفاع عن أنور السادات أعضاء أخرون كان منهم الدكتور « أحمد السيد درويش » وزير السياحة ووزير الصحة فيما بعد . وملاحظتى أن مثل تلك الاثارة لم تكن كلها طبيعية فقد كانت هذه هي المرة الأولى ، فيما أذكر ، التي يتهجم فيها أعضاء في اللجنة التنفيذية العليا على رئيس هذه اللجنة أمام أعضاء اللجنة المركزية وقد إلتقيت بعد الجلسة بالزميل الدكتور « مصطفى طلبة » لمناقشة بعض الأمور الخاصة بالمجلس التنفيذي لليونسكو ، وذكرت له ماحدث في الجلسة وإعتقادي أن الأمور لايمكن أن تقف عند هذا الحد ..

كان عليَّ أن أحضر جانباً من إجتماع المجلس التنفيذي لليونسكو بعد

ذلك ، فقررت السفر إلى باريس في مستهل شهر مايو ١٩٧١ ، فإستأذنت في ذلك ــ كما هي العادة ــ الدكتور « محمود فوزي » رئيس الوزراء ، وقبل سفري بيوم واحد إتصلت بالسيد « شعراوي جمعة » رحمه الله ، بإعتباره نائباً لرئيس الوزراء للخدمات وكانت وزارة التعليم العالي من مسؤولياته ، وعبثاً حاولت الإتصال به في جميع الأماكن التي أعرفها ، حتى أني أتصلت بصديقى « أحمد كامل » وكان مديراً للمخابرات العامة ، وذكرت له عدم عثورى على السيد « شعراوي جمعة » .. فكان أن طلبني السيد شعراوي في المساء في منزلي وقال مداعباً « إنني أبلغت المخابرات العامة عن غيابه » وتمنىٰ لي سفراً سعيداً وموفقاً .. ولايفوتنى هنا أن أذكر كم كان السيد « شعراوي جمعة » مهذباً رقيق الحاشية سواء معي أو مع غيري من الزملاء ... وفي الطائرة المتجهة من القاهرة إلى باريس تصفحت جريدة الأهرام صباح الثالث من مايو ١٩٧١ وفوجئت على صفحتها الأولى بخبر إقالة السيد « على صبري » من جميع مناصبه ، وكان عضواً باللجنة التنفيذية العليا ، وأميناً عاماً للإتحاد الاشتراكي العربي ، وكان ذلك أول الإجراءات التي إتخذها أنور السادات للتحضير لما سمي فيما بعد بثورة التصحيح ..

وفي الثالث عشر من مايو ١٩٧١ وخلال الجلسة المسائية للمجلس التنفيذي لليونسكو ، جاءني الدكتور « مصطفى طلبة » وأسرّ إلى بأن تطورات أخرىٰ قد جرت في مصر وأن السيد « شعراوي جمعة » قد إستقال من منصبه ، فطلبت من الدكتور « مصطفى طلبة » أن يتابع أخبار مصر في كافة الإذاعات إلى أن تنتهي جلسة المجلس التنفيذي .. وعقب إنتهاء الجلسة توجهت إلى الفندق وبصحبتي الدكتور طلبة والدكتور إسماعيل غانم ، وكان مندوب مصر الدائم في المجلس ، واستدعينا الدكتور أحمد القشيري وكان مستشارنا الثقافي في فرنسا نظراً لصلاته الواسعة في باريس ، ومعرفته ببعض الصحفيين ، ومنهم الصحفي المعروف « اريك رولو » بجريدة « لوموند » ، وفي المساء إستمعنا إلى إذاعة القاهرة الساعة الحادية عشرة مساءً بتوقيت القاهرة « التاسعة مساءً بتوقيت باريس » وإذا

بمجموعة من الوزراء يقدمون استقالاتهم ، وكان من أبرزهم السيد « محمد فوزي » وزير الحربية والسيد « محمد فايق » وزير الإعلام .

وبالمصادفة كان الدكتور عصمت عبد المجيد وزير الدولة لشئون مجلس الوزراء آنذاك ينزل ذات الفندق الذي أقيم به ، وكان قد حضر إلى باريس ليتحدث للمجموعة الأوروبية في (ستراسبورج) ، فإجتمعنا معه للتشاور ولكنا لم نستطع رغم الاتصالات الواسعة في باريس أن نستوضح الأمر ولكن الشواهد كانت تثبت على أية حال أن أزمة شديدة قد حدثت ، فقررنا السفر الى القاهرة صباح الغد الجمعة الرابع عشر من مايو ١٩٧١ .

وصلنا إلى القاهرة ورأينا بين المستقبلين رئيس حرس مجلس الوزراء الذي أخبرنا بأن وزارة جديدة قد تشكلت برئاسة الدكتور « محمود فوزي » وأن أعضاءها حلفوا اليمين الدستورية ، وطلب إلينا أن نتوجه على الفور إلى قصر القبة لحلف اليمين ، وقد احتفظ الدكتور « عصمت عبد المجيد » بمنصبه ، وتوليت أنا وزارة البحث العلمي وخلفني في وزارة التعليم العالي الدكتور « محمد مرسي أحمد » كما إستدعي من باريس الدكتور مصطفى طلبة وزيراً للشباب والدكتور « إسماعيل غانم » وزيراً للثقافة خلفاً للسيد « بدر الدين أبوغازي » الذي كان قد ترك الوزارة بعد ستة أشهر فقط ، وكان سبب إعفائه من منصبه أنه لم يوافق على إخلاء قصر « محمد محمود خليل » عندما طُلب منه ذلك ليضم القصر إلى حرم المنزل الذي يقيم فيه السيد / أنور السادات بالجيزة ، وكان ذلك القصر قد أهدى إلى الدولة ليبقى متحفاً وطنياً ، لما فيه من صور وتحف قيّمة ذات شهرة عالمية .

١٠ - وزيراً للبحث العلمى

سألت الدكتور « محمود فوزى » رئيس الوزراء عن السبب في إسناد وزارة البحث العلمي إليّ ، وقد كنت غائباً في باريس ، فرد بلباقته السياسية المعهودة .. ألم نتحدث عن أمور البحث العلمي من قبل .. ! ألم أقل لك أني أرجو أن تمتد الجسور بين وزارة البحث العلمي وبين الوزارات الأخرى المستفيدة من نتائج البحث العلمي .. ؟

كانت إقامتي في وزارة البحث العلمي قصيرة ، إذ إمتدت من منتصف مايو إلى أواخر سبتمبر ١٩٧١ (حوالي أربعة أشهر ونصف) إلا أن الإنتاج خلال هذه الفترة القصيرة كان وفيراً .. وقد أنجزت خلالها ما طلبه رئيس الوزراء ووضعنا وثيقة بشأن تنظيم البحث العلمي في مصر بعد استشارة زملائي المختصين ، وربطت هذه الوثيقة وزارات وهيئات الإنتاج في مجالس مشتركة مع الجامعات ورجال البحث العلمي ، وكان من بين الانجازات إنصاف بعض الأساتذة الباحثين في المركز القومي للبحوث ، وفي الوزارة ممن وقع عليهم بعض الظلم في فترة سابقة ، وإعادة الإعتبار إلى غيرهم ممن أسيىء إليهم دون ذنب .. ومما يذكر أن التعديل الوزاري الأخير الذي تركت فيه الوزارة قد إمتد إلى فترة أطول من المعتاد ــ حوالي ثلاثة أسابيع ــ وكان بعض الظرفاء من زملائي الوزراء يطلقون على هذه الفترة « الوقت الضائع » أو « مرحلة إنعدام الوزن » إلى غير ذلك من التعليقات .

وكان خروجي من الوزارة مصاحباً لإلغاء وزارة البحث العلمي في مصر وإنشاء أكاديمية البحث العلمي والتكنولوجيا بدلاً منها ، وتولى رئاسة الأكاديمية أول الأمر الدكتور «مصطفى كمال طلبة»، ولا أدرى إلى الآن الفلسفة وراء إلغاء الوزارة وإنشاء الأكاديمية ، خاصة وأن الأمور قد تأرجحت فيما بعد فأسندت وزارة البحث العلمي إلى وزير التعليم مرة ، ثم أسندت إلى وزير دولة مرة أخرى .. أما الأكاديمية فقد استمر عملها وكان ناجحاً على أية حال .

تزامن تركي لوزارة البحث العلمي مع دورة الخريف للمجلس التنفيذي لليونسكو ، فسافرت إلى باريس وحضرت الدولة بكاملها لأول مرة منذ إنتخابي .. إذ أن منصبي الوزاري لم يكن يسمح لي خلال الدورات السابقة إلا بحضور جزء يسير من الدورة .. كما تصادف أن تزامنت هذه الدورة مع تعيين الزميل الدكتور « مصطفى كمال حلمي » مندوباً دائماً وسفيراً لمصر في المنظمة ، وقد سعدت بصحبته والعمل معه في المجلس التنفيذي ، كما سبق أن سعدت بذلك في وزارة التعليم العالي .

وفي إحدى جلسات هذه الدورة حضر الدكتور مصطفى كمال حلمي وهنأني وكان سعيداً حقاً ، إذ قرأ في « الأهرام » أن قراراً جمهورياً قد صدر بعودتي إلى منصب الأستاذية وتعييني أستاذاً بكلية الطب بجامعة القاهرة ، ولا زلت أذكر بإمتنان كيف رحب بي زملائي وتلاميذي في الكلية ، وكان عميدها آنذاك الوقت هو الدكتور « على سرور » أستاذ أمراض القلب المعروف ، الذي تفضل وأعد لي غرفة جميلة بقسم الأدوية ، وهي بالمناسبة أفضل من غرفتي بوزارة التعليم العالي .. وأقبلت على عملي الجديد بجد وإخلاص واستمتعت بعودتي إلى الأستاذية أيما استمتاع .

١١ ـ حرب أكتوبر ١٩٧٣

كنت في باريس لحضور دورة المجلس التنفيذي في خريف ١٩٧٣ ، وفي صباح السبت السادس من أكتوبر إتصلت بالدكتور «سمير صفوت» الوزير المفوض في السفارة في ذلك الوقت ، والسفير فيما بعد ، ورجوته إن كان في إستطاعته مصاحبتي هو وزوجته لإختيار بعض الأقمشة الباريسية لزوجتي ولابني خالد الذي كان يستعد للزواج ، وقد كانا كريمين معي وأصطحباني إلى محل أنيق في ميدان « فاتدوم » الشهير بباريس وإشترينا مايلزمنا وعدنا عند الظهر ، وكانت الساعة حوالي الثانية بتوقيت القاهرة ، عاد هو وزوجته إلى بيتهما وعدت أنا إلى الفندق المجاور لليونسكو ، والذي إعتدت الإقامة فيه خلال انعقاد المجلس التنفيذي ، وما أن دخلت الفندق حتى بادر موظف الاستقبال بإخبارى بأنه سمع في الأخبار أن حرباً جديدة قد نشبت بين مصر وإسرائيل ..

أسرعت بالاتصال بالدكتور صفوت الذي أخبرني بأن شيئاً لم يصله من القاهرة ، وأن حدود معلوماته لاتزيد عما تذيعه نشرات الأخبار في الإذاعة والتليفزيون الفرنسي .. وإنتهت المكالمة لأتفرغ بعدها مباشرة لرصد مايمكن من موجات إذاعية وقنوات تليفزيونية ... ولا أنسىٰ كم أسهم التليفزيون الفرنسي في زيادة توتري وإنزعاجي ، فقد كان يذيع أخباراً مختلفة عن الحرب مع خلفية مصورة عن معارك ١٩٦٧ ... وبدأت حيرتي وتساؤلاتي .. هل ذلك جزء من التحالف الفرنسي الاسرائيلي .. ؟ هل لهيب المعارك حال دون تمكن تصويرها .. مامدىٰ

صحة مايذاع من أخبار ..؟ وقبل وبعد كل تساؤل كان المجهود الذي أبذله لطرد إلحاح كابوس ١٩٦٧ من ذهني رهيباً .. عدت أبحث من جديد عن مصدر لأخبار موثوقة ولكن دون جدوىٰ .. إلى أن نجحت أخيراً في التقاط موجة البرنامج العام من القاهرة ، وإذا بالمذيع يعلن عن نجاح قواتنا المسلحة الباسلة في عبور قناة السويس وإستيلائها على خط بارليف « الذي كان منيعاً » ، ورفعها للعلم المصري على الضفة الشرقية للقناة .

فبدأت وقد تملكني شعور غريب ممزوج بالفرحة والرعب في متابعة موجات إذاعية عالمية أخرىٰ .. وإن هي إلا لحظات حتىٰ كانت جميع إذاعات العالم تعلن عن إنتصار مصر وسوريا على إسرائيل ، فشعرت برغبة جامحة في أن تنقلني طرفة عين إلى مصر .. ولما كانت الرحلات المباشرة إلى مصر قد توقفت ، فقد قررت السفر عن طريق ليبيا ، وكانت الرحلة شاقة وخاصة .. من طرابلس إلى بنغازي « ألف كيلومتر » براً ، وبعد قضاء ليلة في بنغازي يأتي فصل الرحلة الأخير من بنغازي إلى الحدود المصرية براً . ولا أدعى أن الشعب الليبى أو السلطات الليبية كانت كريمة معنا خلال تلك الرحلة رغم جواز سفرى الدبلوماسى المصرى .

الفصل الخامس

بعد حرب أكتوبر



١ ـ مديرا لجامعة الكويت

كنت في مكتبي في كلية الطب بقصر العيني حينما إتصل بي المستشار الثقافي بسفارة الكويت طالباً زيارتي لأمر هام لم يفصح عنه هاتفياً ... كان ذلك في أحد أيام الأسبوع الثالث من شهر أكتوبر ١٩٧٣ ، فأخبرته أن حضوره إلى مكتبي يقتضي إجراءات أمنية معقدة ، إذ أنه يقع داخل حرم مستشفى المنيل الجامعي حيث يعالج بعض المصابين في حرب أكتوبر ، واقترحت عليه أنه من الأيسر أن أقوم أنا بزيارته في السفارة صباح الغد .

وفي الموعد المحدد إستقبلني السفير الذي كانت تجمعني وإياه علاقة حميمة منذ كنت وزيراً للتعليم العالي ، وكان السفير « حمد الرحيب » قد أقام لفترة طويلة في مصر فأحبها وأحب أهلها ، وقد كان ــ علاوة على كونه دبلوماسياً ناجحاً ــ فناناً محباً للموسيقى ، وعازفاً ماهراً على العود .. أخبرني السفير أن مجلس الوزراء الكويتي ناقش مسألة من يخلف الدكتور « عبد العزيز كامل » لمنصب مدير جامعة الكويت بعد أن عُين نائباً لرئيس الوزراء ووزيراً للأوقاف في مصر ، وأن اختيار مجلس الوزراء الكويتي قد إستقر عليَّ لشغل هذا المنصب ... كان العرض مفاجأة بالنسبة لي ، علاوة على أنني لم أعمل خارج مصر من قبل ، فكرت في الأمر وأرجأت إتخاذ القرار إلى أن ينتهي ولداي هشام وخالد من أداء إمتحان البكالوريوس في كلية الطب ، وكان الامتحان قد تأجل لظروف الحرب ، وبعد إعلان النتيجة ونجاح هشام وخالد وإنتقالهما إلى منزل أطباء الامتياز أصبحت أنا وزوجتي وحيدين من جديد ، ولم أجد

مانعاً من قبول عرض الكويت ، ولكني طلبت أن يكون قيامي بهذه المهمة على سبيل الإعارة من جامعة القاهرة ، وصدر قرار جمهوري بهذا الخصوص .

وفي شهر يناير ١٩٧٤ كان السيد « خالد المرزوق » وزير التعليم الكويتي في زيارة للقاهرة ، وتقابلت معه واستفسر مني عن أحوالي وموعد سفري للكويت ، وبعد أن شرحت له بعض الأمور التي ينبغي عليَّ ترتيبها قبل السفر أقسم ألا يغادر القاهرة إلا وأنا معه .. وقد كان ، فقد سافرنا سوياً في السادس والعشرين من يناير ١٩٧٤ .

كنت قد زرت الكويت قبل ذلك التاريخ مرتين في مناسبتين مختلفتين .. كانت الأولى في عام ١٩٥٨ حين عقدت جامعة الدول العربية أول حلقة دراسية لها في الكويت ، وكنت ضمن وفد الجامعة متحدثاً عن الخدمات الصحية للأسرة ، أما المناسبة الثانية فكانت في عام ١٩٦٩ حينما دعاني الدكتور « عبد الفتاح اسماعيل » رحمه الله ، منشيء جامعة الكويت وأول مدير لها لزيارة الجامعة ، وقد ألقيت محاضرة فيها عن « إتجاهات التعليم الجامعي في العصر الحديث » .

بدأت عملي بالكويت ، كما هو مألوف ، بزيارة الأمير ، وقد حدثني الأمير « عبد الله السالم » طويلاً عن تاريخ الكويت وعن أيامها الأولى قبل ظهور النفط ، وعن آماله في التعليم والتنمية ، وقد كان بالفعل رجلاً طيباً متواضعاً تسعد بمجلسه وحديثه .

بعد مرحلة إستطلاعية قصيرة ، حددت أسلوب عملي وما يجب عليَّ إنجازه في الجامعة ، وكان في مقدمة ذلك تغيير نظام التعليم في الجامعة من النظام السنوي التقليدي إلى نظام الفصول الدراسية والساعات المعتمدة الأكثر تقدماً ، والأكثر مرونة في العملية التعليمية ، والأكثر شيوعاً في جامعات العالم ، وتعديل قانون الجامعة بملا يتلاءم مع هذه المتغيرات ، وأخبرت وزير التعليم وهو في نفس

الوقت رئيس مجلس الجامعة ، أن هذه المهمة تستغرق عامين .. أي إلى شهر يناير ١٩٧٦ ، وفي تلك الأثناء أيضا تمت دراسة مشروع الحرم الجامعي الجديد المزمع إنشاؤه في أرض مدرسة « الشويخ » الثانوية . وكانت الخطوة الكبيرة التالية إستكمال كليات الجامعة وإنشاء كلية للطب على أحدث نظم التعليم الطبي . وقد كانت علاقتي مع الجميع علاقة حميدة من عمداء وأعضاء هيئة التدريس وإداريين من كويتيين وغير كويتيين . واستمرت علاقتي ببعضهم حتى بعد أن غادرت الكويت .

وقد سعدت خلال إقامتي في الكويت ، وكان مصدر سعادتي وجود زملاء وأصدقاء لي من كبار الأطباء المصريين العاملين في الكويت .. كان منهم الدكاترة « محمود كريم » و « عبد المنعم أبو ذكري » و « حسان حتحوت » و « على التنير » و « كمال فهمي » في أمراض النساء والتوليد ، والدكتور « حسن زاهد » في الجراحة و الدكتور « أحمد حسني » في التخدير و الدكتور « يوسف عمر » و الدكتورة « ثريا أبو غريب » في الأشعة ، و الدكتور « محمد أبو شوك » في الطب الباطني والدكتور « إبراهيم رفعت » في الأمراض النفسية ، وغيرهم كثيرون .

وكان هؤلاء الأصدقاء وزوجاتهم هم الحلقة الإجتماعية الأساسية التى نقضي معها « زوجتي وأنا » أوقات الفراغ ، إذ أن أبناء الكويت غير حريصين على الإختلاط بغير الكويتيين . وكانت الحلقة الإجتماعية الثانية والأقل أهمية تتألف من بعض السفراء المعتمدين في الكويت والذين دأبوا على دعوتي بوصفي مديراً للجامعة في إستقبالاتهم وأعياد بلادهم القومية .

كان المصريون بالكويت يعملون في كافة المهن ، تراعى شئونهم السفارة المصرية وكان السفير « عز العرب أمين » يحرص على لقائهم في إجتماع مفتوح في دار السفارة مرة كل شهر ، وكانت تلك اللقاءات من أمتع الأنشطة الاجتماعية لنا في الكويت ، وقد توطدت علاقتي بعد ذلك بالسفير عز العرب أمين الذي

تفضل وأقام حفلاً لتكريمي بعد إنتهاء عملي بالكويت .

وأذكر أنه في شهر مارس ١٩٧٤ عقد المؤتمر الطبي العربي ، وهو مؤتمر يعقد مرة في القاهرة ومرة في إحدى العواصم العربية ، وقد سعدت بإستقبال مجموعة من أصدقائي المصريين الذين حضروا إلى الكويت للمشاركة في أعمال المؤتمر والإسهام بأبحاثهم فيه .

كذلك عقد في الكويت أثناء عملي بها إجتماعان لرؤساء الجامعات ، كان الأول لرؤساء الجامعات العربية ، وتقابلت خلاله مع الدكتور « عبد السلام المجالي » الذي عملت معه بعد ذلك في الجامعة الأردنية في عمّان ، كذلك سعدت بإستقبال زملائي رؤساء الجامعات المصرية وعلى رأسهم الدكتور « محمد مرسي أحمد » رئيس جامعة القاهرة .

وجاءت الأجازة الصيفية في العام الأول ، فغادرنا الكويت إلى مصر حيث إحتفلنا بعقد قران نجلي « خالد » على إحدى زميلاته التى تخرجت في كلية الصيدلة ، وكان ثمرة زواجهما « عمر » و « أميرة » قرة عيونهما وعيون جدهما وجدتهما ، وقد أصبحا بطلين رياضيين في سن مبكرة .. « عمر » في الإسكواش و « أميرة » فى التنس ، وقد أصبح « عمر » بطلاً للدول العربية تحت ١٦ سنة .

وخلال الأجازة الصيفية أيضاً سافرت إلى « بادن » بالنمسا في الثامن والعشرين من أغسطس ١٩٧٤ ضمن وفد مصر في مؤتمر « باجواش » وهى حركة عالمية سميت باسم بلد صغير في كندا وتهتم هذه الحركة بدراسة المشكلات العالمية الرئيسية التي تؤثر في الإنسان والمجتمع مثل « الحد من التسلح » ، و « انتشار الأسلحة النووية » وما إلى ذلك ، ونظراً لأن أعضاءها من الأكاديميين وبعضهم ممن حصلوا على جائزة « نوبل » ، فهم يمثلون أنفسهم ولاتربطهم بحكوماتهم علاقات مباشرة ، إلا أن لآرائهم وزناً عند متخذي القرار ، وكان من

أهم موضوعات هذه الدورة « مشكلة الشرق الأوسط » ، وقد جاء توقيتها بعد عام من حرب أكتوبر ١٩٧٣ ، وكان وفد مصر يضم الدكتور «عصام الدين جلال» والدكتور «عزيز البنداري» وأنا، إضافة إلى الأستاذ «جمال الصورانيي» الشخصية الفلسطينية المعروفة ، وكانت إدارة المؤتمر تعلم بوجود الدكتور الصوراني وبطبيعة شخصيته ، ورغم ذلك أحدث وجوده أزمة حادة .. حيث أنه سجل في خانة الوطن « فلسطين » ... فقامت القيامة مع أن الاجتماع كان متخصصاً لمشكلة الشرق الأوسط .. ولاتوجد مشكلة في الشرق الأوسط غير قضية فلسطين ، ولكن جلسة المؤتمر الأولى ضاعت كلها في محاولات حل هذه المعضلة المختلفة .. أما في الجلسة التي حددت لمناقشة « مشكلة الشرق الأوسط » فقد حضرها أكاديميون من مصر والولايات المتحدة وانجلترا واسرائيل . وكان إقتراح الأكاديميين الأمريكيين كالعادة ، إقامة مشروعات مشتركة في سيناء بين مصر وإسرائيل ، وبإشراف أمريكي ، وأن ذلك « من وجهة نظرهم » من شأنه أن يقرّب بين الطرفين وانتهى النقاش آخر اليوم الى لاشيء .

في يناير ١٩٧٥ دعاني المجلس البريطاني بوصفي مديراً لجامعة الكويت لزيارة بعض الجامعات البريطانية والإطلاع على نظمها ، وذلك في الفترة من الثامن عشر حتى الحادى والثلاثين من يناير ١٩٧٥ ، وكانت الزيارة مفيدة ومثمرة ، رغم بعض المغامرات الجوية خلال سفرنا ، زوجتى وأنا ، من لندن إلى أدنبرو بالطائرة .

وكان من أهم ما إطلعت عليه خلال هذه الرحلة هو الكيفية التي طورت بريطانيا بها من نظمها الجامعية بناء على تقرير لجنة ملكية شكّلت لهذا الغرض ، ولم أكن قد إطلعت على نتائج هذا التطبيق بعد ، وإضافة إلى ذلك فقد بدأت في بريطانيا تجربة تطبيق لأسلوب التعلم عن بُعْد ، وأنشئت فيها الجامعة المفتوحة « التي سآتي على مفهومها عند الحديث عن محاولات التطبيق العربية » ، وقد نجحت التجربة البريطانية إلى أبعد الحدود ، ونقلت عنها دول كثيرة هذا الأسلوب في التعليم .

وخلال العام الثاني لوجودي في الكويت نبتت فكرة إنشاء جامعة خليجية موحدة يكون مقرها البحرين ، ولا أدري الحكمة من وراء هذه الفكرة إذ أن لكل دولة من دول مجلس التعاون الخليجى جامعتها الخاصة ، وقد سنحت لي فرصة زيارة هذه الجامعة خلال الثمانينات ولا أدرى إذا كانت قد أضافت جديداً الى التعليم الجامعي في منطقة الخليج !!

إستمر عملي في الكويت ، كما إستمر نشاطنا كمصريين هناك ، وأذكر أن من كبار الزوار الذين قدموا إلى الكويت خلال إدارتي لجامعتها الرئيس « أنور السادات » ، وكانت تسبقه أكاليل نصر أكتوبر ، ورحبت به الكويت ، وحضرت حفل عشاء الذى أقيم على شرفه مساء الثاني عشر من مايو ١٩٧٥ .

ومع إقتراب نهاية العامين اللذين وعدت بقضائهما في الكويت ، أرسلت خطاباً رقيقاً الى وزير التربية أشرت فيه إلى ماتم إنجازه حسب وعدي له ، واستأذنته في العودة إلى مصر إعتباراً من السادس والعشرين من يناير ١٩٧٦ .. وتبين لي أنه لم يكن يتوقع تلك الرسالة ، غير أن ما صاحب ذلك من ظواهر في الجامعة يستحق الإشارة ..

فقد كان أعضاء هيئة التدريس من الكويتيين من الشباب الذين أتموا دراستهم لدرجة الدكتوراه في الولايات المتحدة وأوروبا ، وكان بعضهم يحمل أفكاراً تقدمية ربما أكثر مما يحتمل المجتمع الكويتي ، وقد إنتهز بعض هؤلاء فرصة تقرير مكافأة إضافية لبعض المهنيين من أعضاء هيئة التدريس ـــ كالمهندسين والأطباء ـــ وقرروا الإضراب إحتجاجاً على التفرقة بين الزملاء ، وفي حقيقة الأمر لم يكن الأمر إضراباً من أجل المكافآت ، ولكن السبب الذي لم يعلن كان خاصاً بمن سوف يخلف مدير الجامعة المصري ، فقد كان وزير التعليم يُعدّ العدة لتعيين الدكتور حسن الإبراهيم القائم بعمل عميد كلية التجارة لهذا المنصب ، وكان غيره يشعر بأنه الأحق بذلك ، ولما عُرف السبب الحقيقي وانتشر ، توقف الإضراب

وعين الدكتور حسن الإبراهيم مديراً للجامعة بعد سفري من الكويت ، وقد تفضل بدعوتي في شهر أبريل التالي لحضور حفل التخرج الذي يقام كل عام ، وقد سعدت بهذه الدعوة وبزيارتي للكويت مرة أخرى .

٢ ـ الانفتاح و الدواء

عُدت إلى عملي أستاذاً بكلية الطب بجامعة القاهرة بعد إنتهاء عملي في الكويت في يناير ١٩٧٦ ، ولم تكد تمضي أسابيع على عودتي حتى إتصل بي الدكتور فؤاد محيي الدين ، وكان وزيراً للصحة في وزارة السيد ممدوح سالم ، وكان حفيا بي ومجاملاً أكثر من المعتاد ، وطلب إليّ أن أشرع في تشكيل هيئة للرقابة الدوائية تكون نواتها مركز بحوث الدواء وهو المركز الذي أنشيء عام ١٩٦٣ عندما كان الدكتور عبده سلام رئيساً للمؤسسة المصرية العامة للأدوية ، وكان يمول بجزء من أرباح شركات المؤسسة ، وكانت رسالته أن يقوم بالبحوث الدوائية بغية الارتفاع بمستوى إنتاجها ، ولم يكن إنشاء هيئة عامة جديدة بالأمر الهين ، حتى وان توافرت بعض العناصر البشرية التي يمكن الاعتماد عليها ، وسألت الدكتور فؤاد محيى الدين عن مصير الدكتور عصام الدين جلال الذي كان مديراً لمركز بحوث الدواء آنذاك ، حيث أنه صديقي ولا أود أن أكون سبباً في إحراجه ، فقال لي الوزير إن الدكتور عصام لايحبذ فكرة إنشاء الهيئة ، ولذا سيكون مستشاراً لوزير الصحة ، فإستأذنت الوزير في إحاطة الدكتور عصام علماً بالموضوع أولاً ، فرجاني ألا أفعل ذلك خشية إثارة المتاعب قبل إنشاء الهيئة .

وللحقيقة أقول إني لم أكن مرتاحاً لهذا الأسلوب ولكني تعرضت لضغط شديد حتى أقوم بإنشاء الهيئة دون إخطار مدير مركز بحوث الدواء الدكتور عصام الدين جلال ... كما أن عدم تحمسي لترك الجامعة مرة أخرى كان سبباً آخر

لترددي في قبول هذه المهمة ، خاصة وأنه لاتوجد أية مزية للعمل الجديد ... فبخلاف الصعوبات التي توقعتها عند إنشاء هذه الهيئة الجديدة ، فقد كنت أحصل على راتب ومخصصات الوزير حتى بعد أن تركت الوزارة ، إلا أن الضغوط كانت أقوى مني فتوكلت على الله وقبلت المهمة .

وصدر قرار إنشاء الهيئة الجديدة في أبريل ١٩٧٦ وبدأت عملي كرئيس لمجلس إدارتها ، وكان أول ما شرعت فيه هو زيارة الهيئات المشابهة في الدول المتقدمة التي سبقتنا في الرقابة الدوائية . وبعد إستشارة منظمة الصحة العالمية في الموضوع ، زرت هيئات الرقابة الدوائية في البلاد التي يتميز أسلوب الرقابة فيها وهي الولايات المتحدة والسويد ثم انجلترا وألمانيا الغربية ، وكانت زياراتي مفيدة ومثمرة ... ثم طلبت من منظمة الصحة العالمية أن تزودنا بخبير من تلك البلاد للمعاونة في وضع أسس الرقابة الدوائية ، وكان أن أرسلوا لنا مدير الرقابة الدوائية في السويد الدكتور لليستراند «**Lijilstrand**» الذي أقام معنا أسبوعين وأفدنا من خبرته أكبر فائدة .

غير أن تلك الهيئة وهي تابعة لوزير الصحة ـــ لم يتيسر لها أن تؤدي واجبها كما هو الحال في هيئات الرقابة في البلاد التي زرناها ، وذلك لأن وزارة الصحة والمسئولين عن قطاع الصيدلة فيها قاوموا مقاومة عنيفة وعنيدة فكرة نقل إدارة تسجيل الأدوية من وزارة الصحة إلى هيئة الرقابة الدوائية ، على الرغم من أن تسجيل الأدوية هو العنصر الأول والفعّال والأهم في الرقابة الدوائية ، فتسجيل الدواء لايتم إلا بعد الإقتناع الكامل بفائدته وأمان إستعماله وفي حدود السياسة الدوائية المرسومة تصنيعاً وإستيراداً ، وبدون عملية التسجيل لايمكن تداول الدواء في البلاد . وقد عرضنا خلال المناقشات المتعددة التي أجريت في هذا الصدد أن تنتقل الرقابة الدوائية كلها إلى قطاع بوزارة الصحة ، بحيث يكون التسجيل أحد عناصرها ، وهو نظام متبع في المملكة المتحدة ... إلا أن القائمين على شئون تسجيل الدواء أصروا على الاحتفاظ بمملكتهم ليتحكموا في تسجيل الدواء دون

مسئولية عن عناصر الرقابة الأخرىٰ .. لمصلحة من ..؟ لا أدري ! .

ثم جاء إلى وزارة الصحة وزيراً آخر هو الدكتور «إبراهيم بدران» أستاذ الجراحة المعروف والمهتم أبداً بمشاكل الحياة العامة في مصر والمجتهد لتلمس الحلول لها ، وكانت سياسة الانفتاح وما شابها من إستغلال فتقابل الدكتور بدران عدة مرات مع مجموعة المستوردين الجدد الذين لا هَمَّ لهم إلا إستيراد دواء تام الصنع لبيعه والحصول على أعلى المكاسب والأرباح ، وهو عمل تجاري بحت يشوبه الكثير من النقد ، ولا رابط بينه وبين صناعة الدواء التي كانت قد حققت تقدماً ونجاحاً ومشرفاً خلال فترة التأميم . وأضيفت إلى مسئولياتي في ذلك الوقت رئاسة اللجنة العليا للأدوية التي تحدد ما ينصح بإستيراده من الدواء المتعذر إنتاجه محلياً كما تشير أيضاً في أمور التصنيع ، ولا أقول ذلك إفتخاراً بما اسند لي آنذاك من مهام أو مسئوليات ، ولكن لأشرح ما عانيت خلال فترة الانفتاح الاقتصادي من هدم لأسس السياسة الدوائية التي تقوم عليها صناعة الدواء في مصر منذ عام ١٩٦٢ .. حتى بدأ الانفتاح .

ومن المؤسف أن بعض رؤساء الشركات الدوائية أسهموا بشركاتهم في خدمة شركات الانفتاح التي قامت لتنافسهم ، إذ ربما يفوزون بمناصب فيها بعد تقاعدهم ، كما أن شركات أجنبية عالمية كانت تصنع منتجاتها في مصر بعقود مع مصانع الأدوية مقابل نسبة مجزية ، بدأت في الإنسحاب من إتفاقياتها لإنشاء وكالات تجارية لها تقوم بإستيراد دواء تام الصنع من مصانعها في الخارج ، وقد وجد هؤلاء وهؤلاء تشجيعاً لا حدود له من القائمين على سياسة الانفتاح ، فقد قدم بعضهم إستجواباً في مجلس الشعب الى الدكتور ابراهيم بدران وزير الصحة عن تباطئه في تنفيذ سياسة الإنفتاح ، فأجاب الدكتور بدران على أصحاب الاستجواب بعنف مؤدب واضعاً مصلحة مصر في المقدمة أمام مصلحة المستوردين ..

وفي هذا الجو المشحون بالإحباطات ، والمنذر بأوخم العواقب ، زار مصر

الصديق الأستاذ الدكتور «ناصر الدين الأسد» وكان رئيسا للجامعة الأردنية في عمّان ، وطلب مني أن أعاونه في مشروع كلية الطب الجديدة في تلك الجامعة فرحبت بالفكرة وبخروجي من تلك الأجواء الإنفتاحية التي لم ولن أتعودها أبداً .

٣ ـ حزب مصر الاشتراكى و الحزب الوطنى الديمقراطى

أصدر الرئيس أنور السادات قراراً في يناير ١٩٧٦ بتشكيل لجنة مستقبل العمل السياسي في مصر لدراسة موضوع المنابر الذي قصد منه تطوير الاتحاد الاشتراكي العربي للتعبير عن المصالح المختلفة داخل تحالف قوى الشعب العاملة ، وقد إنتهت اللجنة إلى ضرورة الإبقاء على الإتحاد الاشتراكي وتطويره وإقامة منابر ثابتة فيه ، مع السماح بقيام منابر داخل إطاره وخارجه .

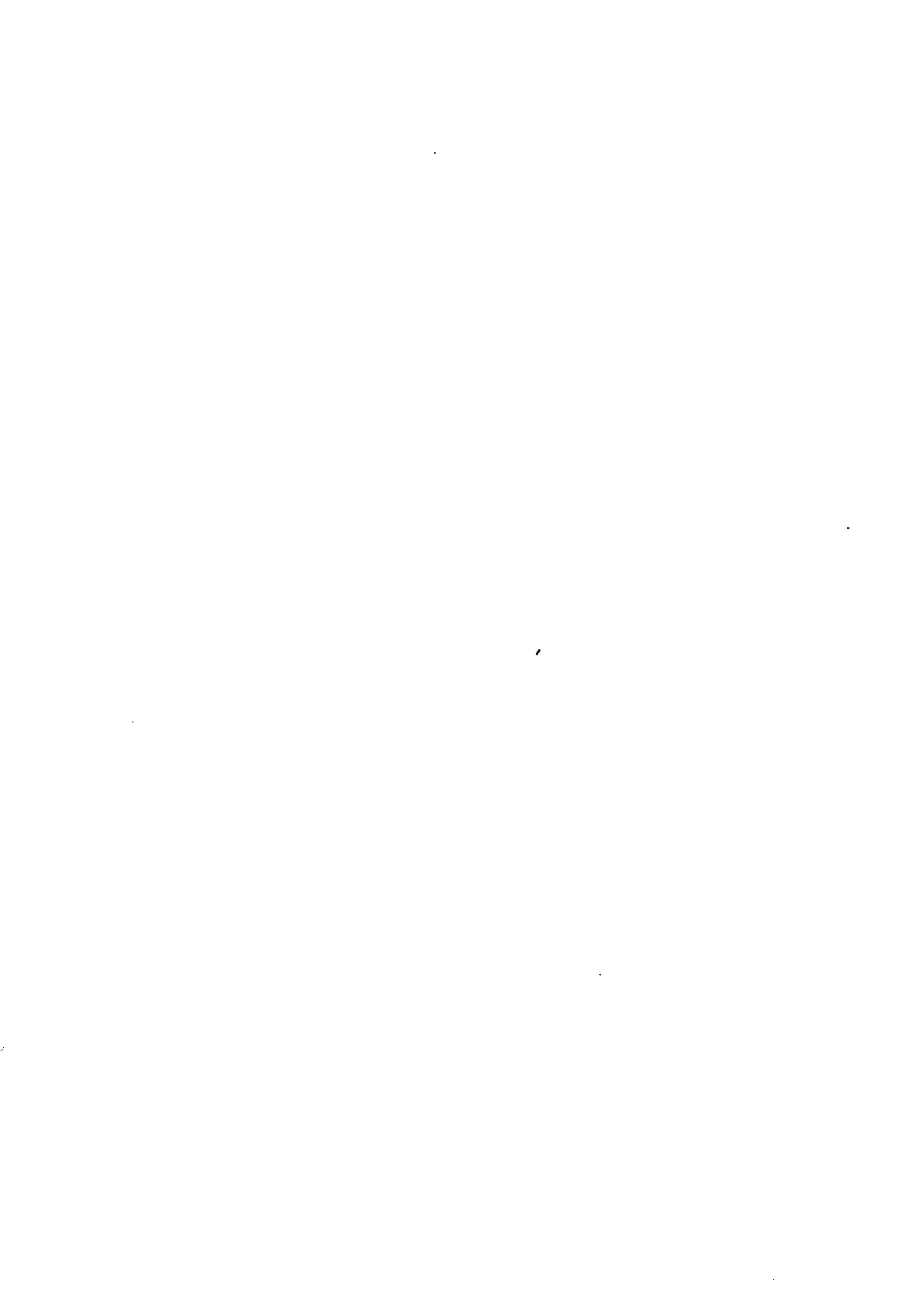
ثم عقد إجتماع مشترك للهيئة البرلمانية واللجنة المركزية في الرابع عشر من مارس ١٩٧٦ ، أسفر عن نشأة ثلاثة تنظيمات سياسية في إطار الاتحاد الإشتراكي هي : تنظيم مصر العربي الاشتراكي لتيار الوسط ، وتنظيم الأحرار الإشتراكيين لتيار اليمين وتنظيم التجمع الوطني التقدمي الوحدوي لتيار اليسار ، وهي الأحزاب التي إفتتحت تجربة التعددية في مصر والتي أضيفت إليها فيما بعد عدة أحزاب أخرىٰ .

شكل السيد ممدوح سالم رئيس الوزراء آنذاك حزب مصر الاشتراكي .. وفوجئت ذات صباح بأن إسمي منشور في جريدة الأهرام كرئيس للجنة الحزب للتنمية الاجتماعية ، وكانت اللجنة الثانية هي لجنة التنمية الاقتصادية ، ولما كنت قد عقدت العزم على عدم الاشتراك في أي عمل سياسي ــ فقد آثرت التزام الصمت .. ومرت أسابيع ، وسافرت إلى الاسكندرية لقضاء العطلة الصيفية ،

وهناك فوجئت بالسيد ممدوح سالم يتصل بي هاتفياً ويدعوني لمقابلته في رئاسة الوزراء في الو لكلي وفاتحني في أمر اللجنة ..

أبديت للسيد « ممدوح سالم » رغبتي في عدم الإشتغال بالسياسة ، ولكنه حاورني كثيراً ، حول أهمية المرحلة ، وأهمية المشاركة في عملية التطوير المنشودة ، فخجلت من الإصرار على الرفض ، وبدأنا العمل فعلاً بدعوة اللجنة إلى الإجتماع ، وكان في عضويتها أخوة من أفضل العناصر الوطنية في مجالات التعليم والصحة والخدمات الاجتماعية ، وهي ميادين عمل اللجنة وتعاون الوزراء المعنيون معها بمدها بالمعلومات والإحصاءات وحضور بعض اجتماعاتها حين طلب منهم ذلك .

وبعد فترة من العمل فاز الدكتور فؤاد محيى الدين بمنصب السكرتير العام للحزب وكان له رأي في تشكيل لجانه المختلفة .. فتفككت لجنة التنمية الإجتماعية الى عدة لجان ، وطلب إليَّ أن أرأس لجنة الشئون الصحية ، فانتهزت الفرصة للخلاص من العمل السياسي وأرسلت استقالتي الى رئيس الحزب دون ذكر الأسباب ، ولو أنها لم تكن لتخفي على السيد ممدوح سالم أو الدكتور فؤاد محيى الدين الذي حاول إثنائي عن عزمي ، إلا أن الأمور تطورت بعد ذلك بسرعة فائقة . فقد قرر الرئيس أنور السادات تشكيل حزب جديد لا يكون مرتبطاً بالاشتراكية ليحل محل حزب مصر الاشتراكى ، ورأس الحزب بنفسه بدلاً من السيد / ممدوح سالم . وكما هي العادة هاجر الغالبية العظمى من أعضاء حزب مصر الإشتراكي زرافة ووحداناً الى الحزب الوطني الديمقراطي الذي يرأسه رئيس الجمهورية ، ولم يبق في حزب مصر إلا نفر قليل لم يهاجر مع المهاجرين ، إذ لم يجدوا في أنفسهم القدرة على تغيير جلدهم بهذه السهولة الفائقة .



الفصل السادس

عشر سنوات فى الاردن



١ ـ الجامعة الأردنية

كان لحدثي الإنفتاح وأسلوب الحياة السياسية في ظل الأحزاب الجديدة أثرهما السيىء على نفسيتي ، فقبلت على إثر ذلك الإنتقال إلى الجامعة الأردنية في عمّان .

جاء طلب الأردن عن طريق ديوان الملك الحسين الى رئاسة الجمهورية التي أحالت الطلب الى رئيس الوزراء السيد ممدوح سالم ، الذي أرسل الطلب مع موافقته الى الدكتور ابراهيم بدران بوصفه وزيراً للصحة ، وحيث أنني كنت حتى تلك الأيام رئيساً لمجلس إدارة الهيئة القومية للرقابة والبحوث الدوائية التابعة لوزير الصحة .. وتردد الدكتور بدران كثيراً في تنفيذ تأشيرة رئيس الوزراء ، فلم يكن راغباً أن أترك عملي بجواره ، وحاول كثيراً أن يثنيني عن عزمي ، وبالمناسبة فإن الدكتور بدران كان محل هجوم أيضاً من أنصار الإنفتاح لدقته في تنفيذ السياسة الدوائية المقررة وسد الثغرات التي قد يتمكن الإنفتاحيون من المرور من خلالها ليعيثوا فساداً في سوق الدواء .. ولما رآني مصمماً على رأيي وعلى طلبي بإحالتى الى المعاش وافق على مضض .. وقد ترك الدكتور بدران الوزارة في التعديل التالي بعد ذلك مباشرة .

سافرت إلى الأردن في زيارة إستطلاعية بصحبة الدكتور « ناصر الدين الأسد » رئيس الجامعة ، وكان هذا الأديب الكبير هو الذي كان قد عرض عليَّ

أن أعاونه في مشروع كلية الطب بالجامعة الأردنية كما اشرت سابقاً ، وقدرت بعد تلك الزيارة التي إستمرت أربعة أيام أن مهمتي لن تكون صعبة ، فقدرت لها عامين إثنين .. الأول للدراسة ووضع التقارير ، والثاني للبدء في تنفيذ ما إستقر عليه الرأي بالنسبة لكلية الطب الجديدة .. إلا أن الأمور سارت في اتجاه مستقر سنة بعد أخرى أنجزنا فيها مشروعاً بعد آخر ، وكانت كلها ناجحة بتوفيق من الله .. وإمتدت فترة إقامتي في الأردن إلى عشر سنوات كاملة ، كوّنا خلالها « أنا وزوجتي » صداقات ممتازة لاتزال مستمرة إلى اليوم .

بدأت عملي بكلية الطب ، وكانت كلية جديدة ، بها عدد قليل من أعضاء هيئة التدريس لايفي بحاجاتها الآتية والمستقبلية ، وحددنا عشرة ميادين في التعليم الطبي علينا أن ندرسها ، ثم نبدأ في تنفيذها لتكون هذه الكلية في مقدمة مثيلاتها في المنطقة العربية ، وبالطبع كانت هناك مشكلات ، ولكنها أيضاً لم تكن مستعصية على الحل بالتأني والصبر والحياد في التصرف والبت في الأمور .

وفي الأسابيع الأولى لعملي دعيت إلى احتفال لإفتتاح معهد للصم والبكم يتبع صندوق الملكة « علياء » للعمل التطوعي ، وكان الاحتفال برئاسة جلالة الملك الحسين ، وكان عدد المدعوين قليلاً .. وبعد الإفتتاح مباشرة جاءني سكرتير الملك ، وأخبرني بأن جلالته يريد التحدث معي فرحبت شاكراً ، وتوجهت إليه فرحب بي أجمل وأرق ترحيب ، إذ كنت حديث العهد بوجودي في الأردن ، وطلب إليَّ الملك أن نجلس ونتحدث في فرصة قريبة ، هكذا كان الملك مهذباً ومجاملاً .. وكذلك كان الأمير حسن ولي العهد على نفس الشاكلة من التهذيب والمجاملة ، فقد قابلته عدة مرات في مناسبات مختلفة ، وكان دائماً مرحبا وودوداً بشوشا .

قابلت عدداً غير قليل من الأطباء داخل الجامعة وخارجها ممن كانوا من بين طلابي في كلية الطب بجامعة عين شمس ، وقد إستقبلوني أحسن إستقبال

وأكرموا وفادتي في هذه المرحلة المبكرة من إقامتي في الأردن ، وكان لهذا الإستقبال الكريم ، وأحاديث الذكريات عن القاهرة أحسن الأثر نفسي ، وكان العامل الأول لإستقراري في الأردن لهذه الفترة الطويلة ، أما العامل الثاني فكان عضويتي في نادي روتاري عمان ، وقد كنت عضواً في روتاري جنوب القاهرة عندما سافرت .. وفي نادي عمان تعرفنا زوجتي وأنا ، على نخبة ممتازة من المهنيين ورجال الأعمال الأردنيين الذين هيأوا لنا أجواء إجتماعية ممتازة ، إستمرت طوال إقامتنا في عمان .. وكان العامل الثالث هو وجود سفير لمصر إمتاز بحبه للناس وبحياته الاجتماعية الغنية ، وبحرصه على دعوة المصريين المغتربين الى منزله كلما زار عمان ضيف أو وفد مصري ، وكانت تلك الزيارات لاتنقطع ، رغم إنقطاع العلاقات الرسمية بين مصر والدول العربية .. وقد كان للسفير « نبيل بدر » جهود موفقة في عودة العلاقات بين مصر والأردن قبل أن يعلن العرب تصالحهم مع مصر بعدة سنوات .

كانت كلية الطب جديدة كما ذكرت ، وإرتبطت بها كلية للتمريض ، كانت عميدتها أستاذة فاضلة من المعهد العالي للتمريض بالاسكندرية وهي الدكتورة وريفة سعد . وقد قمت بالاشراف على كلية التمريض كنائب لرئيس الجامعة للشئون الطبية (رئيس الجامعة يجب أن يكون أردنياً بحكم القانون) ، بعد أن كنت قد تفرغت في البداية لأمور كلية الطب .. وبعد نجاح هاتين الكليتين في تأدية رسالتهما الجامعية والوطنية ، فكرنا في إنشاء كلية للصيدلة ، ثم كلية لطب الأسنان ، وقد إقتضىٰ ذلك توسعات عديدة في المباني ، فأضيفت أجنحة جديدة وأنشىء مبنيان حديثان للصيدلة وطب الأسنان ، ومبنىٰ مستقل لمركز التعليم الطبي الذي نمت وظائفه ، ونما نشاطه بسرعة مذهلة لتسد حاجة الكليات الطبية « وغير الطبية فيما بعد » ، للتدريب والتأهيل والخدمات التعليمية المختلفة .. أما العيادات المتخصصة لطب الأسنان فقد أفردنا لها دوراً كاملاً مساحته ٣٥٠٠ متر مربع في المبنىٰ الجديد للمستشفىٰ التعليمي الجديد

الذي أقيم أساساً للعيادات الخارجية والمختبرات ، وجهزت عيادات طب الأسنان أفضل تجهيز .

في شهر سبتمبر من عام ١٩٨٠ أختير الدكتور « ناصر الدين الأسد » لرئاسة مركز بحوث الدراسات الإسلامية ، ثم أختير بعد ذلك وزيراً للتعليم العالي ، وكانت وزارة جديدة في الأردن ، فخلفه في رئاسة الجامعة الدكتور عبد السلام المجالي ، وكان كبيراً لأطباء الجيش ووزيراً سابقاً للصحة والتعليم ، وقد سبق أن تقابلت وإياه عدة مرات من قبل ، كانت الأولىٰ في مؤتمر التعليم الطبي الثاني الذي عقد في طهران عام ١٩٧٠ ، إذ كان وزيراً للصحة وكنت أنا وزيراً للتعليم العالي ، ثم زارني في الكويت عام ١٩٧٥ عندما كنت مديراً لجامعتها وكان آنذاك مديراً للجامعة الأردنية ، وكان اللقاء الثالث أيضاً في طهران عام ١٩٧٨ قبل قيام ثورتها بأشهر قليلة ، وكان الدكتور المجالي آنذاك وزيراً للتعليم ، وكان مدعواً مع وزير الصحة السيد « عبد الرؤوف الروايدة » في الاجتماع الإستشاري الذي نظمته الصحة العالمية ، وحضرته كمستشار لهذه المنظمة بهدف التنسيق بين المنتج والمستهلك .. بين التعليم الطبى ووزارة الصحة ، ورغم معرفتى السابقة برئيس الجامعة الجديد ، إلا أنني رأيت أن أعطيه الحرية الكاملة في اختيار معاونيه ، فأرسلت له صورة من الخطاب الذي أرسلته إلى رئيس الجامعة السابق الدكتور ناصر الدين الأسد بمناسبة إنتهاء مدة العامين التي وعدت بقضائهما في الجامعة الأردنية ، مع خلاصة وافية بما أنجزناه خلال هذين العامين ، إلا أن الدكتور المجالي تمسك بوجودي في الجامعة لإستكمال المسيرة .. وقد كان أن عملت معه لمدة ست سنوات كاملة كنائب للرئيس للشئون الطبية ، ثم أضيفت إلىَّ مسئولية الكليات العلمية الأخرىٰ كنائب لشئون الكليات العلمية ، وقد أتممنا خلال هذه الفترة ماأشرت إليه سابقاً من دعم لكليتي الطب والتمريض ، وإنشاء لكليتي الصيدلة وطب الأسنان والمستشفى التعليمي الجديد ، وتطوير في الكليات العلمية الأخرىٰ .

ولقد كانت العلاقة القائمة بيني وبين الهيئات الأخرىٰ خارج الجامعة قائمة على الود والإحترام ، فطلبة الطب والتمريض كانوا يتدربون ، بالإضافة إلى مستشفىٰ الجامعة التعليمي ، في المستشفىٰ الرئيسي لوزارة الصحة في عمّان ، وكذلك في مستشفىٰ القوات المسلحة .. وإستصدرنا قانوناً للألقاب العلمية الشرفية تمنح للزملاء العاملين في تلك المستشفيات ممن يسهمون معنا في التعليم الطبي في مستشفياتهم ، وقد نجح هذا النظام ربما أكثر من نجاحه في مصر حيث تشتد الحاجة إلى التوسع في فرص التعليم والتدريب الإكلينيكي خارج أسوار الجامعة .

وكان مما أسعدني خلال إقامتي في الأردن أن عدداً من الزملاء في كلية الطب وفي غيرها قد تبوأوا مراكز مرموقة في الجامعات الأردنية الأخرىٰ بعد ذلك وفي الوزارات أيضاً ، وكان منهم الدكتور « كامل العجلوني » الذي كان مساعداً لي في كلية الطب ، فقد أختير وزيراً للصحة فيما بعد ، وهو يرأس الآن وقت كتابة المذكرات ، جامعة العلوم والتكنولوجيا ، والدكتور « محمد أحمد حمدان » الذي زاملني عميداً لكلية العلوم في الجامعة الأردنية قد أصبح رئيساً لجامعة اليرموك ، ثم وزيراً للتعليم . ومع نمو الجامعة وإزدهارها بدأ الإتجاه إلى إختيار بعض الوزراء الآخرين من بين أعضاء هيئة التدريس بها .

٢ ـ حول اجتماع مجلس وزراء الصحة العرب

بعد عام واحد من عملي في الأردن ، وقعت مصر « معاهدة الصلح مع إسرائيل » فقطعت الدول العربية علاقاتها وصلاتها بمصر ، ونقل مقر جامعة الدول العربية ومنظماتها إلى بلاد عربية أخرىٰ ، ولم تسلم من هذه المقاطعة الإتحادات المهنية العربية ، رغم أن مصر هي التي أنشأتها ودعت الدول العربية للإنضمام إليها ، وكان باع مصر طويلاً في عقد المؤتمرات الطبية ، وكان دور الجمعية الطبية المصرية في ذلك ناجحاً ومؤثراً ، فقد نجحت في عقد العديد من المؤتمرات منذ عام ١٩٢٨ ، وكان بعضها دولياً بمعنىٰ الكلمة ، وأنشيء بعد ذلك « وبنفس الحماس » إتحاد الأطباء العرب الذي شارك في عقد المؤتمرات الطبية العربية السنوية ، تلك المؤتمرات التي كانت تعقد سنة في مصر وسنة في بلد عربي آخر ، ومن خلال إشتراكي في تلك المؤتمرات تمكنت من زيارة البلاد العربية والإحتكاك بأطبائها والوقوف على الحالة الصحية وأحوال التعليم الطبي في هذه البلاد .

وعقب توقيع المعاهدة في عام ١٩٧٩ ، ومقاطعة العرب لمصرة عشر سنوات انقطعت علاقاتنا العلمية والتعليمية مع الدول العربية ولم يكن ذلك مفيداً لتلك الدول أو لمصر ، وأذكر أنه في إحدىٰ المرات التي إجتمع فيها مجلس وزراء الصحة العرب «دون مصر» في عمّان ، أن أبديت لوزير الصحة الأردني الدكتور «زهير ملحس» إستغرابي لهذا الموقف العدائي في الشئون المهنية والعلمية، ولهذا الخلط بين

السياسة ومساوئها وبين العلاقات الودية القائمة بين الأطباء العرب وهيئاتهم وجمعياتهم ومؤتمراتهم ، فدعاني الوزير الأردني إلى إجتماع مشترك معه ومع وزير الصحة في السعودية وفي الكويت ، وأبدى هؤلاء الوزراء أسفهم لهذه القطيعة وأملهم في أن تنتهي المبررات التي أدت إليها ، وكان علينا أن ننتظر عدة سنوات أخرى إلى أن أعيدت العلاقات من جديد بين مصر والدول العربية في عام ١٩٨٩ .

٣ ـ جامعة القدس المفتوحة

في ١٩٨٦/٢/٨ ، انتهزت فرصة بلوغى الخامسة والستين من العمر ، وهو سنّ التقاعد في الجامعة الأردنية، فأرسلت خطابا رقيقاً إلى الدكتور المجالي رئيس الجامعة ، أخطره فيه ببلوغي هذه السن ، وأنه قد آن لى أن أستريح بعد أن قضيت أكثر من أربعين عاماً في خدمة العلم والتعليم والبحث العلمي ، في مصر وفي الوطن العربي الكبير ، وكنا في منتصف العام الدراسى ، ولم يشأ الدكتور المجالى أن يرد على رسالتى إلا في نهاية أشهر الصيف ، حيث أرسل إلى خطاباً أكثر رقة من خطابى اليه ، كله ثناء ومجاملة وتمنيات بموفور الصحة والعافية . وبدأت في الإعداد لرحلة العودة إلى الوطن ، ومغادرة الأردن بعد ثمان سنوات من العمل والانتاج ، وبهذه المناسبة اذكر أني اكتشفت بعد ذلك أن القانون الذي كان يشترط في رئيس الجامعة أن يكون أردني الجنسية قد عُدل منذ فترة وأضيفت اليه مادة تشترط أيضاً أن يكون نائب الرئيس أردنياً ، ولكنهم أخفوا ذلك الأمر عني ، ولم يعلنوا هذه المادة الجديدة إلا بعد أن تركت عملي بالفعل ، وقد أسعدتني هذه اللفتة الكريمة التي أضافت الكثير إلى رصيد الأردنيين في قلبي من الذوق والإحترام .

وفي إحدىٰ الحفلات قبل سفرى قابلت صديقاً فلسطينياً هو الدكتور « وليد قمحاوي » الذي كان نقيباً لأطباء الأردن قبل عام ١٩٦٧ .. كان غارقاً بكل حواسه في تنفيذ مشروع تعليمي ضخم هو إنشاء « جامعة القدس

المفتوحة » ، التي تهدف إلى إتاحة الفرصة للفلسطينيين في الأرض المحتلة وفي الشتات لإستكمال تعليمهم العالي وثقافتهم العامة ، عن طريق إستغلال وسائل التعليم عن بعد ، وكانت تجربة الدكتور قمحاوي أول تجربة من نوعها في الوطن العربي ، إلا أن التجربة بشكل عام كانت قد برزت عالمياً بعد نجاح الجامعة المفتوحة في بريطانيا ..

كان الدكتور القمحاوي قد دعاني مع زمرة من الزملاء المهتمين بالتعليم إلى إجتماع في المقر الموقت لهذه الجامعة في عمّان ، لمناقشة خطوات تنفيذ هذا المشروع الزائد ، والذي كان قد سبقت دراسته قبل ذلك بعدة سنوات في منظمة اليونسكو ، التي أصدرت تقريرها الذي أسهم فيه كثير من الجامعيين الفلسطينيين في عام ١٩٨٠ ، غير أن الإعتداء الاسرائيلي على لبنان عام ١٩٨٢ قد عطله وأخّر تنفيذه لإنشغال الفلسطينيين في صد العدوان .. ومع تعيين الدكتور قمحاوي مديراً لهذا المشروع بدأ التنفيذ مع نهاية عام ١٩٨٥ ..

إنفرد بي الدكتور القمحاوي وسألني إن كنت جاداً في قرار عودتي إلى مصر وخلودي للراحة ، ولما أجبته بالايجاب .. بدأ يشرح لي الأهداف النبيلة التي يرمي إليها المشروع ، وما يتعرض له الفلسطينيون في الأرض المحتلة من عنت المحتلين وإغلاقهم المستمر للجامعات ومعاهد التعليم المختلفة ، وعدم توافر الفرص الكافية للتعليم وإستمراره ، وإن أنسب أسلوب لتحقيق هذه الفرص في الوقت الحاضر هو أسلوب التعليم عن بعد في الجامعة المفتوحة ، خاصة وأن الفلسطينيين يضطرون إلى الهجرة وإلى العمل المبكر لكسب الرزق ، رغم رغبتهم في مواصلة الدرس والتعليم .. وطلب إليّ الدكتور قمحاوي أن أعاونه في تنفيذ هذ المشروع الكبير ..

إن ما يجب أن يعيه الجميع هو أن الجامعة المفتوحة ليست فكرة لحل مشكلة الثانوية العامة وضعف المجاميع والمعدلات كما يعتقد البعض ، فذلك المفهوم يجب أن يصحح ويستقيم قبل أن تشوه الفكرة التي شرع في تنفيذها في مصر .

أما الهدف من إنشاء الجامعة المفتوحة فهو تمكين من فاتهم فرصة إكمال التعليم من العودة لمواصلة ما فاتهم ، مع مراعاة ظروفهم التي تختلف بالتأكيد عن ظروف الطلبة النظاميين .

وعلى ذلك فمن زيارتي للجامعة المفتوحة في بريطانيا ، وجدت أن قانون الجامعة المفتوحة كان يحدد ٢١ عاماً كحد أدنى للإنتساب إليها ، أما الكثافة الفعلية فكانت بين من تتراوح أعمارهم بين ٣٠ إلى ٥٠ سنة . والطالب فى الجامعة المفتوحة له أن يحدد ما إذا كان يريد التسجيل سنة أو سنتين لمجرد التزود بالعلوم والمعلومات في مجال عمله أو اختصاصه .. أو الاستمرار حتى الحصول على درجة البكالريوس ، وربما الماجستير والدكتوراة .. مع مراعاة أن الطالب في الجامعة المفتوحة قد يحتاج إلى ضعف عدد السنوات التي يحتاجها الطالب النظامي ، الذي لايحمل سوىٰ مسئولية التعليم .. كذلك فإن تجربة بريطانيا بإعتبارها هى الأساس في كل التجارب اللاحقة ، قامت على تقسيم البلاد الى عدة مناطق تعليمية « ١٣ في بريطانيا » ، ولكل منطقة كافة الإمكانات اللازمة لإنجاح التجربة في حدودها ، حيث لامعنى في أن تقام الجامعة في مقاطعة أو محافظة ليقطع لها الطلاب عشرات أو مئات الأميال للإنتساب إليها ، وإلا إنعدمت إحدى أهم ميزات تخفيف الأعباء على المنتسبين ، كما أن الجامعة ترسل لكل طالب كافة الكتب والدروس المقررة ، وتدله على « مرشد » قريب من سكنه ، وهو شخص حاصل على درجة الماجستير ، ومهمته شرح الدروس المستعصية على الطالب ، علاوة على مهمته في تصحيح الواجبات والتمارين للطلبة المقيمين في نطاق مسئوليته الجغرافية ، ذلك بالطبع بخلاف حضور الطالب في أوقات معينة إلى الكليات لإستخدام المعامل العلمية التي يتولى القائمون على شئون الجامعة المفتوحة إستئجارها من الجامعة . بذلك نجد أن الأمور كلها ميسرة من أجل هدف واحد هو إتاحة فرصة التعليم للجميع ممن فاتتهم الفرصة كل حسب ظروف ، ولذلك نجد أنه في الوقت الذي تتراوح فيه أعداد الطلاب في أية

جامعة بريطانية مابين ستة إلى عشرة آلاف طالب في الجامعة الواحدة بكل كلياتها ، فإن عدد المنتسبين إلى الجامعة المفتوحة هناك قد بلغ مائة ألف حسب حسب إحصاءات ٨٨ ـــ ١٩٨٩ ، وهو عدد قد يبدو كبيراً جداً .. ولكن ماهو الحال إذا عرفنا أن الجامعة المفتوحة في تايلاند تضم نصف مليون منتسب .. ؟

أما الجامعة الأهلية والتي يخلط البعض أحياناً بينها وبين الجامعة المفتوحة ، فما هي إلا مشروع إستثماري قد يكون جيداً وجاداً ، ولكن الهدف الأساسي منه هو الكسب ، وربما كانت هناك أسباب أخرىٰ إضافية مثل الحال في الجامعة الأمريكية التي تعمل على نقل ونشر قيم وثقافات أمريكية ، وإلى تمرير أهداف ومرام سياسية بعينها ، وإلى ممارسة أدوار أخرىٰ .. إضافة بالطبع إلى هدف الربح والذي يأتي نتيجة المصروفات السنوية الباهظة التي تعد بالآلاف للطالب الواحد .. والغريب حقاً أن تجد الجامعة الأمريكية في مصر مثلاً تقوم علاوة على مافات بجمع التبرعات .. والمدهش أن الإستجابة إلى ذلك عالية وسريعة جداً وبمبالغ كبيرة ..

قبلت بعد تفكير وتردد معاونة الدكور القمحاوي في مشروع جامعة القدس المفتوحة ، وكان عليَّ أن أدرس المشروع جيداً ، مستعيناً بالمكتبة الضخمة في الجامعة .... وكان عليَّ أن أبدأ في زيارة الجامعة البريطانية المفتوحة للإطلاع أكثر على نظمها ، وبعدها زرت الجامعة الألمانية المفتوحة في هاجن ، وكانت حصيلة القراءات التي شملت كل ماكتب عن التعليم عن بعد ، وحصيلة الزيارات كثيرة ومفيدة جداً .

عملت مستشاراً في بادىء الأمر لجامعة القدس المفتوحة ، ثم إقتضت النواحي التنفيذية أن أقبل منصب نائب رئيس الجامعة ، ومن البديهي أن عملي بها كان مختلفاً عن عملي في الجامعات الأخرىٰ التقليدية .. وقد وافقت السلطات الأردنية على قيام المقر المؤقت للجامعة في عمّان ، والبدء في أنشطتها ، وتعاونت

بعض الجامعات الأردنية معنا في سبيل إعداد البرامج والمواد التعليمية ، وكان تعاون أعضاء هيئة التدريس الجامعية كاملاً ومتميزاً .. فقد أقبلوا على إعداد البرامج والمواد التعليمية بكل حماس ، ولا يخفي أن معظمهم كان من أصول فلسطينية .

وبعد عامين كاملين أنجزنا خلالهما الكثير ، شعرت بحاجتي الفعلية إلى الراحة وقد تجاوزت السابعة والستين من العمر .. فعدت إلى مصر في العشرين من يوليو ١٩٨٨ ، بعد عشر سنوات من الغياب .. وحتى لحظة السفر لم يكن إلحاح الدكتور القمحاوى واحتجاجه قد توقف ، لكن إصراري هذه المرة كان نهائياً .

٤ ـ نادى الجالية المصرية فى الاردن

إهتمت وزارة الهجرة وشئون المصريين في الخارج منذ سنوات بإتخاذ بعض الإجراءات لربط المصريين العاملين في الخارج بالوطن الأم ، وذلك لأسباب نفسية وأسباب إقتصادية في نفس الوقت ، وإهتم سفير مصر في الأردن آنذاك السفير « إيهاب وهبة » بهذا الأمر ، ودعاني عام ١٩٨٦ إلى تكوين ناد لأبناء الجالية المصرية ، يكون آداة للتعارف بينهم وصلة لهم مع الوطن ، ويسّر لنا عملية الإنشاء والتسجيل ، وإنتخبني النادي في أول جمعية عمومية له لأكون رئيساً لمجلس إدارته ، إلى أن تركت الأردن عام ١٩٨٨ .

وأذكر لهذا النادي نشاطين بارزين خلال تلك الفترة .. كان الأول عقد لقاء مفتوح بين أعضاء النادي والشخصيات المصرية العامة ، وأذكر من تلك اللقاءات المثمرة ، اللقاء الذي عقد مع الدكتور « رفعت المحجوب » رحمه الله ، وكان آنذاك رئيساً لمجلس الشعب ، ولقاء مع الدكتور « عاطف صدقي » رئيس الوزراء وكان يصاحبه عشرة وزراء مصريين في تلك الزيارة ، وكان تبادل الرأي خلال اللقاءين صريحاً ومباشراً وتلقائياً وفعّالاً .

أما النشاط الثاني فكان إقامة سوق سنوية للإنتاج المصري للدعاية أولاً ولدعم صندوق النادي ثانياً ، وقد أقيم السوق الأول في شهر نوفمبر عام ١٩٨٧ ، وقدرنا للسوق يوماً كاملاً من العاشرة صباحاً حتى السادسة مساءً في أحد أيام

الجمعة .. ولكننا فوجئنا بعد إفتتاح السوق أن الأردنيين تخاطفوا البضاعة المعروفة التي نفذت بالكامل خلال ساعتين فقط ، حتى أننا لم نجد مانعرضه بعد الساعة الثانية عشرة ظهراً ، حتى الوجبات المصرية التي أعدها الفندق للزوار أتوا عليها قبل الظهر ، ومما يذكر أن معظم ماعرض من إنتاج مصري كان تبرعاً من الشركات المصرية سواء في القطاعين العام أو الخاص .

أما المعرض الثاني فأقيم في شهر نوفمبر ١٩٨٨ ، بعد عودتي إلى مصر ، إلا أنني حرصت على السفر إلى عمّان لحضوره وساهمت فيه قدر طاقتي .. ونجح كسابقه بتوفيق الله .

الفصل السابع

العودة الى مصر



عدت إلى مصر وكل أملي أن أقضي ماتبقى لي من عمر في العمل الأهلى التطوعي ، فعدت إلى اللجنة الطبية لجماعة الرواد ، وكان موضوع بحثها في ذلك العام ١٩٨٨ عن الأسباب الكامنة وراء عدم نجاح جهود تنظيم الأسرة للإقلال من معدل الزيادة السكانية ، وعدت إلى نادي روتاري جنوب القاهرة ، ورحب بي الزملاء الذين صاحبتهم قبل سفري إلى الأردن ، ويأخذني الحديث عن الروتاري إلى التأكيد على أن المشروع الصحي والإجتماعي الكبير الساعي للقضاء على مرض شلل الأطفال في العالم مع حلول عام ٢٠٠٠ ، سيكون في حال نجاحه خيراً على مصر كلها .. خاصة وأن الروتاري لاتهتم بمفردها بهذه القضية ، وإنما إلتقت جهودها مع جهود منظمة الصحة العالمية ، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة « يونيسف » في هذا الصدد ، وإلتقى أيضاً مع إهتمام مصر الخاص بهذا الموضوع والإعلان عن وثيقة حقوق الطفل المصري ، ونية الحكومة في القضاء على شلل الأطفال في مصر بحلول عام ١٩٩٤ .

وقد تعهد الروتاري الدولي عن طريق مايسمى بالمؤسسة الروتارية بتزويد مصر بالطعم الواقي من مرض شلل الأطفال حتى عام ١٩٩٤ بما قيمته ٢,٥ مليون دولار ، وقد شكلت لجنة لمتابعة المشروع من نوادي الروتاري في مصر أسندت إلى رئاستها للتعاون مع وزارة الصحة في خطة الحفز الاجتماعي لتحقيق هذه الرسالة .

وقد دعيت أيضاً للإشتراك في جمعيات أهلية جديدة ، ورحبت بذلك وشاركت في جمعية محبي الأشجار التي تبذل الجهود لمحاولة الإبقاء على ضاحية المعادي ، « حيث نسكن » ، خضراء كما كانت من قبل ، وأشارك أيضاً في عضوية الجمعية المصرية لخريجي الجامعات البريطانية ، حيث أنني حصلت على درجة الدكتوراه من جامعة لندن في يونيو ١٩٤٩ ، ولهذه الجمعية نشاط ثقافي وإجتماعي ملحوظ .. وهناك أيضاً جمعية أهلية أنشئت حديثاً للدعوة إلى الإهتمام ببحوث الصحة من أجل التنمية ، مازالت في مراحل التكوين الأولى إلا أننا نعطيها من وقتنا وفكرنا الكثير في الوقت الحالي .

أما فيما يخص العمل الجامعي ، فقد تفضل الزملاء في كلية الطب بجامعة القاهرة ودعوني للعودة إلى قسم الأدوية الذي كنت أرأسه وأزاول نشاطي الأكاديمي من خلاله ، وصدر قرار من رئيس جامعة القاهرة في أول شهر ديسمبر من عام ١٩٨٨ بتعييني أستاذاً متفرغاً في هذا القسم لمدة عامين .. ولي هنا وقفة أتحدث فيها عن مشاهداتي خلال قيامي بهذه المهمة ، فقد شاهدت تغييراً ملحوظاً في أجواء العمل ، يتلخص في تسيب لامبرر له وعدم جدية في العمل وفقدان القدوة والتي إن وجدت لاتتبع ..

بحثت عن تفسير لتلك السلبيات ، وبحث معي القلة من أعضاء هيئة التدريس ... منهم من قال إنها روح العصر الذي نعيشه .. ولم أقتنع .. ومنهم من قال إن السبب هو كثرة أعضاء هيئة التدريس وقلة العمل المنوط بالقسم ، مما أدى إلى التواكل والإهمال .. والحقيقة هنا أن عدد أعضاء هيئة التدريس أكبر بكثير من الواجبات المنوطة بالقسم ، وبالتالي هناك بطالة مقنعة ، إلا أن ذلك لايعني ألا يواظب أعضاء هيئة التدريس على الحضور ليعملوا بالقراءة والبحث العلمي كل في ميدان اهتمامه .. وعلى ذكر البحث العلمي ، وهو أحد أركان الترقية من درجة أكاديمية إلى درجة أعلى ، فقد شاهدت ، وياهول ماشاهدت إذ تقدم بعض أعضاء هيئة التدريس ببحوث لتقييمها تمهيداً للترقية ، وكانت بحوثاً لم

يقوموا بها ، ولم يشاركوا فيها ، وربما لايعلمون عنها شيئاً !! لا أدري إن كنت أستطيع الاستمرار في هذا الجو الموبوء لأكافح مع غيري من الشرفاء .. فليس كل أعضاء هيئة التدريس من هذا الصنف الذي أشرت إليه .

وقد فطن المجلس الأعلى للجامعات أخيراً لظاهرة الانتاج العلمى الذى لم ينتجه المتقدم به ، وأصدر قراراً بتسجيل كل ما تقوم به عضو هيئة التدريس من بحوث حتى يتسنى لرئيس القسم الرد على لجنة الترقيات أن هذه البحوث من أنتاج أم لا .

لقد انتهزت فرصة دعوة زملائي وتلاميذي في جامعة أسيوط لأشاركهم في اليوم العلمي لكلية الطب ولألقي محاضرة عامة عن التعليم الجامعي ، فتحدثت إليهم عن نشأة هذا التعليم في مصر ، ثم تطرقت إلى تحليل لسمات التعليم الجامعي المعاصر كي تكون دليلاً لما نرجوه للتعليم الجامعي في مصر ، ثم تحدثت بعد ذلك عن تطور أنظمة الجامعات المصرية منذ إنشاء الجامعة المصرية الأولى في عام ١٩٠٨ وانجازاتها المختلفة ، قبل أن أتطرق إلى المشكلات الرئيسية التى تصادف التعليم الجامعي في مصر حالياً ، وهي تتلخص في غياب المعايير المنضبطة لتقييم الأداء الجامعي في مستوياته المختلفة ، والقصور في تطبيق الأساليب التكنولوجية الحديثة في الإدارة الجامعية وفي العملية التعليمية ، وغياب الهياكل التنظيمية للأقسام العلمية ، وازدحام الجامعات فوق طاقاتها بالطلبة ، مما أثر في مستوى مايقدم لهم من خدمات تعليمية ورياضية واجتماعية ، وضعف العلاقة بين الجامعة ومؤسسات الإنتاج والخدمات ، وفوق ذلك كله ، قصور التشريع الحالي عن إيجاد الحلول السلمية لهذه المشكلات .

وفي مجال التعليم الجامعي أيضاً تفضل السيد وزير التعليم وأشركني في مجلس إدارة مركز دراسات وبحوث التعليم العالي ، كما تفضل وأسند إليَّ رئاسة لجنة مهمتها الأساسية تطوير الأداء الجامعي . وقد سرني أيضاً أن أعود إلى المشاركة في أنشطة

أكاديمية العلوم والتكنولوجيا عن طريق مجلس البحوث الطبية ، الذي كنت أرأسه عند إنشائه عام ١٩٧١ ، وفي شعبته الخاصة ببحوث الأدوية ، كما سرني أن دعاني الصديق الدكتور « ابراهيم بدران » لعضوية لجنة خاصة يرأسها ، مهمتها كتابة تاريخ الطب في مصر خلال المائتي عام الماضية .

وإضافة الى ذلك ، كان نشاطي في منظمة الصحة العالمية مستمراً دون توقف ، أساساً في مجال الأدوية بوصفي ضمن مجموعة خبراء المنظمة في هذا المجال ، وأشارك حالياً في برنامجين من برامج المنظمة . الأول بشأن إستعمال الأدوية الأساسية ، والثاني بشأن التوالد البشري الذي يهتم ببحوث تنظيم النسل .

وهكذا لم أخلد إلى الراحة كما كنت أنوي .. إلا أنني على كل حال أستمتع بكل هذه الأنشطة أيما إستمتاع ، فهي ليست وظائف بالمعنى المفهوم ، ولكن أغلبها تطوعية محببة إلى نفسي أقوم بها عن طيب خاطر ، وأشعر خلال ذلك أنني أديت خدمة نافعة للوطن وللإنسانية .

ملحق الصور





ندوة فى الجمعية العلمية لطلبة الطب بعنوان « الأغلبية دائماً على خطأ »
ويظهر د . طه حسين والدكتور محمد كامل حسين الجراح والأديب المشهور
فى مقدمة الصورة وفى الخلف يقف من اليمين د . أمين طرخان راعى
الجمعية وعلى يمينه الطالب عبد الوهاب البرلسى سكرتير الجمعية
(١٩٤٢)



طالب الطب فى عيادة رعاية الحوامل (١٩٤١)



الطبيب الشاب فى العيادة الخارجية لمصلحة السكك الحديدية (١٩٤٥)



الطبيب الشاب فى إحدى البعثات الطبية التى سافرت إلى سوريا لمساعدة الأخوة السوريين فى كفاحهم ضد الاحتلال الفرنسى وإلى اليسار إحدى متطوعات الهلال الأحمر السورى

التدريب العسكرى خلال عدوان ١٩٥٦



المدرس الشاب بكلية الطب (١٩٥٣)



مع أعضاء الأسرة الجامعية فى رحلة إلى السويس (١٩٥٥)



د . محمد نجيب هاشم وزير التربية والتعليم يسلم د . البرلسى وسام الجمهورية الذى منحه إياه الرئيس جمال عبد الناصر وإلى جانب الوزير د . سليمان حزين ثم د . عبد العزيز السيد (١٩٦٠)



بعض أعضاء هيئة التدريس فى رحلة إلى سوريا بمنطقة « صلنفة » ومن اليمين : د . عبد المحسن سليمان عميد الكلية وحرمه - حرم الدكتور البرلسى - الدكتور البرلسى - الدكتور التاودى - د . التونسى (١٩٥٨)



د . نور الدين طراف رئيس المجلس التنفيذى المصرى ١٩٦١ يسلم الدكتور البرلسى ميدالية البحث الممتاز ويرى فى الصورة د . سليمان عزمى رئيس الجمعية الطبية المصرية



صورة تذكارية فى إجتماع روتارى القاهرة ١٩٨١ وفيها د . عبد العزيز سامى - د . البرلسى - د . عثمان سرور - د . عبده سلام « الواقف » وجميعهم أعضاء أيضاً فى جماعة الرواد



د . البرلسى عميد كلية الطب يشرح للسيد / سيد يوسف وزير التربية والتعليم مكونات المستشفى التعليمى لكلية الطب جامعة أسيوط وفى أقصى اليسار الدكتور سليمان حزين رئيس ومنشىء جامعة أسيوط (١٩٦٢)



وفد مصر فى المؤتمر الإقليمى للتعليم الطبى فى طهران ١٩٦٢ من اليمين : د . لطفى أبو النصر - د . البرلسى - د . عبد الرحمن الصدر - د . محمد سليمان



مع المحافظ أحمد كامل فى أسيوط (١٩٦٦)



مع المحافظ سعد زايد فى أسيوط (١٩٦٤)



د . البرلسى مع السيدين ممدوح سالم محافظ أسيوط إلى اليسار والسيد عبد المحسن أبو النور الأمين العام للإتحاد الاشتراكى (أكتوبر ١٩٦٧)



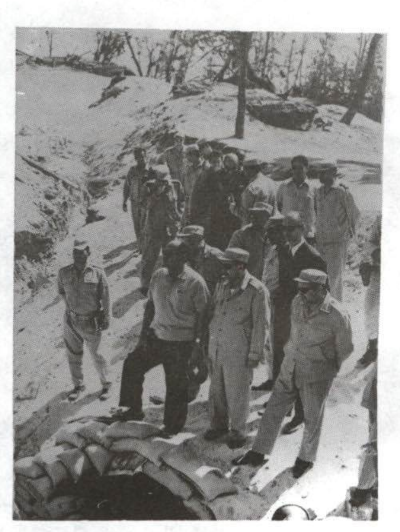
مع الزعيم جمال عبد الناصر أثناء حلف اليمين الدستورية (٢٨ أكتوبر ١٩٦٨)



في زيارة لكلية طب طنطا (١٩٦٩) ، المحافظ وجيه أباظة والسيد الجندى أمين الإتحاد الاشتراكى ـ د . البرلسى ومعه الدكتور عبد الرحمن الصدر رئيس جامعة الإسكندرية والدكتور مصطفى كمال حلمى وكيل وزارة التعليم العالى المسئول عن الجامعات آنذاك



في المعرض السنوى لكلية الفنون الجميلة (١٩٦٩)



وفد من الوزراء فى زيارة لجبهة القتال يوم وفاة الزعيم جمال عبد الناصر
ولم يكونوا يعلمون ٢٨ سبتمبر ١٩٧٠



فى أحد مؤتمرات اليونسكو



فى زيارة لجامعة بيروت العربية (١٩٧٠)



مع الرئيس شارل حلو رئيس الجمهورية اللبنانية والسفير المصرى فى لبنان (١٩٧٠) أثناء زيارة لجامعة بيروت العربية



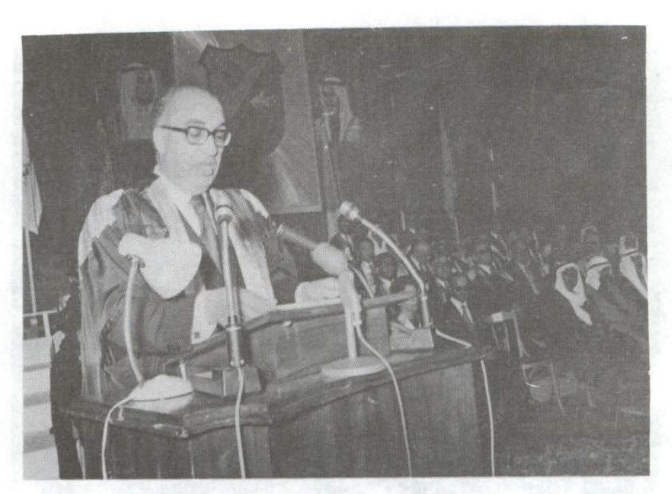
المؤتمر الإقليمى الثانى للتعليم الطبى فى طهران (١٩٧٠) ومن اليمين عباس هويدا رئيس وزراء إيران الأسبق - د . عبد الحسين طابا المدير الإقليمى لمنظمة الصحة العالمية السابق - الدكتور البرلسى



الرئيس أنور السادات مع بعض القيادات الجامعية عقب توليه السلطة



د . البرلسى وزير البحث العلمى (١٩٧١)



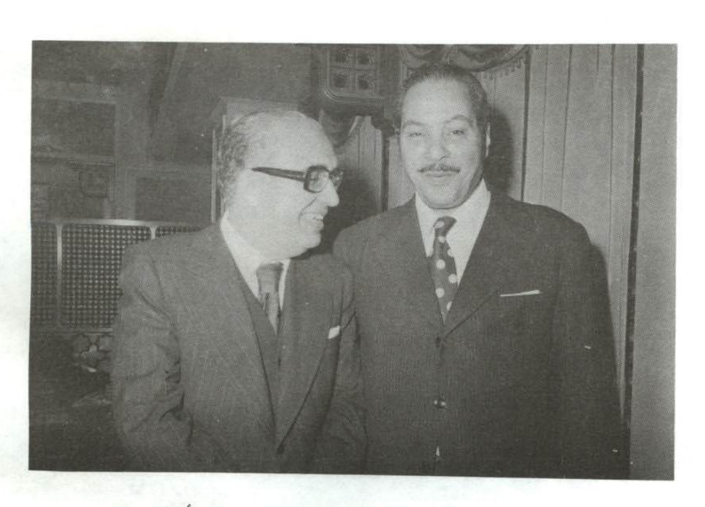
د . البرلسى رئيس جامعة الكويت فى حفل التخرج (١٩٧٤)



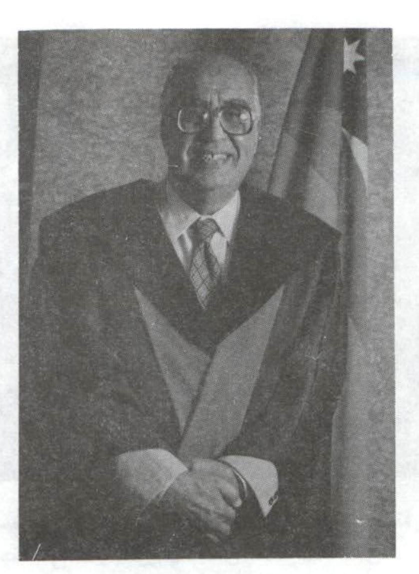
د . البرلسى رئيس جامعة الكويت يرحب برئيسها السابق د . عبد العزيز كامل (١٩٧٤)



السيد قاسم مرزوق وزير التربية والتعليم الكويتى يستقبل د . البرلسى
وزوجته فى حفل تكريمهما لدى مغادرتهما الكويت (١٩٧٦)



د . البرلسى مع سفير الكويت السيد عز العرب أمين (١٩٧٦)



د . البرلسى يرتدى روب الجامعة الأردنية (١٩٧٨)



فى حفل التخرج لأول دفعة من كلية الطب بالجامعة الأردنية من اليمين : السيد عبد الرؤوف الروابدة وزير الصحة الأسبق - د . ناصر الدين الأسد رئيس الجامعة الأردنية الأسبق - د . البرلسى - د . عزت السنكرى مدير المستشفى التعليمى (١٩٧٩)



بعض الأصدقاء المصريين فى عمان من اليسار السفير نبيل بدر ـ د .
البرلسى ـ د . رأفت حلمى ـ د . محمد بكر أحمد الأستاذين فى كلية الهندسة



د . أحمد فتحى سرور فى مكتبى خلال زيارته لعمان لمناقشة إحدى الرسائل
العلمية (١٩٨٤)



جلالة الملك الحسين يستقبل د . البرلسى خلال إنعقاد مؤتمر مركز الدراسات والبحوث الإسلامية فى عمان (١٩٨٦)



فى الإحتفال بإنشاء نادى الجالية المصرية فى عمان ويرى على يمين د . البرلسى السفير إيهاب وهبة المحرك الرئيسى لإنشاء هذا النادى (١٩٨٦)



حرم الدكتور البرلسى فى السوق المصرية التى أقيمت لدعم تمويل نادى الجالية المصرية فى عمان (١٩٨٧)

المحتويات — صفحة

ترجع أهمية هذا الكتاب إلى أنه يتناول خبرة أستاذ كبير كان له نشاطات واسعة فى مجالات عديدة داخل وخارج مصر ، كما يُلقى الضوء على مجالين من أهم مجالات الحياة ، وهى الصحة والتعليم اللذين شهدا كثيرا من التحولات والمنعطفات والإخفاقات والنجاحات خلال الأعوام السبعين الماضية .

فالكاتب هو الدكتور عبد الوهاب البرلسى كان أستاذا بكلية الطب بجامعتى القاهرة وعين شمس ، ورئيسا لجامعتى أسيوط والكويت ، ووزيرا للتعليم العالى والبحث العلمى ، وقد تولى الوظائف التالية : رئيس الهيئة القومية للرقابة الدوائية ، مدير الهيئة العامة للتأمين الصحى ، نائب رئيس الجامعة الأردنية ، رئيس مجلس البحوث الطبية بأكاديمية البحث العلمى ، عضو المجلس التنفيذى لمنظمة اليونسكو ، عضو اللجنة الاستشارية لمنظمة الصحة العالمية .

دار المستقبل العربي

٤١ شارع بيروت . مصر الجديدة
ت ٢٩٠٤٧٢٧ القاهـــــرة

